قسم العلاقات الدولية

خصخصة الأمن:

دراسة نظريّة في الأدوار الأمنيّة والعسكريّة للشركات الأمنيّة الخاصّة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:
ياسمين شريط

إشراف الأستاذ:
د. حسام حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
مصطفى خواص	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
حسام حمزة	أستاذ محاضر "أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
نسيمة عقة	أستاذ مساعد "أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2023/2022

قسم العلاقات الدولية

خصخصة الأمن:

دراسة نظريّة في الأدوار الأمنيّة والعسكريّة للشركات الأمنيّة الخاصّة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:
ياسمين شريط

إشراف الأستاذ:
د.حسام حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
مصطفى خواص	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
حسام حمزة	أستاذ محاضر "أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
نسيمة عقة	أستاذ مساعد "أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2023/2022

"إنّ أحد العوامل الحاسمة وراء تغيير مجرى الأحداث في كلّ صراع، هو تعيين شركة خاصة لتقديم خدمات عسكرية".

P. W. Singer: Corporate Warriors

الإهداء

إلى جدّتي رحمها الله وأسكنها فسيح جنّاته

إلى من كانا لي خير سند، والدّي حفظهما الله وجزاهما عني خيراً

إلى من لم يبخلوا عليّ بدعمهم ودعواتهم، إخوتي الأعزاء

إلى قدوتي في العلم، أساتذتي الكرام

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

أوّل ما نستهلّ به كلامنا هو شكر الله عز وجل على أن وفقني لإنجاز هذا العمل، فالحمد لله الذي ما تمّ جهد ولا خُتم سعي إلاّ بفضله، وما تخطّى العبد من عقبات وصعوبات إلاّ بتوفيقه ومعونته.

يطيب لي أن أتوجّه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور "حسام حمزة" لإشرافه على هذا العمل تقييماً، توجيهاً وتصحيحاً، فلولا حرصه الشديد ومتابعته لما تمّ، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتي.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية كلّ باسمه.

الشكر موصول لكلّ من دعمني وشجّعني على مواصلة هذا العمل المتواضع.

الملخـص

تتنـاول هـذه الدراسـة موضـوع الشـركات الأمنيـة الخاصـة كشـكل مـن أشـكال الأمـن الخـاص، ظهـر في إطـار التوجـه العـام نحـو الخصخصـة، ولقـد أصـبحت هـذه الشـركات تنـافس الدولـة في تقـديم مجموعـة مـن الخـدمات الأمنيـة والعسـكرية، ممّـا أدى إلى ظهـور جـدل حـول كيفيـة مسـاهمتها في تحقيـق الأمـن، خاصـة في ظـل الانتهاكـات التي قـام بهـا موظفوهـا في العديـد مـن دول العالم.

قصـد فهـم وتوضـيح هـذه العلاقـة، تنطلـق هـذه الدراسـة مـن وضـع إطـار مفـاهيمي للخصخصـة الأمنيـة والشـركات الأمنيـة الخاصـة فيـه توضـيح مختلـف الجوانـب التاريخيـة والقانونيـة المتعلقـة بهـا، ثـم قمنـا بدراسـة الصـناعة الأمنيـة الخاصـة باعتبـار أن تزايـد نشـاط هـذه الشـركات شـكل سـوقا أمنيـة عـابرة للحـدود. ومـن ثـمّ قمنـا بدراسـة تحليليـة لـلأدوار الأمنيـة والعسـكرية التي تؤديهـا هـذه الفواعـل الأمنيـة الجديـدة، ومـدى تحقيقهـا للأمـن في حـالات السـلم والحـرب، لنتوصـل في الأخيـر إلـى أن الشـركات الأمنيـة الخاصـة تسـاهم في تحقيـق الأمـن في مسـتوياته الثلاثـة (أمـن الدولـة، أمـن المجتمـع وأمـن الأفـراد)، إضـافة إلى أمـن السـلطة، لكـن يبقـى ذلك دائما في إطار تحقيقها للربح المادي، وبما يخدم مصالح دولتها الأم.

الكلمـات المفتاحيـة: خصخصـة الأمـن، الشـركات الأمنيـة الخاصـة، الأدوار الأمنيـة والعسكرية.

Abstract

This study examines the subject of private security companies as a new form of private security. It emergened within the broader trend towards privatization, as it started competing with the state in providing a range of security and military services. This has led to a debate on their contribution to security, especially considering the violations committed by their employees in many countries around the world.

To understand and clarify this relaionship, we began by establishing a conceptual framework for security privatization and private security companies, elucidating the various historical and legal aspects related to them. Then, we conducted a study of the private security industry, considering the increasing activities of these companies as a transnational security market. Subsequently, we conducted an analytical examination of the security and military roles performed by these new security actors and the extent to which they achieve security in times of peace and conflict.

Finally, concluded that private security companies contribute to achieving security on the bases of these three levels (state security, societal security, and individual security), in addition to securing authority. However, this always remains within the framework of pursuing financial profit and serving the interests of these companies' mother country.

Keywords: Security Privatization, Private Security Companies, Private Security and Military Services.

قائمة الاختصارات

الاختصار	التسمية الكاملة باللغة الأصلية	الترجمة إلى العربية
PSCs	Private Security Companies	الشركات الأمنية الخاصة
PMCs	Private Military Companies	الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة
PSMCs	Private Security and Military Companies	الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة
PMFs	Private Military Firms	المؤسسات العسكرية الخاصة
PCs	Private Contractors	المتعاقدون الخواص
PCCs	Private Combat Companies	الشركات القتالية الخاصة
NCJRS	National Criminal Justice Reference Service	الدائرة الوطنية لمراجع العدالة الجنائية
PSI	Private Security Industry	صناعة الأمن الخاص
EO	Executive Outcomes	شركة المخرجات النظامية الأمنية الخاصة
MPRI	Military Professional Resources Incorporated	شركة الموارد المهنية العسكرية الأمنية الخاصة
ACOTA	Africa Contingency Operations Training and Assistance	برنامج التدريب والمساعدة في عمليات الطوارئ الإفريقية
ACRI	African Crisis Response Initiative	مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية
BRI	Belt and Road Initiative	مبادرة الحزام والطريق
DSL	Defense Systems Limited	شركة أنظمة الدفاع المحدودة الأمنية الخاصة
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICoCA	International Code of Conduct Association	مدونة قواعد السلوك الدولية
MNCs	Multinational Corporations	الشركات متعددة الجنسيات
KBR	Kellogg, Brown and Root	شركة كيلوج براون أند روت الأمنية الخاصة
DFID	Department For International Development	وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي	Mission des Nations Unis pour la Stabilisation en Haïti	MINUSTAH
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان	United Nations Assistance Mission in Afghanistan	UNAMA
برنامج الأغذية العالمي	World Food Programme	WFP
إصلاح القطاع الأمني	Security Sector Reform	SSR
اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا	Union Nationale pour l'Indépendance Totale de l'Angola	UNITA
مجموعة المراقبة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	Economic Community of West Africa States Monitory Group	ECOMOG
الجبهة الثورية المتحدة	Revolutionary United Front	RUF
القوات الليبيرية المسلحة	Armed Forces of Liberia	AFL
مقاتلات ميكويان إنترناشيونال	Mikoyan International	MIG
طائرات هيليكوبتر ميكويان غريفوفيتش	Mikoyan-Gourevitch	MI

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بعض المصطلحات التي تطلق على الشركات الأمنية الخاصة	29

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح صادرات الصين لخدمات متعاقدي الأمن الخاص والأسلحة في العالم بين سنتي 2018 و2021	47
02	خريطة توضح الدول الإفريقية المستوردة للأسلحة الروسية ومتعاقدي الأمن الخاص بين سنتي 2018 و2021	49
03	شكل بياني يوضح تكاليف عقود إعادة الإعمار الأمريكية في العراق لسنة 2004	80

الخطـة

مقدمـــة

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الخاص

المبحث الأول: خصخصة الأمن

المطلب الأول: التحول من الأمن كوظيفة للدولة إلى الأمن الخاص

المطلب الثاني: أهم أسباب ودوافع خصخصة الأمن

المطلب الثالث: أبرز الآثار المترتبة عن خصخصة الأمن

المبحث الثاني: الشركات الأمنية الخاصة

المطلب الأول: تعريف الشركات الأمنية الخاصة وعلاقتها ببعض المفاهيم المشابهة

المطلب الثاني: نشأة الشركات الأمنية الخاصة

المطلب الثالث: الإطار القانوني للشركات الأمنية الخاصة

المبحث الثالث: السوق الأمنية الخاصة

المطلب الأول: الصناعة الأمنية الخاصة

المطلب الثاني: بروز سوق القوة للشركات الأمنية الخاصة

المطلب الثالث: تداعيات نمو سوق القوة على تحقيق الأمن

الفصل الثاني: الأدوار الأمنية للشركات الأمنية الخاصة

المبحث الأول: أدوار الحماية والأمن للشركات الأمنية الخاصة

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الأمن الشخصي

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في توفير الحماية والأمن للمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الأمن والسلامة البحرية

المبحث الثاني: أدوار الأمن التكنولوجي وإدارة المخاطر للشركات الأمنية الخاصة

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الأمن السيبراني

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال خدمات البحث والتطوير

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الاستعلام وتقييم المخاطر

المبحث الثالث: أدوار الشركات الأمنية الخاصة في عمليات السلام

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في المشاركة في عمليات حفظ السلام

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال إعادة الإعمار

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم خدمات في فترات ما بعد النزاع

الفصل الثالث: الأدوار العسكرية للشركات الأمنية الخاصة

المبحث الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في المشاركة في العمليات العسكرية

المطلب الأول: المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية

المطلب الثاني: دعم الاستقرار في الدول خلال النزاعات الداخلية

المطلب الثالث: حماية المواقع والمنشآت الحيوية خلال فترات النزاع

المبحث الثاني: الأدوار اللوجستية للشركات الأمنية الخاصة

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في تدريب القوات المسلحة النظامية

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال خدمات الصيانة والإدارة اللوجستية

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم الدعم اللوجستي الفني

المبحث الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في دعم تشغيل السجون والإشراف عليها

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم الاستشارات في المسائل العسكرية

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم الدعم العملياتي والتكتيكي

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في خدمات السجون

الخاتمـــة

مقدمة

يُعتبر الأمن مطلباً أساسياً، ظهر لحاجة الأفراد والجماعات له منذ بداية الوجود البشري، وتطور بتطور الأحداث، فبعدما كان الأفراد يقومون بتأمين أنفسهم، من خلال تشييد الحصون وبناء الأسوار في إطار الأمن المادي[1]، ظهر الأمن الخاص بشكله التقليدي، حيث اتخذ ملاك الأراضي من العبيد والأقنان حرّاسا لهم ولممتلكاتهم. ثم في ظلّ الثورة الصناعية، شكّل التجار مجموعات تتناوب على الحراسة وتوفير الأمن. ومع ظهور الدولة الوستفالية سنة 1648، أصبح تحقيق الأمن وظيفة الدولة ذات السيادة، تحققه عبر مؤسساتها الرسمية، وقد جاءت الحروب العالمية لتؤكد هذا الطرح، إلى غاية نهاية الحرب الباردة.

عرفت فترة الثمانيات موجة واسعة من الخصخصة، أدى فيها التوجه الليبرالي إلى تحويل الوظائف العامة التي تقوم بها الدولة إلى القطاع الخاص. ومع تنامي التهديدات اللاتماثلية، مقابل تخفيض الدول لنفقاتها العسكرية وأعداد جيوشها، خضع قطاع الأمن هو الآخر للتخصيص، إذ لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المهيمن على وسائل العنف والإكراه، والمخوّل له تحقيق الأمن. بل ظهرت فواعل جديدة من غير الدولة، تحت تسمية "الشركات الأمنية الخاصة"، كشكل من أشكال الأمن الخاص، أصبحت تنافس الدولة في وظيفتها الأمنية عبر أداء مجموعة من الأدوار الأمنية والعسكرية.

فمنذ تلك الحقبة، وإلى غاية هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، ظهر الأمن الخاص بشكل واضح على الساحة الدولية، إذ أصبحت الدول تستعين بالشركات الأمنية الخاصة في دعم قواتها النظامية، داخل الدولة وخارجها بشكل علني. وأصبح الأمن سلعة تخضع لقانون العرض والطلب. ولم تكن الدول الوحيدة التي استعانت بالقطاع الخاص، بل حتى المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات والجماعات المسلحة، أصبحت تشتري الخدمات الأمنية والعسكرية التي يوفرها متعاقدو الأمن الخاص، الأمر الذي نتج عنه بروز سوق أمنية عابرة للحدود، تقوم فيها الشركات الأمنية الخاصة بعرض مجموعة واسعة من هذه الخدمات، كتوفير الأمن والحماية الشخصية للوزراء والدبلوماسيين في مناطق الصراع، مرافقة قوات الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام، تقديم التدريب والدعم اللوجستي للجيوش

[1] يقصد بالأمن المادي (Physical Security): مجموعة التدابير والإجراءات الأمنية التي يتم من خلالها حماية البنى المادية (مدن، منشآت، بيانات...)، كبناء الأسوار والبوابات، وتقوم الشركات الأمنية الخاصة بتوفير الأمن المادي باستخدام تقنيات متطورة كالدرون والأقمار الصناعية.

والمشـاركة المباشـرة في العمليـات العسـكرية. غيـر أنّ هـذه الأخيـرة، أثـارت مجموعـة مـن القضـايا المتعلقـة بسـيادة الدولـة وأمـن الأفـراد والمجتمعـات، خاصـة بعـد الانتهاكـات التي قـام بهـا أفـراد هـذه الشركات، في كل من العراق وأفغانستان وعدد من الدول الأفريقية.

I. أهمية الدراسة:

إنّ الأهميـة المتعاظمـة للشـركات الأمنيـة الخاصـة وأدوارهـا الأمنيـة والعسـكرية في العديـد مـن دول العـالم، في حـالات السّـلم والحـرب، فضـلا عـن حساسـية تلـك الأدوار، في ظـل غيـاب إطـار قـانوني واضـح يـنظّم نشـاطها والمسـؤوليات المترتبـة عنهـا، تعـدّ مـن بـين أهـم الأسـباب التي تـدفعنا إلى مناقشـة هـذه الظـاهرة مناقشـة علميـة أكاديميـة بغيـة شـرح وتفسـير بعـض جوانبهـا، مـن خـلال فهـم أسـبابها والخلفيـة التي تقـوم عليهـا. فـالأدوار التي تؤديهـا الشـركات الأمنيـة الخاصـة يكتنفهـا الكثير مـن الغمـوض، خاصـة وأنّ موقـف الـدول منهـا أصـبح غير واضـح، إذ تعتـرف بهـا تـارة وتنكرهـا تـارة أخرى، وهو ما يجعل الدراسة تكتسب أهمية بالغة.

عـلاوة على هـذا، تكمـن أهميـة الدراسـة في كونهـا تتطـرّق إلى أحـد أهـم المواضـيع التي لاقـت جـدلا واسـعا فـي العلاقـات الدوليـة والدراسـات الأمنيـة، والمتمثـل فـي ربـط الأدوار الأمنيـة والعسـكرية التي تقـوم بهـا الشـركات الأمنيـة الخاصـة بتحقيـق الأمـن في مسـتوياته المختلفـة (سـواء كـان أمـن الـدول أو الأفـراد أو المجتمعـات)، فعلى الـرّغم مـن أن تحقيـق الأمـن هـو الغايـة مـن وجـود هـذه الكيانـات، إلاّ أنّ الممارسـات في الواقـع تُظهـر عكـس ذلـك، وهـو مـا سـعت الدراسـة إلـى توضحيه.

II. أسباب اختيار الموضوع:

يمكـن إجمـال الـدوافع الأساسـية التي حركتنـا نحـو البحـث في موضـوع الشـركات الأمنيـة الخاصة وأدوارها الأمنية والعسكرية في:

الدو افع الذاتية:

- الاهتمـام بالدراسـات الأمنيـة، وتتبـع مسـار تطورهـا، أحـد الأسـباب التي دفعتني إلى اختيـار موضوع يخص هذا المجال.

- دراسة الشركات الأمنية الخاصة، التي تعتبر من بين الفواعل اللادولتية الأمنية التي تثير جدلا حول طبيعتها ونشاطها، شكّل لديّ رغبة في دراسة أحد أهم جوانبها والمتعلق بتحقيق الأمن.

III. الدو افع الموضوعية:

- السعي لتقديم دراسة علمية باللغة العربية يستفيد منها الباحثون، كون أن أغلب الدراسات في مجال الأمن الخاص باللغات الأجنبية، وذلك من خلال الإلمام بالعديد من الأدوار الأمنية والعسكرية التي تؤديها الشركات الأمنية الخاصة، منذ بداية ظهورها، والبحث في مدى مساهمتها في تحقيق الأمن.

- إن خصخصة الأمن ودراسة الأدوار الأمنية والعسكرية التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة، من بين المواضيع التي لم تلق نصيبها الكافي من الدراسة في الجامعات العربية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، إذ أنّ أغلب الدراسات التي تطرقت إليها ارتبطت بالإطار القانوني الذي ينظّمها، دون الخوض في الخلفيات التي تحكمها.

IV. أدبيات الدراسة

جرى البحث في موضوع مذكرتنا وبناء خطتها بالارتكاز على ثلاث دراسات أساسية:

1. كتاب بعنوان «Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry»، من تأليف بيتر وارن سينغر (Peter Warren Singer) صدر سنة 2008. تناول هذا الكتاب تصاعد دور الشركات العسكرية الخاصة، من خلال تحليل أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى خصخصة الأمن، وسرد مجموعة من النماذج لكبرى الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العالم، وأهم الأدوار التي قامت بها في العديد من النزاعات والحروب في العالم، وما ترتب عنها من تداعيات، ليتوصّل في الأخير إلى أنّ الحروب المستقبلية لن تخلوا من هذه الفواعل الأمنية.

2. كتاب تحت عنوان «The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security» من تأليف ديبورا أفون (Deborah D. Avant) سنة 2005. تناولت الكاتبة في هذا المؤلف ظاهرة خصخصة الحروب، وكيف أنّ الأمن أصبح سلعة يخضع لقانون العرض والطلب في السوق، كما تطرّقت لمختلف التداعيات المترتبة عن تطور الخصخصة في المجال الأمني على سيادة الدولة، وعلى أمن الأفراد.

3. مقالة بعنوان «Privatization of Security and Military Functions and The Demise of The Modern Nation-State in Africa»، للأستاذة ميشال صمول (Michell Small)، نشرت سنة 2006 فيها دراسة للتطور الكرونولوجي لظاهرة الإرتزاق إلى غاية ظهور الشركات الأمنية الخاصة، وتأثيرها على سيادة الدولة الفيبرية، تقاطعت الدراسة مع هذه المقالة في اعتبار أمن الدول أحد مستويات الأمن التي أصبحت تهددها هذه الفواعل الأمنية الجديدة، إلاّ أنّ الدولة في العديد من الحالات تستفيد منها لتحقيق مصالحها.

V. الإشكالية:

إن الانطلاق من مسلمة مساهمة وتأثير الشركات الأمنية الخاصة في تحقيق الأمن عبر مجموعة من الأدوار العسكرية والأمنية التي تؤديها يدفعنا إلى طرح سؤال الكيفية التي تتحقق بها تلك المساهمة، لذا انطلقنا في دراستنا هذه من إشكالية محورية نجملها في السؤال التالي:

كيف تساهم الشركات الأمنية الخاصة، من خلال الأدوار الأمنية والعسكرية التي أصبحت تضطلع بها في إطار خصخصة الأمن، في تحقيق الأمن في مستوياته المختلفة (الدولة، المجتمع والفرد)؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أسباب لجوء الدول إلى فواعل الأمن الخاص في حين أنّ تحقيق الأمن هو في الأصل وظيفة الدولة ذات السيادة؟
2. هل يحقق الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة أمن الأفراد والمجتمعات؟
3. كيف تساهم الشركات الأمنية الخاصة، من خلال الأدوار العسكرية التي تتعاقد عليها مع الجهات الحكومية، في تحقيق أمن الدولة؟

VI. الفرضيات:

محاولة منا للإجابة عن إشكالية بحثنا ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: كلّما زاد التوجه العالمي نحو الخصخصة وتنامي التهديدات الأمنية اللاتماثلية، كلّما وجدت الدول نفسها في حاجة إلى الاستعانة بشركات الأمن الخاصة، لتوفير الدّعم لجيوشها.

الفرضـية الثانيـة: الشـركات الأمنيـة الخاصـة كيانـات ربحيـة، تقـوم بتـوفير الأمـن للطـرف الـذي يـدفع لهـا أكثر على حسـاب الطـرف الآخـر، وفي كثير مـن الحـالات يتعـارض هـذا المنطـق الربحي مـع تحقيق أمن الأفراد.

الفرضـية الثالثـة: إمـتلاك الشـركات الأمنيـة الخاصـة للمـوارد البشـرية التـي تتمتـع بالكفـاءة والخبـرة، إضـافة إلـى تقنيـات الـذكاء الاصـطناعي في مجـال السـلاح، المراقبـة ووسـائل التـدريب، يجعلها تساهم في تحقيق الأمن العسكري للدولة.

VII. الإطار النظري للدراسة:

سنعتمد في دراستنا هذه إطار نظري مركّب من:

1. **النظريـة الليبراليـة الجديـدة Newlibiralism:** جـاءت الليبراليـة المؤسسـاتية فـي إطـار التوجـه الليبرالي، مـع مجموعـة مـن المفكـرين كروبـرت كيوهـان (Robert Keohane) وجوزيـف نـاي (Joseph Nye)، في سـبعينات وثمانينـات القـرن العشـرين. يركـز أنصـارها على الـدور المركـزي للمؤسسـات الدوليـة في تحقيـق الأمـن، منطلقـين في ذلـك مـن التشـكيك في قـوة الدولـة لوحـدها في مواجهـة التهديـدات الأمنيـة الجديـدة، كمـا يعتبـر رواد النيوليبراليـة أن المؤسسـات الأمنيـة الخاصـة مكمّـلا فعّـالا للقـوات النّظاميـة، وينطلقـون مـن فكـرة تقسـيم وسـائل الإكـراه والعنـف بـين الدولـة والسـوق، وأن الاعتمـاد على الشـركات الأمنيـة الخاصـة يزيـد مـن فعاليـة العمليـات العسـكرية، مـن خـلال امـداد الجيـوش بالـدعم المـادي والبشـري. بالنسـبة لأنصـار الليبراليـة المؤسسـاتية، فـإن الدولـة لـم تعـد قـادرة لوحـدها على تحقيـق الأمـن، الـذي يشـمل حسـبهم السياسـات الـدنيا ولـيس العليـا فقـط (أي أمـن الإنسـان وتحقيـق الحيـاة الكريمـة لـه)، بـل يتحقـق ذلـك مـن خـلال التعـاون مـع فواعـل غير دولتيـة مـن بينهـا الشـركات الأمنيـة الخاصـة، والتي تقـدم خدماتها في إطار سوق تنافسية تخضع لمجموعة من المعايير المهنية.

2. **مدرسـة بـاريس للدّراسـات الأمنيـة:** جـاءت مدرسـة بـاريس في إطـار صـعود الدراسـات الأمنيـة النقديـة مـع بدايـة التسـعينات، إذ أنّ مفهـوم الأمـن لـم يبـق بشـكله التقليـدي (العسـكري)، وإنمـا نتيجـة لظهـور العديـد مـن التهديـدات توسّـع ليصـبح لـه جانـب تقني متمثـل في الحوكمـة أي تخويـل الحكومـات لاسـتخدام التقنيـات الحديثـة، لتحقيـق الأمـن كالرقابـة عبر كـاميرات المراقبـة والأجهـزة الإلكترونيـة. اهـتم أنصـار مدرسـة بـاريس بالمسـتويات الـدنيا للعنـف والمتمثـل في الهجـرة، الجريمـة المنظمـة، مراقبـة الحـدود ونقـاط العبـور...، وفي ذلـك هـم يسـتعينون بشـبكات مهنيي انعـدام

الأمـن الـذين يشـملون الخبـراء، حـراس السـجون، الاسـتخبارات وغيـرهم، وينتقـدون التمييـز بـين الأمـن الـداخلي والخـارجي، أي التمييـز بـين الشـرطي والعسـكري. ويـدعون إلى التعـاون مـع مختلـف المؤسسـات والأجهـزة لمواجهـة التهديـدات الأمنيـة الجديـدة ومـن ثـم تحقيـق الأمـن، وعليـه، فللشـركات الأمنيـة الخاصـة دور كبيـر في التعـاون مـع الحكومـة في تحقيـق الأمـن مـن خـلال امتلاكهـا للخبـرة والتطـور التكنولـوجي في عـدة مجـالات كالمجـال السـيبراني والاسـتخباراتي، والتي تسـمح بتبـادل البيانـات والخبـرات بـين الفواعـل والأجهـزة الأمنيـة عبـر الوطنيـة، في القطـاعين العـام والخـاص، ممـا يؤسـس لشـراكة أمنيـة اعتماديـة بـين هـذه الفواعـل مـن جهـة، ولمفهـوم تكنوسـتراتيجي للأمـن، مـن خـلال إمكانيـة تحقيقـه عبـر تقنيـات المراقبـة عـن بعـد وشـبكات الشرطية العالمية[1].

VIII.الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على منهجيين أساسيين:

- **المـنهج التـاريخي:** باعتبـار أن هـذا المـنهج يركـز على دراسـة السـياق التـاريخي لظـاهرة مـا، قصـد تحديـد سـياقاتها لاحقـا ثـم مسـتقبلا. فـإن دراسـة ظـاهرة خصخصـة الأمـن والشـركات الأمنيـة الخاصـة، تتطلّـب منّـا الرجـوع إلى الماضـي لتتبّـع مسـار تطـور الأمـن الخـاص وصـولا إلى الخصخصـة الأمنيـة والتوقـف عنـد أهـم المحطـات التاريخيـة لظـاهرة الارتـزاق لمعرفـة مدى ارتباطها بالشركات الأمنية الخاصة.
- **المقاربـة القانونيـة المؤسسـاتية:** إن دراسـة دور الشـركات الأمنيـة الخاصـة في تحقيـق الأمـن في مسـتوياته المختلفـة، تقتضـي منـا الإلمـام بمجموعـة القـوانين الناظمـة لهـذه الكيانـات ورصـد موقـف القـانون الـدولي منهـا. وعليـه، تـم اسـتخدام هـذه المقاربـة في دراسـة الشـق القـانوني للمؤسسـات الأمنيـة الخاصـة، مـن خـلال تحليـل الوثـائق القانونيـة الصـادرة عـن الجهـات الدوليـة، لمعرفـة المركـز القـانوني لكـل مـن الأفـراد العـاملين في الشـركات الأمنيـة الخاصـة، الـدول المتعاقـدة، ودولـة المنشـأ، في ظـلّ تأديـة هـذه الشـركات لـلأدوار الأمنيـة والعسكرية والالتزامات المترتبة عنها.

[1] سـيد أحمـد قـوجيلي، **الدراسـات الأمنيـة النقديـة: مقاربـة جديـدة لإعـادة تعريـف الأمـن**، (عمـان: المركـز العلمي للدراسـات السياسية، 2014)، ص ص 59-65.

IX. هيكلة البحث:

قصد الإجابة عن إشكالية البحث والإحاطة بمختلف جوانب الظاهرة محل الدراسة، ارتأينا صياغة خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول:

في الفصل الأول، جرى العمل على بناء وتحديد الإطار المفاهيمي لكلّ من خصخصة الأمن، الشركات الأمنية الخاصة وسوق الأمن، أين تناولنا في المبحث الأول مفهوم الخصخصة الأمنية وتتبعنا مراحل تطور الأمن الخاص منذ العصور القديمة إلى غاية ظهور التوجه العام نحو الخصخصة، ليتحوّل بعد ذلك الأمن من وظيفة الدولة ذات السيادة إلى القطاع الخاص. وكغيرها من الظواهر، فإن لهذه الظاهرة مجموعة من الأسباب ساهمت في ظهورها، كما ترتبت عنها مجموعة من التداعيات قمنا بالتطرق إليها. أما المبحث الثاني فقد كان حول الشركات الأمنية الخاصة كشكل من أشكال الأمن الخاص، تم الإحاطة بتاريخ نشأتها والإطار القانوني الذي ينظّمها. ولأن تزايد نشاط هذه الفواعل أدى إلى ظهور سوق عابرة للحدود، فقد خصّصنا المبحث الثالث لدراسة هذه السوق والآثار المترتبة عن نموها.

في الفصل الثاني تم دراسة وتحليل الأدوار الأمنية التي تضطلع بها الشركات الأمنية الخاصة في إطار خصخصة الأمن، تطرقنا في المبحث الأول إلى دور الشركات الأمنية في توفير الحماية والأمن لكل من الأفراد، المنظمات الدولية والشركات العالمية، إضافة إلى دورها في توفير الأمن والسلامة البحرية. وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة وتحليل أدوار هذه الشركات في توفير الأمن السيبراني، خدمات البحث والتطوير وأهميتها في مجال الاستعلام وتقييم المخاطر. أما المبحث الثالث فقد تناول الأدوار التي تضطلع بها شركات الأمن الخاصة في إطار عمليات السلام، كالمشاركة في عمليات حفظ السلام إلى جانب البعثات الدولية، التدخل في خدمات إعادة الإعمار وتقديم خدمات ما بعد النزاع.

أما الفصل الثالث، فقد تناولنا فيه الأدوار العسكرية للشركات الأمنية الخاصة، حيث خصّصنا المبحث الأول لدراسة الأدوار المتعلقة بالمشاركة المباشرة في العمليات العسكرية، دعم الاستقرار في الدول التي تشهد نزاعات داخلية وحماية المواقع والمنشآت الحيوية خلال فترات النزاع. وخصصنا المبحث الثاني للأدوار اللوجستية التي يقوم بها أفراد هذه الشركات من خلال تقديم التدريب للجيوش النظامية وتقديم الدعم لها في الجانب التقني. وكان المبحث الثالث

حـول دور الشـركات الأمنيـة الخاصـة في تـوفير الـدعم الاستشـاري للقـوات النّظاميـة، إضـافة إلى الدعم العملياتي، التكتيكي، تشغيل السجون والإشراف عليها.

صعوبات الدراسة:

لعـل أبـرز مـا واجهنـا مـن صـعوبات خـلال دراسـة هـذا الموضـوع، هـو الحداثـة النسـبية التي يتمتـع بهـا، والتي جعلـت العديـد مـن الجوانـب المرتبطـة بـه كنشـاط هـذه الشـركات والانتهاكـات التي يقـوم بهـا أفرادهـا علـى سـبيل المثـال لا يـتم تأكيـدها في المراجـع الرسـمية أو المراجـع الأكاديميـة، وبالتـالي يصـعب التأكـد مـن صـحتها وتوظيفهـا دون القـدرة علـى التحقـق منهـا، فضـلا عـن السـرّية التي تخضع لها بعض الشركات الأمنية الخاصة خاصة الروسية منها.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للأمن الخاص

تمهيد:

أدّى التوجّه العالمي نحو الخصخصة في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين إلى تحول العديد من الوظائف العامة التي كانت تقوم بها الدولة إلى القطاع الخاص، ويعتبر قطاع الأمن هو الآخر من بين القطاعات التي تمت خصخصتها، إذ ظهرت الشركات الأمنية الخاصة كفواعل أمنية جديدة من غير الدول أصبحت تنافسها في توفير الحماية وتقديم الخدمات الأمنية والعسكرية للأفراد والجيوش النظامية وغيرها من الجهات. وبظهور التهديدات الأمنية الجديدة وعجز الدول عن مواجهتها، زاد الإعتماد على متعاقدي الأمن الخاص في مجال الأمن مما أدى إلى خلق سوق أمنية عابرة للحدود، ترتب عنها عدة تداعيات، خاصة في ظل غياب الإطار القانوني الذي ينظّمها.

وعليه، سيتم خلال هذا الفصل الإحاطة، في المبحث الأول بموضوع خصخصة الأمن، من خلال تتبُّع مسار تطور الأمن الخاص منذ العصور القديمة وإلى غاية ظهور التوجه العالمي نحو خصخصة الأمن وتحوّل الأدوار الأمنية والعسكرية من وظيفة الدولة ذات السيادة، إلى وظيفة القطاع الخاص، وما يترتب عنه من تداعيات. أما في المبحث الثاني، فسيجري الحديث عن الإطار المفاهيمي للشركات الأمنية الخاصة، بحيث يتم تعريف هذه الفواعل اللادولتية وتوضيح العلاقة بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة لها، ثم التطرق إلى تاريخ نشأتها والإطار القانوني الذي ينظّم نشاطها. وفي المبحث الثالث، فستتم دراسة ازدهار صناعة الأمن الخاص في العقود الأخيرة، وكيف أدّت هذه الصناعة إلى نمو وتطور سوق القوة، ومن ثَمّ تداعياتها على تحقيق أمن الأفراد وأمن الدول على حدّ سواء.

المبحث الأول: خصخصة الأمن

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة، موجة من التحولات السياسية، الاقتصادية، الاستراتيجية والأمنية، ألقت بتأثيرها على توجه الحكومات نحو خصخصة القطاعات العامة، واعتبر الأمن أحد هذه القطاعات، فظهرت فواعل جديدة تنافس الدولة في توفير الأمن، الأمر الذي إنجرّ عنه مجموعة من التداعيات التي تعود سلبا على أمن الدول وأمن أفرادها.

المطلب الأول: التحوّل من الأمن كوظيفة للدولة إلى الأمن الخاص

أدى تحوّل الأمن من كونه وظيفة المؤسسات الرسمية التابعة للدولة إلى الجهات الفاعلة الخاصة، إلى ظهور مصطلح خصخصة الأمن، حيث تقوم هذه الفواعل بتقديم خدمات أمنية وعسكرية، هي في الأصل وظيفة الجيوش النظامية.

أولاً: تعريف خصخصة الأمن

اختلف الخبراء في تعريف الأمن الخاص وخصخصة الأمن، فالخصخصة مفهوم غامض حسب ويليام ميغانسون (William Megginson) "يشار إليه على أنه مسألة اقتصادية في البداية، لكنه عمل سياسي يمثل قطيعة أيديولوجية ورمزية مع تاريخ سيطرة الدولة على الأصول الانتاجية للبلد"[1]. فلم تبق الخصخصة قضية اقتصادية بحتة تقتصر على نقل الملكية العامة لوسائل الانتاج إلى القطاع الخاص، بل أكثر من ذلك أصبحت تشمل قطاعات أخرى تعتبر حيوية بالنسبة للدولة، أهمها قطاع الأمن، بحيث تلجأ الدولة في توفير أمنها إلى أفراد وكيانات تقدم مجموعة من الخدمات الأمنية مقابل أجر تدفعه لها، في إطار سوق تجارية.

"تعرف الخصخصة على أنها عملية تغيير في الملكية، أو الإدارة للمؤسسات والمشاريع والخدمات العامة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، تحدث عندما تحول الحكومة مسؤولية تقديم الخدمات العامة، التي كانت تتولاها إلى شركات خاصة، ويدفع المستفيدون من هذه الخدمات أجورا مقابل الحصول عليه"[2].

يعرف حسن الحاج علي أحمد خصخصة الأمن على أنها: "توجه تقوم فيه الدولة بتحويل جزء من مهامها الأمنية والعسكرية إلى القطاع الخاص، وهو وضع تلجأ فيه الكيانات

[1] William Megginson, « Privatization », **Foreign Policy**, No. 118, (Spring, 2000), P.14.

[2] مجدي كامل، بلاك ووتر.. **جيوش الظلام**، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2007)، ص ص 105-106.

والأفراد إلى المنظّمات الخاصة لضمان أمنها في ظل غياب الحكومة الكامل أو النسبي، أو عجز مؤسساتها الأمنية عن القيام بدورها"[1].

التعريف الإجرائي

خصخصة الأمن هي عملية تحويل وظائف الأمن، الدفاع والخدمات ذات الصلة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشمل هذه الوظائف توفير الحماية الأمنية، التحقيق في الجرائم وتقديم الدعم اللوجستي والتدريب والخدمات الأمنية وحتى العسكرية الأخرى للحكومات، الشركات والأفراد.

ثانياً: التطور التاريخي للأمن الخاص وخصخصة قطاع الأمن

على الرغم من حداثة مصطلح خصخصة الأمن نسبيا، إلا أنّ الأمن الخاص ليس حديث النشأة، تعود استخداماته إلى القرون الأولى وبداية وجود البشرية، وُجد لحاجة ورغبة الأفراد والجماعات في حماية نفسها وممتلكاتها.

حيث ظهر الأمن الخاص في السابق في ثلاثة أشكال رئيسية: "المرتزق الفردي المستقل (Freelance Mercenary) أو الجندي المأجور (Individual Soldier for Hire)، الشركة الحرة المرتزقة (The Mercenary 'Free Company') تعرف باسم الكوندوتيرا والشركات المركنتيلية (The Mercantile Company)"[2]، ويختلف الباحثون في تحديد النوع الذي تنتمي إليه الشركات الأمنية الخاصة.

1. تطوّر الأمن الخاص في العصور القديمة:

قديما اعتبر الأفراد مسئولين عن حماية أنفسهم والحفاظ على نظام مجتمعهم، فالشكل الحديث والمتطور لجهاز الأمن اليوم، لم يكن موجودا إلى غاية القرن 19 في انجلترا، حيث كانت القبائل البدوية تعيش معًا في جماعات لحماية نفسها والعائلات المشكلة لها والمواشي التي كانوا يعتمدون عليها من الوحوش البرية ومهاجمة الأعداء، وكان أول حارس أمن هو الراعي البدوي[3].

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، **خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 123، 2007)، ص 16.

[2] Michelle Small, «Privatisation of Security and Military Functions and the Demise of the Modern Nation-State In Africa», **Occasional Paper Series**, Vol. 1, No. 2, (2006), p. 6.

[3] Jhon S. Dempsey, **Introduction to private security**, (New York: Wadsworth Cengage learning, 2 ed, 2010), pp.2-3.

في روما القديمة، اعتمد الناس على الأمن المادي من خلال بناء طرق مستقيمة وواسعة وجسور متحركة ببوابات حديدية عليها حراس[1]، ونظرا لتفشي الجريمة آنذاك استأجر الأثرياء الخدم للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم. وكان الناس في المدن يقومون بالحراسة ليلا عند حدود المدينة أو بواباتها، وفي كثير من الأحيان عيّن الحكام قوات حراسة مسلحة لتعزيز الأمن على ممتلكات المنطقة والمواطنين. وفي القرن الخامس قبل الميلاد، أنشأت روما أول وحدة تحقيق متخصصة، أطلق عليها تسمية "كويستورس" (Questors)[2].

2. تطور الأمن الخاص في العصور الوسطى:

على الرغم من عدم بدء تطبيق القانون الحديث، المنظمات الأمنية ووظائف الشرطة والأمن خلال العصور الوسطى، فقد تبلورت الفكرة عن الحاجة لوضع قانون يضمن الأمن. ففي النظام الاقطاعي الذي ساد آنذاك كان ملاك الأراضي الموالين للملك يقدمون الغذاء والأمن للأقنان، وفي المقابل يشارك الأقنان في حروب الملك. وفي ظل الفوضى والظروف التي سادت إنجلترا وأوروبا في العصور الوسطى، ظهرت الحاجة إلى إنشاء قوات للشرطة من المواطنين، واتخذ اللورد حارسا شخصيا له، كشكل من أشكال نظام الحماية. وفي 1285 أُصدر قانون (Winchester) من قبل الملك إدوارد، الذي نص على تقسيم الإقليم إلى مناطق جغرافية والتناوب بين الحراس والمواطنين على حراستها، وواجب المواطنين في تقديم الدعم عند رفع الصرخة، والحقّ لكل فرد بالغ في الاحتفاظ بسلاح للحماية[3]. أثار هذا النظام سخط التجّار فتمرّدت الطبقة الوسطى ضّد خدمة المراقبة الإجبارية، وطالبوا بقيام النواب بهذه المهمة، لكن لم يتلقوا الحماية الكافية، فاستعانوا بشرطة خاصة لحراسة منشآتهم والتحقيق في الجرائم المرتكبة ضدهم[4].

3. تطور الأمن الخاص في القرن الثامن عشر (18):

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة خلال الثورة الصناعية إلى توسيع أنظمة الانتاج والتحول من الصناعات المنزلية إلى الصناعات في المصانع والمتاجر. وفي هذه الفترة ضربت المجاعة المناطق الريفية وانتقل العديد من سكان الأرياف إلى المدن، فزاد الطلب على الحماية من الجرائم، ولجأت إنجلترا

[1] Karen M. Hess, **Introduction to Private Security**, (New York: Wadsworth Cengage learning, 5 ed, 2009), p.5 .

[2] Dempsey, op.cit, p. 3.

[3] Charles P. Nemeth, **Private Security and Law**, (New York: Elsevier Butterworth-Heinemann, 3 ed, 2005), pp. 2-3.

[4] M. Hess, op.cit, p.7.

إلى الإستعانة بالشرطة في المدن والأرياف، كما استأجر الأغنياء حراسا لممتلكاتهم وشكل التجار مجموعات تقوم بالحراسة. وفي تلك الفترة تم تأسيس أول وكالة تحقيق خاصة لتأمين الحماية من قبل هنري فلينديغ (Henry Fielding) تحت اسم (Bow Street Runners)[1].

4. تطورالأمن الخاص في القرن التاسع عشر(19):

أهم ما ميز هذه الفترة هو مشاركة الشركات الصناعية في انجلترا في الشرطة الخاصة، من خلال توظيف أعداد كبيرة من الأفراد في شكل شرطة خاصة بها، فقامت شركة (Crowly's Iron Workers) بوضع قانون تنظيمي يضبط مهامها وصلاحيات موظفيها. وفي 1828 قام السير روبرت بيل (Sir Robert Peel) بصياغة أول مشروع قانون للشرطة المدنية، وهو "قانون شرطة العاصمة"، أقره البرلمان في 1829، وعلى الرغم من الاختلاف بين القوة المدنية والعسكرية، فقد نظمت في الخطوط العسكرية مع ضباط يرتدون الزي الرسمي العسكري، كشكل من أشكال الأمن الخاص[2].

في أمريكا، ساد القانون الإنجليزي القائم على المسؤولية الجماعية للحماية، وكان الحراس الليليون هم الوسيلة الأساسية للأمن في الولايات المتحدة، حتى إنشاء قوات شرطة بدوام كامل في منتصف القرن التاسع عشر (19)، وبعد الحرب الأهلية ثم اكتشاف الذهب سنة 1848، تفشت جرائم السطو والسرقة وعصابات الطرق، مما أدى بشركات النقل والتعدين إلى إنشاء قوات أمنية خاصة بها، إضافة إلى شركات أخرى مثل شركة (American Express) في 1850. وفي 1852 أسّست شركة (Wells Fargo and Company)، ثم أصدر قانون "شرطة السكك الحديدية" الذي يسمح لشركات السكك الحديدية بإنشاء قوات شرطة خاصة بها. وتأسست "رابطة السكك الحديدية الأمريكية" سنة 1921[3]. وكان آلان بينكرتون (Allan Pinkerton) شخصية رئيسية في تطوير شرطة السكك الحديدية، وكذلك في تطوير عقود قوات الأمن الخاص، فقد أسس أول عملية تعاقد أمني خاص في الولايات المتحدة وأنشأ وكالة التحريات الوطنية بينكرتون (Pinkerton National Detective Agency)[4].

---

[1] Dempsey, op.cit, p. 6.

[2] Ibid, p. 6.

[3] M. Hess, op.cit, pp. 9, 10.

[4] **Encyclopedia Britannica**, T. Editors of Encyclopaedia, (August 21, 2022), "Allan Pinkerton" at: https://tinyurl.com/mr3vbk65, seen on: 10-03-2023.

5. تطورالأمن الخاص في القرن العشرين (20) وخصخصة قطاع الأمن:

مع أن الحروب العالمية أدّت إلى زيادة التركيز على الأمن الذي تقدّمه القوات التابعة للدول[1]، إلا أنّ الأمن الخاص شهد تطورًا كبيرًا في القرن العشرين (20)، خاصة مع التقدم التكنولوجي والعولمة، التي زادت من توسيع خدمات الأمن الخاص وتنوعها وتعدد مجالات تطبيقها. فظهرت الشركات الأمنية الخاصة بشكل ملحوظ، وزاد الاعتماد عليها من قبل الأفراد، الحكومات، المنظمات الدولية والهيئات العالمية. وأصبحت تقدم خدمات في مجال حراسة المباني والمنشآت الصناعية والاستخراجية والمستشفيات، وفي المجال السيبراني من خلال امتلاكها لأنظمة حماية متطورة للمعلومات والشبكات من التجسس والاختراق، ولم يبق نشاطها محصورا في الجانب الأمني فقط، بل أصبحت تقدم خدمات في المجال العسكري كالخدمات القتالية، دعم الإستقرار خلال النزاعات الداخلية والدعم اللوجستي في فترة الحرب، الأمر الذي أدى بالدول إلى تحويل بعض مهامها الأمنية من الجهات الحكومية إلى الشركات الأمنية الخاصة، بُغية تحسين كفاءة وفاعلية قطاع الأمن من خلال خصخصته. واكتسب هذا الأمر أهمية أكبر في ثمانينات القرن العشرين (1980) مع الحكومات المحافظة لمارجريت تاتشر (Margaret Tatcher) في المملكة المتحدة ورونالد ريغان (Ronald Reagan) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمحورت خصخصة الأمن في أسلوبين اثنين: يتمثل الأول في الخصخصة من القاعدة إلى القمة أي من الأسفل إلى الأعلى: ويشمل الجهات الفاعلة اللادولتية التي توفر الأمن بطريقة تجعل شرعية الدولة موضع تساؤل مثل شن حروب أهلية مثلا، كالميليشيات[2]. ويتمثل الأسلوب الثاني في الخصخصة من الأعلى إلى الأسفل: وتتضمن الكيانات التجارية التي تقوم بأدوار أمنية مقابل الربح، وفقا لعقد تبرمه مع الجهة المستفيدة، كالشركات الأمنية الخاصة[3].

توسع نطاق خصخصة الأمن في العقود الأخيرة، وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال توظيف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بعد تقليص حجم الجيش الأمريكي، وكان رائد عمليات الخصخصة الأمنية هو ديك تشيني (Dick Cheney) وزير الدفاع لدى جورج بوش الأب (George H. W. Bush)، ففي 1992 تم تكليف شركة (Brown Root Service) بوضع خطة لتنفيذ خصخصة الخدمات

[1] M. Hess, op.cit, p. 13.

[2] هي جماعات مسلّحة، تشمل أفراد تجمعهم مصالح دينية، عرقية، إثنية، سياسية أو اقتصادية... يقاتلون من أجل تحقيقها، وتنشط غالبا في المناطق التي تشهد نزاعات وعدم استقرار أمني.

[3] Željko Branović, «The Privatisation of Security Failing States: A Quantitative Assessment», **Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF)**, Occasional Paper, No. 24, (April 2011), p. 4.

العسكرية في مناطق الحرب. وتولّت بعدها الشركات الأمنية الخاصة القيام بالأدوار الأمنية الجديدة، خاصة مع ظهور التهديدات الأمنية العابرة للحدود[1].

[1] آمنة عيساوة، "خصخصة الأمن والتحول في احتكار الدولة للقوة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م. 10، ع. 1، (جانفي 2021)، ص493.

المطلب الثاني: أهم أسباب ودوافع خصخصة الأمن

عرفت الخصخصة الأمنية انتشارا واسعا في العقود الأخيرة، وأصبحت الدول تستعين في تحقيق أمنها بالشركات الأمنية الخاصة التي تعتبر جزءا من الصناعة الأمنية العالمية، وذلك راجع إلى عدة أسباب أهمها:

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال نظام الثنائية القطبية، لم تبق الدول تابعة للقوى الكبرى في إنهاء أزماتها الداخلية وتوفير أمنها الخارجي، ولم تكن تملك الإمكانيات اللازمة لحماية نفسها، فضلا عن تقليص هذه الحكومات للنفقات في المجال الأمني والدفاعي في هذه الفترة، وهو ما نتج عنه تسريح الموظفين الأمنيين الرسميين فيها، فلجأ الأخيرون إلى البحث عن وظائف أمنية لدى حكومات أجنبية غير حكوماتهم[1].

يرى البعض أن التوجه نحو خصخصة الأمن واللجوء إلى الشركات الأمنية الخاصة يكلف الحكومات أقل بكثير مقارنة بالتدخل العسكري من خلال قواتها المسلحة، من خلال تقليل عدد قتلاها في الحروب خاصة وأن الوصول إلى فكرة «Zero Death» هي فكرة ملحة ومهيمنة لدى الكثير من الدول وبالتالي فإن موقفها أمام الرأي الشعبي سيكون أقوى[2]، فضلا عن عدم خضوعها للمساءلة أمام الرأي العام أو الجهاز التشريعي[3].

إن لخصخصة الأمن بعد اقتصادي، يتمثل في صعود دور الفواعل غير الدولتية، القائمة على أساس ربحي، من بينها الشركات الأمنية الخاصة كشركات تجارية تقدم خدمات هي تقليديا من اختصاص القوات المسلحة الوطنية، وتسوق لها في إطار سوق الأمن، تتمثل في قطاعات الدفاع المدني، أمن الطرق، خدمات الجوازات، شركات الطيران وشركات النقل[4]. وقد اختلف الباحثين حول دور الفاعلين غير الدوليين في خصخصة الأمن، فهناك من يرى بأنه دور إيجابي كون أن الشركات الأمنية الخاصة تملك التكنولوجيات المتطورة والكفاءات التي تفتقدها

[1] محمد الصالح جمال، **خصخصة الأمن في أفريقيا الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020)، ص 14.

[2] عامر غسان فاخوري، "المرتزقة وموظفو الشركات الأمنية الخاصة: دراسة في القانون الدولي العام"، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، م 5، ع 1، (جانفي 2013)، ص 183.

[3] الحاج علي أحمد، **مرجع سابق**، ص 67.

[4] كامل، **مرجع سابق**، ص ص 106-107.

الكثير من الحكومات، في المقابل يرى البعض أنه دور سلبي ينتج عن تصاعده تراجع سلطة ورقابة الدولة وإضعاف احتكارها الشرعي للعنف.

أدى التوجه العالمي نحو الخصخصة باعتبارها إحدى آليات السوق التي تحقق الكفاءة وتقليص الإنفاق العام، إلى انسحاب الدولة كليا أو جزئيا من تقديم الخدمات الأمنية، وحلّت محلها الشركات الأمنية الخاصة التي نجحت في استقطاب الكفاءات العسكرية والأمنية السابقة وباتت تعتمد على تقنيات التدريب والتأهيل نفسها المستخدمة في الجيوش النظامية، مقابل ضعف الجيوش والحكومات، فضلا عن التطوّر التكنولوجي الذي تحققه هذه الشركات في مجال السلاح والمراقبة وأدوات التدريب مما جعل الحكومات تتعاقد معها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[1].

[1] رضوى عمار، "خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم"، **المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية**، على الرابط: https://tinyurl.com/224jmbv4، تاريخ الإطلاع: 26-03-2023.

المطلب الثالث: أبرز الآثار المترتبة عن خصخصة الأمن

تختلف الآراء حول خصخصة الأمن وتأثيراتها السلبية والإيجابية على أمن الأفراد وأمن الدولة. فعلى الرغم مما تقدمه الشركات الأمنية الخاصة من خدمات أمنية للحكومات في إطار سوق الأمن، إلا أنها أضحت مصدرا لتهديدات غاية في الخطورة، خاصة في بعض الدول التي لا تمتلك الأطر القانونية اللازمة لضبط أدوارها والإشراف على أنشطتها.

إن ما يميز الدولة ككيان عن غيرها من التنظيمات الاجتماعية هو احتكارها لحق استعمال العنف المادي الشرعي على مستوى إقليمها، فالدولة بمفهومها الوستفالي تمتلك قرار استخدام العنف والسيطرة على توزيع وسائله، كما أنها تملك تلك الوسائل بحيث تكون مسؤولة عن التجنيد، دفع الأجور وتوفير العتاد العسكري. وعلى الرغم من استفادتها من الفواعل اللا دولتية في المجال الأمني والعسكري في مراحل عدة[1]، إلا أن تحويل بعض الوظائف الأمنية إلى الشركات الأمنية الخاصّة قد يؤدي إلى فقدان السيطرة على تلك الوظائف من قبل الحكومة، الأمر الذي يحد من قدرتها على تنظيم تلك الوظائف ومراقبتها. وبالتالي، زيادة حالات القمع والفساد خاصة إذا مارست التعاقد من الباطن[2].

تؤدي الخصخصة في المجال الأمني إلى فقدان سيطرة الدولة على توفير الأمن، ويصبح سلعة يمكن تصديرها عالميا في شكل قدرات ومهارات تقنية، مما يحوله تدريجيا من مشكلة سياسية تتطلب سياسات اجتماعية تتدخل الدولة في حلها، إلى مشكلة تقنية يتم حلها من خلال منطق كفاءة التكلفة[3].

---

[1] اسمهان خالف وعلي لراري، "الشركات العسكرية الخاصة كفاعل لا دولتي عنيف: استمرارية أم قطيعة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 8، ع 1، (جوان 2021)، ص ص479-480.

[2] تقوم الشركات الأمنية الخاصة بالتعاقد من الباطن من خلال إسنادها لبعض المهام الموكلة إليها من قبل الدولة أو الهيئة التي تعاقدت معها، إلى طرف ثالث "شركة أمنية خاصة أخرى"، دون التصريح بذلك، ممّا يجعلها تعمل في حالة من الغموض وغياب الشفافية، وبالتالي إذا قامت بمخالفة القوانين أو انتهاك حقوق الإنسان، يصعب الوصول إليها ومسائلتها.

[3] Oldrich Bures and Helena Carrapico, « Private Security Beyond Private Military and Security Companies: Exploring Diversity Within Private-Public Collaborations and Its Consequences For Security Governance », in: Oldrich Bures and Helena Carrapico (editors), **Security Srivatization: How Non-Security-Related Private Businesses Shape Security Governance**, (Switzerland: Springer International Publishing AG, 2018), p. 13.

توفر الدولة لمواطنيها الأمن والحماية عبر الآليات العامة، وتشرف على توزيعها توزيعًا عادلاً، فإذا تخلّت عن مهمة توزيع الأمن بشكل متوازن، عبر تخليها عن احتكار الاستخدام المشروع لوسائل الإكراه لصالح الشركات الأمنية الخاصة، فإن هذا سيضعف مشروعيتها، ويدفع الأفراد والجماعات لتأمين أنفسهم بالوسائل المتاحة لهم[1].

إنّ التوجّه المتنامي نحو خصخصة الأمن يدخل الشركات الأمنية الخاصة في منافسة مع مؤسسات الدولة الأمنية، فيصبح الأمن سلعة متاحة للقادرين عليها من الأغنياء، ويعطي مزيدا من الاستقلالية للأفراد وبعض المؤسسات، لكن يبقى المستفيد الأول هو الطبقات الغنية، في المقابل تكون الطبقة الفقيرة في بعض الأحيان عرضة للاتهام والعنف في إطار "إحلال الجريمة"[2].

في إطار غياب الرقابة الكافية، يؤدي الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة إلى انتهاك حقوق الانسان خاصة في المناطق التي تعرف فوضى ونزاعات، فقد أشار الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، في تقريره إلى أنّ عملاء الشركات الامنية الخاصّة يرتكبون جرائم ضدّ الأفراد، تتمثل في حالات الاختفاء القسري، الإعدام والقتل العشوائي... في إطار الخدمات التي يقدمونها[3].

[1] الحاج علي أحمد، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] فايزة دحموش ومحمد جغام، "شركات الحراسة الخاصة وخدمة الأمن العمومي"، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية**، م 14، ع 3، (جويلية 2022)، ص 231.

[3] Nation Unies, Conseil Des Droits De L'homme, **Rapport du Groupe de Travail Sur L'Utilisation De Mercenaires Comme Moyen De Violer Les Droits De L'homme Et D'empêcher L'exercice Du Droit Des Peuples à Disposer D'eux-mêmes,** Juillet 2021, p.14.

المبحث الثاني: الشركات الأمنية الخاصة

صاحب خصخصة الأمن صعود فواعل أمنية جديدة تنافس الدولة في تقديم الخدمات الأمنية والعسكرية، أُطلقت عليها مجموعة من التسميات أبرزها "الشركات الأمنية الخاصة"، حيث تتميّز بصفتها التجارية القائمة على إبرام العقود مقابل ربح مادي، الأمر الذي خلق جدلاً حول مدى ارتباطها بظاهرة الإرتزاق. هذه الفواعل الجديدة على الرغم من انتشارها الواسع إلا أنّ تطورها لم يواكبه تطور القوانين الدولية التي تنظّم سلوكها، فلا يوجد قانون دولي متفق عليه بشأنها.

المطلب الأول: تعريف الشركات الأمنية الخاصة وعلاقتها ببعض المفاهيم المشابهة لها

يُعتبر مفهوم الشركات الأمنية الخاصة من بين المفاهيم التي لم يتم الاصطلاح عليها، وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب، أبرزها المجالات التي تنشط فيها، إذ تجعلها تتشابه مع العديد من المفاهيم التي تطلق على غيرها من الفواعل الأمنية الخاصة القديمة والجديدة.

أولاً: تعريف الشركات الأمنية الخاصة:

يشكل تعريف الشركات الأمنية الخاصة محور نقاش بين الباحثين، فلا يوجد تعريف دقيق لهذه الكيانات، فضلا عن اختلاف تسمياتها وتصنيفاتها. ففي الغالب يتم ربطها مع الشركات العسكرية الخاصة، تحت مسمّى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (Private Military and Security Companies)، ويطلق عليها مجموعة من التسميات نوضحها في الجدول التالي:

الشركات الأمنية الخاصة	Private Security Companies (PSCs)
المؤسسات العسكرية الخاصة	Private Military Firms (PMFs)
المؤسسات الأمنية الخاصة	Private Security Firms (PSFs)
الشركات العسكرية والأمنية الخاصة	Private Military and Security Companies (PMSc)
قطاع الأمن الخاص	The Private Security Industry (PSI)
المتعاقدون الخواص	Private Contractors (PCs)
المرتزقة	Mercenaries
المتعاقدون العسكريون التجاريون	Commercial Military Contractors
الجيوش الخاصة	Private Armies
مقدموا الخدمة العسكرية	Military Service Providers
الشركات القتالية الخاصة	Private Combat Companies (PCCs)

المرتزقة الجدد	New Mercenaries

الجدول رقم 01: بعض المصطلحات التي تطلق على الشركات الأمنية الخاصة

ومن التعاريف التي تُقدّم للشركات الأمنية الخاصة نجد:

يعرفها بيتر سينغر (Peter Warren Singer) على أنها: "منظمات مدفوعة بالربح، تتاجر بالخدمات المهنية المرتبطة بشكل معقد بالحرب، وهي هيئات اعتبارية متخصصة في توفير المهارات العسكرية، بما في ذلك العمليات التكتيكية القتالية، التخطيط الاستراتيجي، جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، الدعم العملياتي، تدريب القوات والمساعدة العسكرية الفنية"[1].

تُعرف وثيقة مونترو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أنها: "كيانات تجارية خاصة تقدّم خدمات عسكرية و/أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها. وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية[2]، بوجه خاص، توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى؛ وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها؛ واحتجاز السجناء؛ وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن"[3].

تُعرّف المادة الثانية (02) من تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها الشركة العسكرية و/أو الأمنية الخاصة على أنها: "شركة ذات كيان قانوني تقدم، بمقابل مادي، خدمات عسكرية و/أو أمنية بواسطة أشخاص طبيعيين و/أو كيانات قانونية؛ حيث تشمل الخدمات الأمنية الحراسة

[1] P. W. Singer, «Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security», **International Security**, Vol. 26, No. 3, (Winter 2001-2002), p. 186.

[2] لم تبين وثيقة مونترو الدور الذي تلعبه هذه الشركات إلى جانب القوات العسكرية النظامية، أثناء النزاعات المسلحة وخاصة المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية، فضلا عن أنها لا تميز بين الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة.

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الأممي، **وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح**، سبتمبر 2008، ص7.

المسلحة أو حماية المباني، المنشآت، الممتلكات والأشخاص، ونقل المعارف ذات التطبيقات الأمنية والخاصة بالشرطة، وضع وتنفيذ التدابير الأمنية والمعلوماتية والأنشطة ذات الصلة"[1].

يُعرّف مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (Geneva Centre for Security Sector Governance) الشركات الأمنية الخاصة (PSC) هي: "شركات تقدم خدمات أمنية على أساس ربحي للعملاء، تختلف في أحجامها من الشركات المحلية الصغيرة إلى الشركات متعددة الجنسيات، وهي تابعة للأفراد أو المؤسسات أو لشركات أخرى..."[2].

وعليه، وانطلاقا من التعريفات السابقة، يمكن إجمال أهم خصائص الشركات الأمنية الخاصة في:

- أنها شركات ذات طابع تجاري، تقدم مجموعة من الخدمات مقابل الحصول على ربح مادي، شأنها شأن الشركات الاقتصادية والتجارية، فهي تعمل وفق عقود تورّد من خلالها الأفراد، الأسلحة والتقنيات المتطورة، التدريب والدعم اللوجستي وغيرها من الخدمات في المجال الأمني والعسكري[3].
- أنها كيانات اعتبارية، يتم تأسيسها بموجب التشريعات والقوانين المحلية لدولة المنشأ، وهي ملزمة باحترام القوانين واللوائح المحلية وتوفير الخدمات وفقا للمعايير الدولية.
- تقدم خدمات أمنية وعسكرية هي في الأصل من اختصاص الحكومات والجيوش النظامية، تتحدّد وفق نظام العقود.

[1] الأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، **تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها**، جوان 2010، ص29.

[2] «Toolkit for Security Sector Reporting: Media, Journalism and Security Sector Reform», **Geneva Centre for Security Sector Governance,** at: https://tinyurl.com/ftbd99mj, accessed on: 2023-03-28.

[3] **الموسوعة السياسيّة** صباح بالة، (2020-03-22)، "الشركات الأمنية الخاصة Private Security Companies"، على الرابط: https://tinyurl.com/285e59zv، تاريخ الإطلاع: 2023-03-27.

- تمتاز بالاحترافية والانضباط العالي لعناصرها، وهي شركات مملوكة للأفراد وليست ملكاً للحكومات أو الدول، وبالتالي فهي تتكون من هيكل تنظيمي مثل باقي الشركات التجارية[1].

التعريف الإجرائي:

وعليه فالشركات الأمنية الخاصة هي: شركات تجارية دافعها الأساسي تحقيق الربح، تعمل وفق نظام العقود، لتقديم خدمات أمنية وعسكرية داخل الدولة وخارجها، لجهات عديدة تشمل الأفراد، المنظمات، الحكومات والشركات العالمية، تتمثل هذه الخدمات في حراسة الأفراد والمؤسسات والمنشآت، توفير الأمن السيبراني، خدمات إعادة الاعمار، التدريب وتقديم الدعم العسكري واللوجستي للجيوش النظامية، وغيرها من الخدمات في المجال الأمني وحتى المجال العسكري.

ثانيًا: **الشركات الأمنية الخاصة وبعض المفاهيم المشابهة لها:**

يتقاطع مفهوم الشركات الأمنية الخاصة مع مجموعة من المفاهيم التي تتعلق بالفواعل اللادولتية في المجالين الأمني والعسكري، ومن بين هذه المفاهيم نجد: الشركات العسكرية الخاصة، الشركات القتالية الخاصة والمرتزقة.

1. الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) والشركات العسكرية الخاصة (PMCs):

ليس هناك فصل واضح بين الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة، وفي العديد من المراجع يشار إلى إحداهما أو كلاهما بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة (PSMCs)، وهو المصطلح الذي تستخدمه المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والعديد من الدول. إلا أن هناك من يميز بينهما على أساس الأنشطة والخدمات التي تقدمها كل شركة.

حيث تقدم الشركات الأمنية الخاصة خدمات أمنية دفاعية وضرورية لحراسة الأفراد والممتلكات، منع الجرائم والحفاظ على النظام العام. ومن بين الشركات التي تقدم مثل هذا النوع من الخدمات نجد: (DSL) في المملكة المتحدة و(Wackenhut) في الولايات المتحدة

[1] ياسين طالب، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية"، **حوليات جامعة الجزائر1**، ع 32، ج 4، (ديسمبر 2018)، ص ص 44-45.

الأمريكيـة[1]، التي قـدمت خـدمات أمنيـة للمنظمـات التجاريـة والحكوميـة قبـل أن تسـتحوذ عليهـا الشركة الدنماركية (Group 4 Falck)[2].

أما الشركات العسكرية الخاصة فهي كيانات تقدم خدمات احترافية تتعلق بالحرب وذات طابع عسكري، مثل التدخل في عمليات الصراع، التخطيط الاستراتيجي، الاستخبارات، تقييم المخاطر، التدريب والمهارات الفنية، مثل (L-3MPRI) في الولايات المتحدة الأمريكية و(Sandline International) في المملكة المتحدة[3].

يبقى من الصعب التمييز بين الأدوار التي تقوم بها هذه الكيانات، بحيث تتشارك كل من الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة المهام الأمنية، العسكرية والدعم اللوجستي، فلا توجد شركات تقدم خدمات أمنية فقط ولا عسكرية بحتة، وذلك راجع لنظام العقود الذي تعمل وفقه.

2. الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) والشركات القتالية الخاصة (PCCs):

الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) هي شركات تقدم خدمات الأمن والحماية للأفراد، الشركات والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية، تتخصص في توفير الحماية الشخصية وحماية الأصول والممتلكات، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها: توفير خدمات الامن الإلكتروني، حماية الموانئ والمنشآت الصناعية

أما الشركات القتالية الخاصة (PCCs) فهي شركات عسكرية خاصة متخصصة في الجانب الحاد من صناعة الأمن، تقوم بعمليات قتالية فقط، بحيث تبقى مهمة الدعم القتالي والخدمات اللوجستية من اختصاص الشركات العسكرية الخاصة، كما أنها قوة قتالية قادرة على الانتشار في وقت قصير في ساحة القتال، وظيفتها قمع المعتدي بالقوة العسكرية، تمتلك

[1] Mohamad Ghazi Janaby, **The Legal Regime Applicable To Private Military and Security Company Personnel in Armed Conflicts**, (Switzerland: springer international publishing, 2016), P. 2.

[2] «WACKENHUT: A Look Back At Wackenhut», **Security Guard Jobs & Training INFO**, at: https://tinyurl.com/ykduvmh9, accessed on: 29-03-2023.

[3] Ghazi Janaby, op.cit, p. 2.

القدرة على التنقل التكتيكي ويمكن أن تعمل كحاجز بين الأطراف المتحاربة عند اشتداد القتال[1].

3. الشركات الأمنية الخاصة والمرتزقة:

منذ بداية الشركات الأمنية الخاصة وإلى غاية اليوم،لا يزال الجدل حول العلاقة بين الشركات الأمنية الخاصة وظاهرة الإرتزاق والفرق بينهما.

تعرف المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف 1949 المرتزق: "**هو الشخص الذي يتم تجنيده** خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح؛ يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية؛ دافعه الأساسي للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويُبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذووا الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم؛ وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع؛ لا يكون عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع وليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة؛ وعليه، فهو لا يتمتع بصفة مقاتل أو أسير حرب"[2].

تتقاطع ظاهرة الارتزاق مع الشركات الأمنية الخاصة في مجموعة من النقاط، وتختلف في عدة نقاط أخرى، فكلاهما يهدفان إلى تحقيق الربح المادي مقابل الخدمات التي يقدمانها، إلا أن الشركات الأمنية الخاصة تتصف بالديمومة في تقديمها لخدماتها الأمنية في أوقات الحرب والسلم، وتعمل وفق منطق الشركات التجارية الذي يقوم على الربح طويل المدى، في حين أن المرتزقة يظهرون خصيصا في زمن الحرب ليختفوا بعد انتهائها، وهدفهم تحقيق الربح الفوري الفردي[3].

---

[1] Christopher Kinsey, **Corporate Soldiers and International Security: The Rise of Private Military Companies**, (New York: Routledg, 2006), pp. 13, 14.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **المادة 47 من الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة**، 1977، ص17.

[3] خالف و لراري، **مرجع سابق**، ص 483.

فضلا عن أن الشركات الأمنية الخاصة كيانات قانونية تؤسس وفق هيكل تنظيمي مثل باقي الشركات التجارية، لها روابط مع الشركات الممولة والأسواق المالية، وتقدم خدمات متعددة في نطاق واسع لعملاء أفراد، حكومات ومنظمات. وتكون هذه الشركات في غالب الأحيان جزءًا من شركات أخرى محلية أو متعددة الجنسيات[1]. في حين أن المرتزقة لا يلتزمون إلا بالعلاقات التعاقدية التي تعكس دوافعهم الفردية المحدودة، ويتم توظيفهم بطرق ملتوية وغير مباشرة لتجنّب الملاحقة القانونية وتفتقر ظاهرة الإرتزاق إلى التنظيم، وتوفر الخدمة القتالية فقط للعملاء الفرديين[2]. وعليه، "فظاهرة الارتزاق على خلاف الشركات الأمنية الخاصة، تعد نشاطا إجراميا بموجب الاتفاقية الدولية لمنع تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم"[3].

[1] Peter. W. Singer, **Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry**, (New York: Cornell Studies in Security Affairs, 2007), pp. 84, 98, 99.

[2] Ibid, p. 89.

[3] خالف ولراري، **مرجع سابق**، ص 481.

المطلب الثاني: نشأة الشركات الأمنية الخاصة

يختلف الباحثون حول نشأة الشركات الأمنية الخاصة، فهناك من يربطها بظاهرة الارتزاق، وبالتالي فإن هذه الشركات ما هي إلا امتداد للمرتزقة، ويطلق عليها تسمية "المرتزقة الجدد"، وهناك من يعيد نشأتها إلى الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، أين ظهر هذا النوع من الكيانات في مناطق النزاع بشكل واضح إلى جانب الجيوش النظامية، في شكل شركات أمنية وعسكرية قائمة بذاتها.

أولاً: الشركات الأمنية الخاصة في شكل مرتزقة:

تعتبر ظاهرة استخدام المقاتلين الأجانب مقابل أجر مادي في الحروب ممارسة قديمة، فقد استخدمت الامبراطورية الرومانية البرابرة من الجرمان، السلاف والهون في حروبها. وجند امبراطور اليونان كوزينوفون عشرة آلاف يوناني للقتال في بلاد فارس مقابل المال[1]، واستأجرت الامبراطورية البيزنطية أفرادا من المرتزقة لقتال الأتراك[2]. وهناك من يرجع ظاهرة استخدام المرتزقة إلى 2000 ألفي سنة قبل الميلاد في الحروب والأعمال غير الأخلاقية، وهو ما أكسبهم عدة تسميات مثل "كلاب الحرب" أو "جنود الثروة". وفي القرون الوسطى شاع استخدام المرتزقة لدى الحكام فقد شكل وليام الفاتح جيشا كاملا من المرتزقة لغزو انجلترا. وأثناء الثورة الأمريكية استأجرت بريطانيا جنودا ألمان لمحاربة السكان الأمريكيين وقد شكل المرتزقة أكثر من نصف جيش نابليون بونابرت في محاولته غزو روسيا عام 1812[3].

خلّف الاستعمار الغربي للدول في أفريقيا وآسيا ظاهرة المرتزقة في شكل مجموعات من العسكريين المتقاعدين، الذي أصبحوا يوفرون الحراسة والخدمات العسكرية للحكومات العميلة وللانقلابات في دول العالم الثالث. فأنشئت أول شركة متخصصة في تقديم الخدمات

---

[1] مصطفى أحمد أبو الخير، **مستقبل الحروب: دراسات ووثائق**، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 72-73.

[2] بسمة خليل توم، "الشركات الأمنية الخاصة في دول ثورات الربيع العربي 2011-2020"، **مجلة رؤية تركية**، م 10، ع 2، (ربيع 2021)، ص197.

[3] أمينة بوعلام طواولة، **مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني**، رسالة ماجستير (جامعة مؤتة: كلية القانون، 2011)، ص ص 10-11.

في المجال الأمني، من طرف عضو سابق في الفرقة البريطانية الخاصة جيم جونسون، وكانت هذه الشركة تقدم خدمات توفير الحماية والتدريب لشخصيات سياسية وتجارية دولية[1].

أدى تراجع الجيوش النظامية، التي تحاملت طوال سنوات ليس بسبب كفاءتها العسكرية وإنما بسبب النفعية السياسية، إلى تحويل الأدوار العسكرية المنوطة بها خارج الحكومات، إلى فواعل أخرى، وفق نظام "الشركة المستأجرة"، حيث كانت الشركات الكبرى تحشد جيوشا من الجنود المأجورين لحماية المنشآت والمشاريع الكبرى في المستعمرات الأوروبية، وكانت لها سلطة احتكارية على التجارة في تلك المناطق. ومن أهم الشركات التي برزت آنذاك شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الشرقية الإنجليزية، وقد جندت شركة الهند الشرقية الإنجليزية سنة 1782 جيشا من المرتزقة البريطانيين والألمان والسويسريين يفوق الجيش البريطاني آنذاك، ومع الوقت اكتسبت تكنولوجيات متطورة في مجال الأمن[2].

وعليه، فعلى الرغم من أن الارتزاق ممارسة قديمة، إلا أنه بعد الحرب الباردة شكل نشاط المرتزقة طفرة في العالم، حيث انتشرت في مناطق عدة الشركات التي تبيع الاستشارات العسكرية والأمنية، والتي أفرادها في غالب الأحيان هم من الجنود السابقين وأعضاء أجهزة المخابرات، حيث أصبحوا يؤدون وظائف عسكرية وأمنية، نيابة عن الشركات متعددة الجنسيات أو عن الحكومات[3]، التي لها مصالح في المناطق عالية الخطورة[4].

ثانياً: الشركات الأمنية الخاصة في شكل كيانات قائمة بذاتها:

تعود نشأة الشركات الأمنية الخاصة إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت الحاجة لحماية الممتلكات والأشخاص في ظل التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدول في تلك الفترة. حيث استعانت المنظمات الدولية والإنسانية

[1] مصطفى أحمد أبو الخير، **الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة: دراسة قانونية سياسية**، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص ص 132-133.

[2] Singer, **Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry**, op. cit, pp. 72, 73, 74.

[3] Catherine Van Offelen, «Les Mercenaires Modernes: Ou L'«Ubérisation» De La Guerre», **Conflits: Revue de Géopolitique**, No. 43, (Janvier-Février 2023), p. 44.

[4] تلجأ إليها الدول من أجل التعويض عن فشل الجيوش النظامية، أو التقليل من تكاليف الحرب، أو حتى للحفاظ على مشروعيتها، أمام الرأي العام.

بالشركات الأمنية الخاصة، فلجأت منظمة الأمم المتحدة إلى شركات خاصة تقدم الخدمات الأمنية وخدمات حفظ السلام في مناطق النزاعات المسلحة، وفي حالات الطوارئ المعقدة التي تعجز فيها الحكومات عن توفير الأمن والحماية لمواطنيها[1]. كما استفادت منظمة أطباء بلا حدود هي الأخرى من الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة[2].

منذ نهاية الحرب الباردة، عرفت الشركات الأمنية الخاصة انتشارا واسعا حول العالم، بعدما قامت العديد من الدول بترشيد قدراتها الدفاعية، مما أدى إلى انخفاض في عدد الجيوش الغربية في آسيا وأفريقيا، فأصبحت الدول في هذه القارات سوقا للأمن الخاص تعرف تدفقا هائلا للأسلحة والجنود. فدعت الدول الغربية القطاع الخاص إلى القيام بمهام أمنية وعسكرية محددة في بلدان اعتبرت فيها مصالحها محدودة والمخاطر عالية[3].

يرجع العديد من الباحثين من بينهم بينجامين بيران (Benjamin Perrin) نشأة الشركات الأمنية الخاصة إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد تأسيس شركة داين كورب (Dyn Corp) سنة 1946 في الولايات المتحدة الأمريكية. بينما يرجعها البعض الآخر إلى منتصف ستينيات القرن الماضي عند تأسيس شركة (Watch Guard International) من قبل السير ديفيد سترلينغ[4]. إلا أن نمو الشركات الامنية الخاصة بالشكل الحالي يعود لفترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة بعد أنشطتها في كل من أفغانستان والعراق في مطلع القرن الحادي والعشرين[5].

---

[1] حليمة تواتي، "الوضع القانوني للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، م 11، ع 2 (عدد خاص 2020)، ص 412.

[2] «Private Military Companies», **Médecins sans frontières,** at: https://tinyurl.com/2p94nk8z, accessed on: 02-04-2023.

[3] Amandine Dousoulier, «Les Sociétés Miliaires Privés: Des Acteurs Au Cœur Des Conflits», **Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la sécurité (GRIO)**, at: https://tinyurl.com/5dz5j2tj, accessed on: 03-03-2023.

[4] سماح نجم كاظم، "دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الشرق الأوسط"، **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، على الرابط: https://tinyurl.com/4s88zc2h، تاريخ الاطلاع: 26-03-2023.

[5] Dousoulier, op. cit.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للشركات الأمنية الخاصة

يشكّل وضع قواعد قانونية تنظّم نشاط الشركات الأمنية الخاصة، وما يترتب عنها من مسؤوليات، أحد أهم التحديات التي يواجهها القانون الدولي، خاصة وأنّ هذه الكيانات أصبحت تنشط في بيئات فيها نزاعات أو حروب، أين تكون مؤسسات الدولة غير مستقرة، مما يؤدي إلى غياب الرقابة. الأمر الذي دفع مجموعة من حكومات الدول إلى جانب المنظمات الدولية والقطاع الخاص، إلى محاولة صياغة آليات تسعى لتنظيم الصناعة الأمنية والعسكرية الخاصة.

أولاً: أهم الآليات القانونية لتنظيم عمل الشركات الأمنية الخاصة:

بالرغم من أنّ عمل الشركات الأمنية الخاصة لا يتخضع لإطار إطار قانوني واضح منذ بدايتها، إلا أن هناك مجموعة من المبادرات والجهود الدولية التي تسعى إلى توضيح الإلتزامات القانونية المترتبة عنها وكذا الممارسات السليمة للدول المضيفة ودولة المنشأ.

1. وثيقة مونترو (The Montreux Document):

صدرت "وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح" في سنة 2008، بمبادرة مشتركة بين الحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ سنة 2006. أُعدت هذه الوثيقة بمشاركة خبراء حكوميين لسبع عشرة دولة. تتضمن مجموعة من القواعد والممارسات السليمة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خلال النزاع المسلح وكذا الالتزامات القانونية للدول ذات الصلة بهذه الشركات[1]. وعليه، فهذه الدول تخضع في تعاملها مع مقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص إلى قواعد القانون الدولي.

2. مدونة السلوك العالمية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة:

هي مبادرة دولية أطلقتها مجموعة من الدول، المنظمات غير الحكومية، الرابطات الصناعية وكذا المجتمع المدني في سنة 2010، بعد التوقيع عليها من قبل حوالي ستون (60) شركة أمنية خاصة، تلتزم بموجبها باحترام حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني خلال ممارسة أنشطتها. الهدف من هذه المدونة هو تحسين المعايير الصناعية وكفالة احترام مقدمي

[1] "وثيقة مونترو المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، على الرابط: https://tinyurl.com/n46yr8bc، تاريخ الاطلاع: 31-03-2023.

الخدمات الأمنية لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، حيث تلزم الشركات الأمنية الخاصة بالامتثال للمعايير الدولية وتحدد المبادئ التي تنطبق على أنشطتها خلال تقديمها للخدمات الأمنية في بيئات معقدة[1].

3. تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها:

صدر تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها عن الأمم المتحدة سنة 2010، أعدّ بواسطة فريق عمل تم تشكيله من قبل مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة. تناول هذا التقرير موضوع استخدام المرتزقة والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وتأثيره على حقوق الإنسان، ويهدف إلى وضع اتفاقية دولية ممكنة تنظم أنشطة وموظفي شركات الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة[2].

ثانياً: الوضع القانوني للشركات الأمنية الخاصة:

أدى تزايد نشاط الشركات الأمنية الخاصة والانتهاكات المترتبة عنها في العقود الأخيرة، إلى الحاجة للبحث عن إطار قانوني ينظم وضعها. فهذه الأخيرة لا يترتب عنها أي التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، نظراً لأن هذا الفرع من القانون لا ينظم وضع الأشخاص الاعتباريين، فضلا عن أنه لا توجد قوانين تنطبق على جميع موظفي هذه الشركات، كون أنها تعمل وفق نظام العقود، فطبيعة نشاط الموظفين تختلف داخل الشركة الواحدة[3]. ومع ذلك فإن النصوص القانونية الدولية تحكم وضع الموظفين فيها بصفة عامة، إضافة إلى تحديد المسؤوليات المترتبة عن كل من الدول التي تستخدم الشركات الأمنية الخاصة والدول التي أُنشئت هذه الكيانات على أراضيها.

---

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة**، نوفمبر 2010، ص ص 1-9.

[2] أنظر: تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها الصادر عن الأمم المتحدة. **مرجع سابق**.

[3] Emanuela-Chiara Gillard, «Quand L'entreprise S'en Va-T'en Guerre: Les Sociétés Militaires et Sociétés Privées et Le Droit International Humanitaire», **Revue Internationale De La Croix-Rouge**, Vol. 88, (Septembre 2006), p. 179.

1. وضع العاملين في الشركات الأمنية الخاصة بمقتضى أحكام القانون الدولي الانساني:

إن تحديد صفة العاملين في الشركات الأمنية الخاصة محل اختلاف بين الباحثين وواضعي القواعد القانونية الدولية، فلعدة أسباب، لعل أهمها اختلاف طبيعة المهام التي يقومون بها، يتشكل غموض في اعتبار هؤلاء الموظفين من المدنيين أو المقاتلين أو المرتزقة. وفي كل الحالات، يعتبر موظفو الشركات الأمنية فاعلين في ساحات الدول التي تستعين بهم، وبالتالي فإنهم يتحملون تبعات أعمالهم بمقتضى أحكام القانون الدولي الإنساني، كما يتحمل رؤساء الشركات المسؤولية عن تجاوزات موظفيهم وعدم التزامهم بالقواعد القانونية خلال النزاعات المسلحة[1].

2. مسؤوليات الدول التي تستخدم الشركات الأمنية الخاصة "الدول المتعاقدة":

إن الدول بموجب القانون الدولي الانساني ليست ممنوعة من اللجوء إلى الشركات الأمنية الخاصة في الاستفادة من الخدمات في المجال الأمني أو العسكري، إلا أنها تصبح ملزمة بما يفرضه عليها هذا القانون بموجب المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف، بحيث تكون ملزمة بموجبها باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة امتثال قواتها المسلحة لأحكام القانون الدولي الإنساني، وكذا الأشخاص الذين يعملون باسمها أو تحت إدارتها[2]، وفق ما يشير إليه مشروع المادة (8) المعني بالتصرفات التي يتم القيام بها بناء على توجيهات الدولة أو تحت رقابتها، حيث ينص على أنه: "يعتبر فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى القانون الدولي تصرف شخص أو مجموعة أشخاص إذا كان الشخص أو مجموعة الأشخاص يتصرفون في الواقع بناءً على تعليمات تلك الدولة أو بتوجيهات منها أو تحت رقابتها لدى القيام بذلك التصرف"[3].

3. مسؤولية الدولة التي أُنشئت فيها الشركات الأمنية الخاصة "دولة المنشأ":

تظهر مسؤولية الدولة التي أُنشئت الشركات الأمنية الخاصة على أراضيها من خلال الالتزامات التي تفرضها عليها، إذ يجب عليها مراقبتها والإشراف عليها منذ بداية تأسيسها، من

---

[1] محمد الود وطه سابق، "المسؤولية الجنائية لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني"، **مجلة التراث**، م 5، ع 3، (سبتمبر 2015)، ص ص 232-233.

[2] خليل توم، **مرجع سابق**، ص ص 202-203.

[3] "تقرير لجنة القانون الدولي إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين"، **حوليات لجنة القانون الدولي**، م 2، ج 2، 2001، ص 32.

خلال فرض نظام لمنح التراخيص ينظم القواعد الضابطة لسلوك هذه الشركات، فضلا عن وضع إطار وطني تنظيمي يشمل مجموعة من العناصر مثل: حظر بعض الأنشطة القتالية، تدريب الموظفين وفق ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني، مراقبة العقود، فرض عقوبات على الانتهاكات التي يقوم بها الموظفون أو الشركات[1].

[1] لقاء أبو عجيب، "تقرير حول آليات ووسائل حماية العمل الانساني بين النظرية والتطبيق"، **إصدارات المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان**، أوت 2014، ص 49.

المبحث الثالث: السوق الأمنية الخاصة

أدى تزايد نشاط الشركات الأمنية الخاصة وتعدّد الخدمات الأمنية والعسكرية التي تقدمها، إلى خلق سوق أمنية عابرة للحدود، أصبح عدد المتعاقدين الخواص فيها يقارب أعداد الجيوش النظامية أو يفوقها في بعض الأحيان، الأمر الذي نتج عنه مجموعة من التداعيات السلبية على أمن الأفراد وأمن الدول.

المطلب الأول: صناعة الأمن الخاص

تعرف الدائرة الوطنية لمراجع العدالة الجنائية (NCJRS) صناعة الأمن الخاص (Private Security Industry *PSI*) على أنه: "مجموعة الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، والكيانات التجارية الممولة من القطاع الخاص، وكذا المنظمات التي تقدم خدمات أمنية للعملاء مقابل أجر، من أجل توفير الحماية للأشخاص والممتلكات الخاصة أو المصالح من مختلف المخاطر"[1].

تشير صناعة الأمن الخاص إلى قطاع الخدمات الذي يوفر الأمن والحماية للأفراد والمؤسسات والمنظمات، وذلك عن طريق توظيف الحراس الأمنيين، المراقبين والمحققين وغيرهم من المتخصصين في مجال الأمن. تتضمن صناعة الأمن الخاص مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك الحماية الشخصية، حماية المنشآت والممتلكات، الأمن السيبراني والتحقيقات الأمنية والاستخبارات وغيرها من الخدمات الأمنية وحتى العسكرية، تقوم بها شركات أمن خاصة، يعمل فيها مجموعة من المتخصصين، الذين كانوا ينتمون لأفراد القوات النظامية في السابق.

يرى البعض أن الصناعة الأمنية والعسكرية الخاصة الحديثة ظهرت في بداية التسعينات، نتيجة لثلاثة تحولات أساسية شهدها العالم هي: نهاية الحرب الباردة، التحول في طبيعة الحرب وأساليبها والتوجه العالمي نحو الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية للوظائف الحكومية في العالم[2]. فقد أدى سقوط الاتحاد السوفييتي وزال الصراع بين القطبين بالدول إلى التقليص من تعداد جيوشها، إلا أن نهاية الحرب الباردة لم تأتي بعدها بالاستقرار،

[1] National Criminal Justice Reference Service, **Private Security Report of the Task Force on Private Security**, December 1976, p. 4.

[2] P. W. Singer, «Outsourcing War», **Foreign Affairs**, Vol. 84, No. 2, (March. 2005). p. 2.

حيث ظهرت الحروب والنزاعات الداخلية، وأصبحت العديد من الدول النامية تعيش في فوضى، صاحبها ظهور فواعل من غير الدول عنيفة مثل أمراء الحرب والميليشيات، أصبحت هذه الأخيرة تنافس الجيوش النظامية. وفي هذه الفترة كانت الدول الغربية أكثر ترددا في التدخل بجيوشها في مناطق الصراعات، فظهرت الحاجة إلى الفواعل الأمنية الخاصة والمتمثلة في الشركات الأمنية الخاصة التي كانت تمتلك التقنيات الجديدة في المجال العسكري[1].

كلها عوامل أدت إلى ظهور سوق تجارية مزدهرة للقوة والعنف في العالم، أصبح فيها الأمن سلعة تخضع لقانون العرض والطلب، ففي حين تعتبر الشركات الأمنيةالخاصةالمزود الأساسي بهذه السلعة، تتعدّد الجهات التي تقوم بشراءها من حكومات الدول، الميليشيات، قوات حفظ السلام، وكالات الإغاثة الإنسانية والشركات متعددة الجنسيات[2].

[1] Ibid, p. 2.

[2] Singer, «Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security», op. cit, p. 186.

المطلب الثاني: بروز سوق القوة

منذ نهاية الحرب الباردة ومع هجمات 11 سبتمبر 2001، اعتُبر الأمن مطلبا أساسيا للأفراد والحكومات، وكان لظهور شركات الأمن الخاصة دور بارز في تطور السوق الأمنية، فأصبحت هذه الشركات توفر الخدمات في المجال العسكري والأمني، وتتعاقد مباشرة مع الأطراف سواء كانت دول أو شركات متعددة الجنسيات أو منظمات حكومية أو غير حكومية، في مختلف أنحاء العالم.

أولاً: سوق الأمن الخاص الأمريكية

وجدت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة الأمريكية في العالم سوقا مفتوحا لبيع خدماتها الأمنية والعسكرية، فخلال حرب الخليج الأولى سنة 1991، نشرت الولايات المتحدة الأمريكية متعاقدا واحدا في كل 50 فرد في القوة النظامية[1]. وتعتبر أفريقيا وحدها سوقا لنفوذ أكبر الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. حيث يرجع توسع نشاط هذه الشركات فيها وظهورها بشكل واضح، إلى الحرب الأهلية في أنغولا، أين استُخدمت الشركة الأفريقية (Executive Outcomes) من قبل الحكومة والفصائل المتحاربة على حد سواء[2].

يُرجع العديد من الباحثين تواجد الشركات الأمنية الخاصة الأمريكية في أفريقيا إلى ثلاثة عوامل رئيسية، تشكل مصالحها الاستراتيجية، وهي: الحرب على الارهاب، الموارد الأفريقية خاصة النفط والمعادن والتنافس الأمريكي الصيني[3]. فبعد أحداث 11 سبتمبر أصبحت الشركات الأمريكية منتشرة بشكل كبير في مختلف دول القارة. وذلك راجع لعدة أسباب، أهمها: هشاشة وضعف الدول في أفريقيا، انتشار الصراعات المسلحة والحروب الأهلية، غياب السلطات، انتشار الجماعات المسلحة والمقاتلين، الجريمة المنظمة، الإرهاب والفساد الذي تشهده حكومات تلك الدول. ومن أبرز الشركات الأمنية الخاصة الأمريكية في أفريقيا، نجد شركة (DynCorp International) وشركة (Military Professional Resource Incorporated *MPR*)، ويُعزى وجود هذه الأخيرة في كل من نيجيريا وغينيا الاستوائية، في إطار برنامج

[1] Deborah. D Avant, «Mercenaries», **Foreign Policy**, (July-August. 2004), p. 21.

[2] Herbert M. Howe, «Private Forces and African Stability: The Case of Executive Outcomes», **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 36, No. 2, (Jun. 1998), pp. 310-311.

[3] Kwesi Aning, Thomas Jaye and Samuel Atuobi, «The Role of Private Military Companies in US-Africa Policy», **Review of African Political Economy** , (Dec. 2008), Vol. 35, No. 118, (Dec. 2008), pp. 614.

(ACOTA)[1]، إلى كون كلتا الدولتين منتجتين للنفط. وبالتالي، فوجود هذه الشركات يرتبط جزء منه ارتباطًا وثيقًا بالنفط الإفريقي، الذي شكل 15% من إجمالي استهلاك الولايات المتحدة من النفط آنذاك[2].

كان أبرز ظهور للشركات الأمنية الخاصة الأمريكية في العالم وفي الشرق الأوسط خاصة، بعد إسقاط نظام صدام حسين سنة 2003 والاحتلال الأمريكي للعراق، حيث قدّمت هذه الشركات خدمات الحماية للمسؤولين وحماية المنشآت النفطية والمباني الحكومية الأمريكية، ومن بين تلك الشركات: شركة (DynCorp) الأمنية وشركة (Ariden Security) للخدمات الأمنية[3]، وتعتبر أهم شركة هي شركة (Black Water)، التي تم تغيير اسمها فيما بعد إلى (Academi)، والتي تعاقدت مع إدارة بول بريمر (Paul Bremer) لتقديم خدمات التدريب واستجواب السجناء وغيرها من الخدمات. أدينت هذه الشركة بالعديد من الجرائم وانتهاكات حقوق الانسان، فقد أصدرت لجنة الكونغرس الخاصة بالإصلاح الحكومي والرقابة تحليلا لعمل بلاك ووتر الداخلي منذ 2005، وجاء فيه أن موظفيها قاموا ب 195 حادث إطلاق نار خلال عامين منها 160 حادثا بادر فيه العاملون ببلاك ووتر بإطلاق النار أولا[4].

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المتعاقدين مع القطاع الخاص في توفير الخدمات الأمنية والعسكرية، بما فيها الأمن المسلح في العديد من دول العالم، على غرار البوسنة، أفغانستان والعراق. ففي مارس 2011، بلغ عدد متعاقدي الأمن الخاص في أفغانستان والعراق أكثر من 28000 فرد متعاقد، وهو ما يمثل 18% من إجمالي القوة المتعاقدة مع وزارة الدفاع في هذين البلدين. في أفغانستان سنة 2011، بلغ عدد متعاقدي الأمن الخاص 18971 موظفًا أمنيًا خاصًا يعمل لصالح وزارة الدفاع. أما في العراق، فقد بلغ العدد سنة 2009 حوالي 15279، وأصبح في عام 2011 حوالي 9207 متعاقد أمني خاص[5].

---

[1] برنامج التدريب والمساعدة في عمليات الطوارئ الأفريقية (ACOTA): هو مبادرة أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الرئيس جورج بوش، كتعديل لبرنامج (ACRI)، سنة 2004، الهدف منها هو تدريب القوات العسكرية الأفريقية كقوات حفظ السلام على التعامل مع التهديدات التي تواجهها في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي. في: Russell J. Handy, «African Contingency Operations Training Assistance: Developing Training Partnerships For the Future of Africa», **ASPJ Africa & Francophonie**, Vol.1 ; No. 2, pp. 65, 66.

[2] Ibid, p. 623.

[3] خليل توم، **مرجع سابق**، ص 205.

[4] Blackwater in Baghdad: « It Was A Horror Movie», **Human Rights Watch**, at: https://tinyurl.com/vn49nunf, accessed on: 01-04-2023.

[5] Moshe Schwartz, «The Department of Defense's Use of Private Security Contractors in Afghanistan and Iraq: Background, Analysis and Options for Congress», **CRS Report for Congress**, May 2011, pp. 6, 7, 11, 12.

ثانياً: سوق الأمن الخاص الصينية

تعتبر الصين من بين أهم الدول التي تصدّر الأسلحة ومتعاقدي الأمن الخاص للعالم بصفة عامة وأفريقيا بصفة خاصة، فبعد إطلاقها لمبادرة الحزام والطريق (BRI) في سنة 2013، تضاعفت استثماراتها في العالم، حيث نشرت حوالي مليون مواطن صيني، وتمركز أكثر من 10000 شركة صينية في مختلف الدول الأفريقية. ولكي تحافظ على سلامة أصولها ومواطنيها وتأمين الطرق البحرية، التي تهددها القرصنة، يتم توظيف الشركات المتعاقدة الأمنية والعسكرية الخاصة الصينية، حيث تعمل هذه الشركات بدون تسليح في المقام الأول، فتشارك في مهام أمنية دفاعية وليس في عمليات عسكرية، كما تخضع لسيطرة الحكومة المركزية[1].

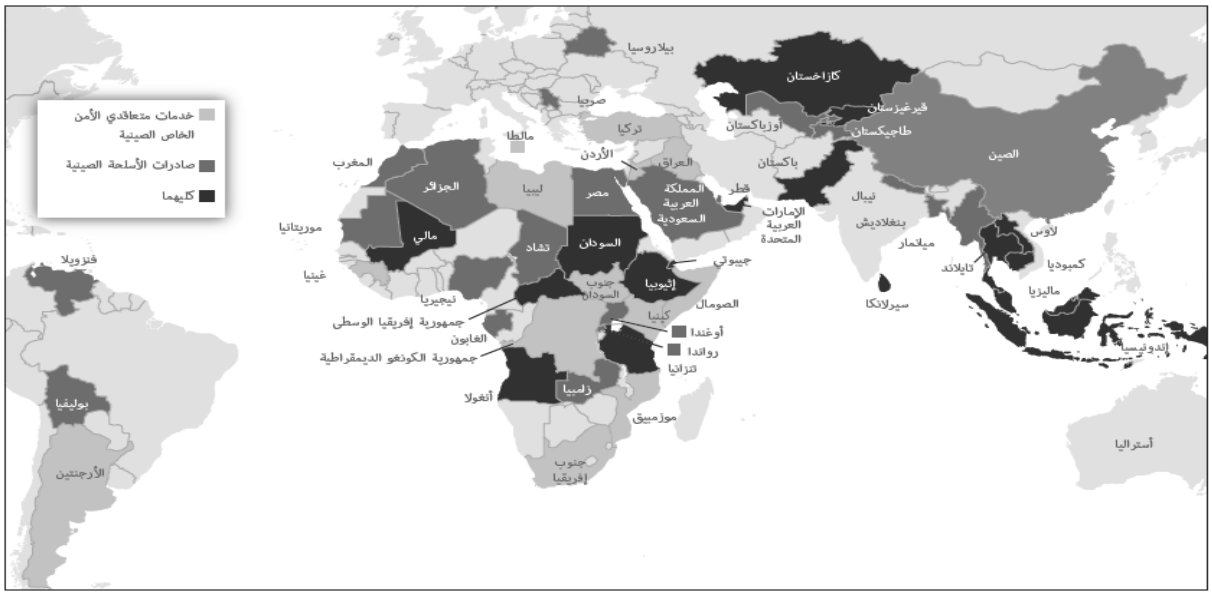

خريطة رقم 01: صادرات الصين لخدمات متعاقدي الأمن الخاص والأسلحة في العالم بين سنتي 2018 و2021[2]

في العقود الأخيرة، واجهت المصالح الصينية في أفريقيا تهديدات، شكّل المواطنون الصينيون في كثير من الحالات جزءًا منها، تمثلت أبرز هذه التهديدات في: الاختطاف، استهدافهم خلال النزاعات الداخلية، الهجمات الإرهابية والقرصنة البحرية، وهو ما ساهم في انتشار خدماتها الأمنية والعسكرية في القارة[3]، فالعديد من الدول تستفيد إمّا من متعاقدي

[1] Cortney Weinbaum (Ed), «China's Weapons Exports and Private Security Contractors», **RAND Corporation**, at: https://tinyurl.com/45hnkm94, accessed on: 04-04-2023.

[2] عن: مؤسسة راند، على الرابط: https://tinyurl.com/wv4nur95.

[3] Valerio Fabbri, «Chinese Private Security Companies in Africa: A Tool of Interference», **Geopolitica.info**, at: https://tinyurl.com/td238wva, accessed on: 04-04-2023.

الأمن الخاص أو الأسلحة الصينية، فالدول التي تتعاقد حول الشركات الأمنية الخاصة هي تقريبا الدول التي تشهد نفوذاً صينياً كدول بحر الصين الجنوبي على غرار: تايلندا، كمبوديا، ماليزيا ولاوس، والدول الأفريقية التي تقع على طول الشريط الغربي الجنوبي المطلة على المحيط الهندي، من منطقة القرن الإفريقي إلى جنوب أفريقيا، كجيبوتي، الصومال، تنزانيا، كينيا. إضافة إلى الدول التي تشهد نزاعات داخلية كليبيا، السودان، أنغولا ومالي.

ثالثاً: سوق الأمن الخاص بالنسبة للكيان الصهيوني

منذ الحرب العالمية الثانية كان الكيان الصهيوني سبّاقاً في مجال الشركات الأمنية الخاصة، حيث أُنشئت أول شركة أمنية خاصة تابعة له في سنة 1937، وهي شركة هاشميرا (Hashmira)، التي أصبحت فيما بعد فرعا للشركة الأمنية البريطانية (G4S). فالشركات الأمنية الخاصة التابعة للكيان الصهيوني تنشط على مستويين اثنين: يتمثل الأول في شكل شركات أمنية خاصة تابعة له فقط، موزعة على عدد كبير من دول العالم، تقدم خدمات التدريب، نقل الأسلحة، الاستخبارات وجمع المعلومات وغيرها، مثل شركتي: (T&M) و(Avidar Security). أما المستوى الثاني، فيتمثل في عملها في إطار شبكة من العلاقات تتعاون فيها مع الشركات الأمنية الخاصة متعددة الجنسيات، كالشركة الأمريكية (Academi) والشركة الإسبانية (Prosegur)[1].

رابعاً: سوق الأمن الخاص الروسية

تعتبر روسيا من بين أكبر الدول المصدرة للأسلحة ومتعاقدي الأمن الخاص في العالم، فمجموعة فاغنر (Wagner Group) من بين أكثر الشركات المتعاقدة الأمنية والعسكرية الخاصة نشاطا في العالم، حيث تشارك في مجموعة متنوعة من الأنشطة الخارجية، من بينها عمليات عسكرية حركية وتدريب القوات في الدول الشريكة، تعمل هذه المجموعة على نحو متزايد باعتبارها منظمة مكونة من كيانات عديدة أكثر من كونها منظمة فردية[2]. قدمت خدمات أمنية وعسكرية في العديد من دول العالم مثل سوريا، ليبيا، ومنذ بداية الحرب في أوكرانيا لعبت فاغنر العديد من الأدوار الأمنية والعسكرية.

[1] وليد عبد الحي، "إسرائيل وشركات الأمن الخاصة"، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، على الرابط: https://tinyurl.com/5d4hrfww، تاريخ الإطلاع: 04-04-2023.

[2] Weinbaum. op. cit.

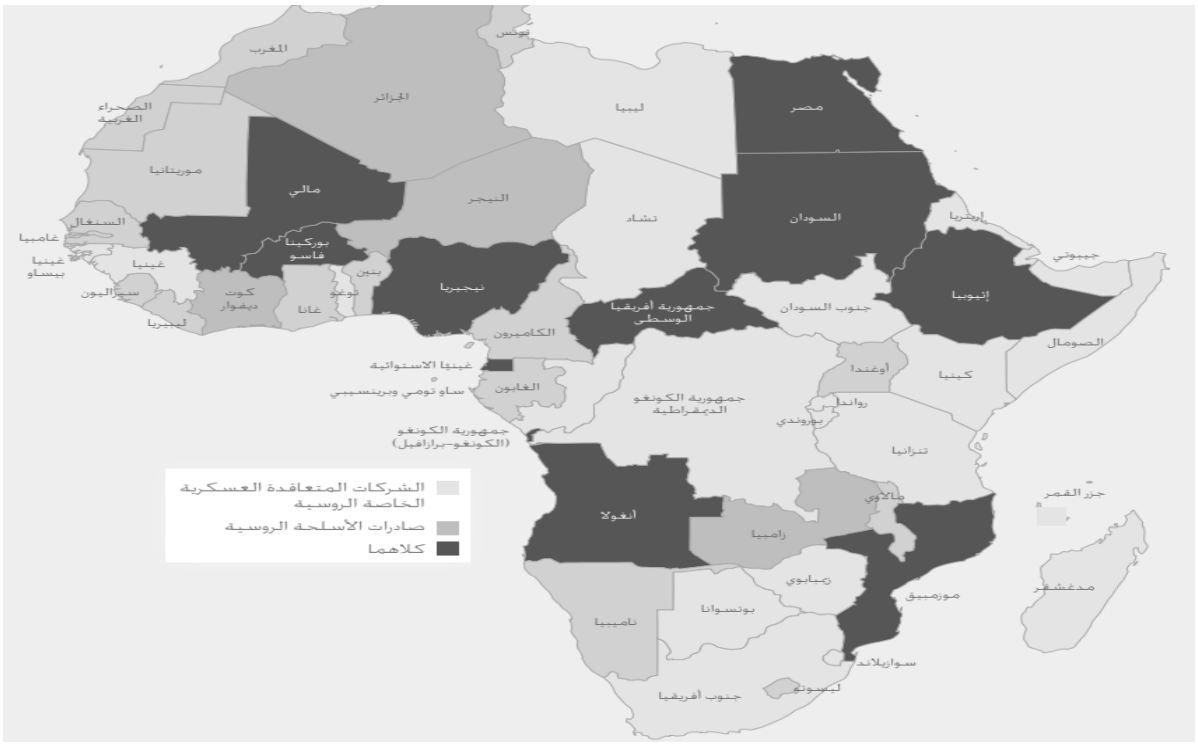

خريطة توضح الدول التي تصدر لها روسيا الأسلحة ومتعاقدي الأمن الخاص بين سنتي 2018 و2021[1]

تعرف الشركات الأمنية الخاصة الروسية انتشارًا واسعًا في أفريقيا، ويمكن إرجاع ذلك إلى المصالح الروسية في القارة، إضافة إلى القبول الذي يتلقاه التواجد العسكري الروسي من حكومات الدول وشعوبها مقارنة بالفرنسي أو البريطاني، كون أنّ هذه الدول قد عانت سابقاً من الاستعمار التقليدي، الذي خلّف بعده آثاراً سلبية خاصة لدى شعوبها. ففي مالي مثلا حلّت الشركات الأمنية الخاصة الروسية وعلى رأسها مجموعة فاغنر محل القوات الفرنسية، ولاقى تواجدها استحسانا مقارنة بالرفض الذي واجهته القوات الفرنسية، خاصة بعد الانتهاكات التي قامت بها. وفي ليبيا أيضا تقدّم الدعم لقوات خليفة حفتر، وفي باقي الدول الحليفة لها. وبالتالي، فإنّ القارة الأفريقية أصبحت سوقا واسعة للخدمات الأمنية الروسية.

خامساً: سوق الأمن الخاص البريطانية

تعتبر الشركات الأمنية الخاصة البريطانية، من الشركات السبّاقة في تقديم الخدمات الأمنية والعسكرية داخل وخارج المملكة المتحدة. فالسوق البريطانية في هذا المجال عرفت ازدهارا واسعا خلال فترة التسعينات، في ظلّ انكار الحكومة لها بسبب الإنتهاكات التي قام بها موظفوها، إلّا أنها فيما بعد أصبحت تعتمد على هذه الشركات لدعم قواتها النظامية، ففي

[1] المصدر: مؤسسة راند، على الرابط: https://tinyurl.com/wv4nur95.

سنة 2000 قامت الحكومة بإبرام عقود لتقديم الدعم اللوجستي والتدريب البحري والجوي لجيشها، إضافة إلى الدعم الاستخباراتي وتوفير نظم المعلومات، مع مجموعة من الشركات على غرار: شركة (Defense Systems Limited)، شركة (Robicon International) وشركة (Sandline)، حيث شكلت سوقا واسعة لمختلف الجهات، فالعديد من الدول استعانت بالشركات الأمنية الخاصة البريطانية كالدول الأوروبية، دول الخليج وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي[1]. خلال الحرب في العراق، برزت الشركات الأمنية الخاصة البريطانية بشكل واضح، وقام أفرادها بالعديد من الانتهاكات التي مسّت حقوق الإنسان.

[1] Deborah D. Avant, **The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security**, (New York: Cambridge University Press, 2005), pp. 167, 168.

المطلب الثالث: تداعيات نمو سوق القوة على تحقيق الأمن

أدى منطق العرض والطلب على السلع والخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة، إلى خلق أسواق عابرة للحدود للقوة والعنف، فالشركات الأمنية الخاصة أصبحت تصدر خدماتها إلى مختلف قارات العالم، ولأنها شركات تجارية بالدرجة الأولى تسعى إلى تحقيق الربح، أصبح تواجدها في الكثير من الأحيان يزيد من حالات العنف وتأجيج الصراعات، بدلا من إدارتها أو حلها. وهو حال العديد من شركات الأمن الخاصة في الدول الأفريقية، والتي زادت من حالة عدم الاستقرار، خاصة في المناطق التي تشهد حروبا ونزاعات، فهذه الشركات تعمل بما يخدم مصالحها واستراتيجياتها، مثل شركة (Executive Outcomes) التي قدمت خدمات الأمن لكل من الحكومة الأنغولية واتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا على حدّ سواء، خلال الحرب الأهلية الأنغولية[1].

يعتبر التغير في مفهوم الأمن من بين الآثار السلبية الناجمة عن تطور سوق الأمن الخاص، فالشركات الأمنية الخاصة هي فواعل ربحية تسعى لتعظيم مكاسبها، وبالتالي تفرض أنماط جديدة في كل مرة للتهديد، بما يتناسب وخدماتها، هذه الأنماط هي التي تصبح تعكس تعريف الأفراد لأمنهم، فمثلا الشركات الأمنية الخاصة التي تقدم خدمات الحماية في المطارات ونقاط التفتيش في الحدود، تروج دائما لفكرة أن التهديد القادم أو الأهم هو ما يتعلق بهذه النقاط[2].

تعتبر دول العالم الثالث من أكثر الدول تضرّرا جرّاء تطوّر سوق القوّة، فعلى الرغم من أنّ مقدمي الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة يميّزون أنفسهم عن المرتزقة "البنادق المأجورة"، إلا أنّ اتحادهم مع كل من: مصنعي الأسلحة، مستغلي المعادن، الحكومات الأفريقية الاستبدادية وأمراء الحرب، قد يؤدي إلى عسكرة أفريقيا[3].

أدى نمو السوق الأمنية إلى مشاركة الفواعل الأمنية الخاصة للدولة في تقديم الوظائف الأمنية والعسكرية، فأصبحت الشركات الأمنية الخاصة توفر خدمات الأمن والدفاع التي يفترض أنها وظائف الدولة ذات السيادة، وهو ما يعود عليها بالسلب، فتصبح عاجزة عن التحكم في توزيع الأمن وغير قادرة على مراقبة نشاط الشركات الأمنية الخاصة. وقد تختلف تداعيات نمو أسواق العنف حسب قوة الدولة، فالدول القوية التي تتمتع حكوماتها

[1] الصالح جمال، **مرجع سابق**، ص 159.

[2] **المرجع نفسه**، ص 18.

[3] Avant, **The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security**, op.cit, p. 4.

بالمشروعية هي الأقدر على إدارة المخاطر الناجمة عن زيادة الأمن الخاص وتوسع سوق القوة، وتستفيد منها من خلال تسخير الشركات الأمنية الخاصة لإنتاج سلع وخدمات أكثر كفاءة، في حين أن الدول الضعيفة التي لا تعرف استقرارا داخليا، وتعاني من الفساد والأزمات، لا يمكنها مواكبة تطور هذه السوق، وبالتالي لا يمكنها الاستفادة من القطاع الخاص لخدمة الصالح العام[1].

إن الاستعمال الموسع لسوق القوّة يزيد من الانتهاكات المرتكبة ضدّ الأفراد، ففي ظل تزايد أنشطة الشركات الأمنية الخاصة وتزايد المتعاقدين الأمنيين تصبح الشفافية والمساءلة أقل، مما يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان خاصة في المناطق التي فيها نزاعات[2].

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل نستخلص أنّ ظهور الأمن الخاص في شكله الحالي يعود إلى موجة الخصخصة التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين، والتي كانت نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية والأمنية، فالتوجه الرأسمالي وهيمنة القيم الليبرالية مع نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى ظهور التهديدات الأمنية اللاتماثلية، كلها عوامل أدّت إلى صعود فواعل

[1] Avant, **The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security,** op. cit, p. 7.

[2] الأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، **مرجع سابق**، ص 11.

أمنيــة لادولتيــة، أصــبحت تنــافس الدولــة فــي تقــديم خــدمات أمنيــة وعســكرية بكفــاءة أكبــر، وباستعمال تقنيات الذكاء الإصطناعي.

على الـرغم مـن أنّ خصخصـة الأمـن توجـه حـديث نوعـاً مـا، إلا أنّ الأمـن في شـكله الخـاص تعـود جـذوره إلى مـا قبـل ظهـور الدولـة الحديثـة، حيـث كانحكّـام الكيانـات السياسـية (الممالـك، الإمبراطوريــات،...) يســتعينون بــأفراد مســلحين "مرتزقــة" لخــوض الحــروب إلــى جانــب الجيــوش مقابـل المـال، وحتى بعـد ظهـور الدولـة الفيبريـة، فـإن الحكومـات في الكثيـر مـن الأحيـان تلجـأ إلى الفواعل الأمنية الخاصة لتقديم الحماية والدعم لها.

إنّ الإعتمـاد المتزايـد للـدول على قطـاع الأمـن الخـاص يـؤثر على سـيادة الدولـة، بحيـث أن قيــام فواعــل خارجيــة بــأدوار أساســية (الأمنيــة والعســكرية)، يــرهن ســيادتها ويجعــل قرارهــا السياسـي خـارج إرادتهـا. فضـلا عـن الآثـار السـلبية التي تمـس الأفـراد والمجتمعـات جـرّاء الانتهاكـات التي يقوم بها متعاقدي الأمن الخاص.

أنّــه منــذ بدايــة ظهــور الشــركات الأمنيــة الخاصــة وإلى غايــة الآن، لا تــزال محــلّ جــدل في علاقتهـا بظـاهرة الإرتـزاق مـن جهـة، والغمـوض الـذي تشـهده في الإطـار القـانوني الـذي يـنظّم نشـاطها مــن جهــة أخــرى، ممّــا يوضــح أن هــذه الفواعــل تعمــل بتزكيــة مــن الدولــة لأنهــا تحقــق مصــالحها وتخــدم أجنــداتها السياســية، وأن الفصــل في علاقتهــا بــالإرتزاق ووضــع إطــار قــانوني يظــبط مجــال نشاطها، سيقلّل من هامش الحرية لديها، ومن ثمّ المصالح التي تحققها.

إنّ النشــاط المتزايــد للشــركات الأمنيــة الخاصــة منــذ تســعينات القــرن العشــرين، فــتح ســوقاً أمنيــة عــابرة للحــدود، هيمنــت فيهــا الــدول القويــة على الصــناعة العســكرية، ووظّفتهــا لتحقيــق مصــالحها الاســتراتيجية في العــالم، على حســاب مــا يمكــن أن تلحقــه هــذه الصــناعة مــن تهديــد للأمن (أمن الأفراد، أمن المجتمعات وأمن الدول).

الفصل الثاني:

الأدوار الأمنية للشركات الأمنية الخاصة

تمهيد:

أدّت التهديدات اللاتماثلية التي ظهرت خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، وتراجع دور الدولة في التصدي لها، إلى تزايد الطلب على الخدمات الأمنية التي يقدمها القطاع الخاص، فأصبحت الدول، المنظمات الدولية وحتى الشركات متعددة الجنسيات، تستعين في توفير أمنها وحمايتها بمتعاقدي الأمن الخاص، ليحلّوا محل القوات النظامية. وعليه، فالشركات الأمنية الخاصة أصبحت تضطلع بمجموعة من الأدوار الأمنية، تتراوح بين الأمن الشخصي، البحري والأمن السيبراني، تؤديها خلال فترات الحرب والسّلم.

في العقود الأخيرة، لم تعد الشركات الأمنية الخاصة تنشط في فترات الحرب فقط، بل أصبحت تخضع لنظام العرض والطلب الذي يحكم السوق الأمنية، وتقدم خدماتها في فترات السلم أيضا، جنبا إلى جنب مع المنظمات الدولية والشركات العالمية، في عمليات الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار. وكنتيجة لتخفيض الجيوش لقدراتها العسكرية من جهة، وتركيز نشاطها على الأدوار العسكرية من جهة أخرى، اعتمدت الدول على الشركات الأمنية الخاصة لتأمين قوافل الإغاثة والشركات الهندسية العاملة في مجال إعادة الإعمار.

وعليه، نسعى من خلال هذا الفصل، إلى الإحاطة بالأدوار الأمنية التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة، خلال فترات الحرب والسلم، وذلك بتقسيمها إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول دور الشركات الأمنية الخاصة في توفير الأمن والحماية الشخصية للأفراد، والأمن المادي لممتلكاتهم. أما في المبحث الثاني، فسنتطرق إلى دور الشركات الأمنية الخاصة في توفير الأمن التكنولوجي، وتبيان أهميتها في مجال تحليل المخاطر وتقييمها، لامتلاكها لأحدث تقنيات الذكاء الإصطناعي. وفي المبحث الثالث سيتم الإشارة إلى الأدوار التي تؤديها هذه الشركات في إطار عمليات صناعة السلام.

المبحث الأول: أدوار الحماية والأمن للشركات الأمنية الخاصة

منذ بداية ظهورها، اعتُبرت مهام الأمن والحماية وتوفير السلامة للأفراد والمؤسسات من بين أهم الأدوار التي تقوم بها شركات الأمن الخاصة حول العالم، فتوفر الحراسة الشخصية للأفراد، المنظمات الدولية ووكالات الإغاثة وكذا الشركات متعددة الجنسيات في أوقات السلم والحرب. وفي ظل تنامي التهديدات الأمنية التي تواجهها السفن التجارية وأطقمها، وعلى رأسها القرصنة البحرية، أصبحت الدول تلجأ إلى القطاع الخاص والشركات الأمنية الخاصة لتوفير الحماية والسلامة البحرية.

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الأمن الشخصي

بدأ الاهتمام بالأمن الشخصي (Personal Security) منذ سبعينيات القرن الماضي، حين بدأت المحاولات الأولى لتوسيع مفهوم الأمن في الظهور. ويهدف الأمن الشخصي إلى حماية الأفراد من العنف الصادر عن الدول أو الكيانات الأخرى[1]. وفي سنة 1994 اعتُبر الأمن الشخصي أحد الأبعاد السبعة للأمن الإنساني في تقرير "التنمية البشرية" الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994، ويقصد به: "حماية الأفراد من مختلف التهديدات التي تواجههم، سواء كانت صادرة عن الدولة من خلال استخدام القوة، أو عن دول أخرى في حالات الحرب، أو من جماعات في إطار النزاعات الإثنية"[2]. ويشمل الأمن الشخصي الجانب المادي وكذا الجانب النفسي للأفراد[3].

يعتبر الاهتمام بالأمن الشخصي قديما قدم وجود البشرية، حيث وُجدت الحاجة إلى حماية الأفراد لأنفسهم وممتلكاتهم من التهديدات المختلفة. ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت تحديات أمنية جديدة أكثر تعقيدا، كالجريمة المنظمة، الإرهاب والاختراقات الإلكترونية، جعلت الدول عاجزة عن حماية مواطنيها، مما أدى إلى تطوير تقنيات جديدة للحفاظ على الأمن الشخصي. فلجأت العديد من الحكومات إلى القطاع الخاص والشركات الأمنية الخاصة للقيام بهذه المهمة.

---

[1] Janusz Gierszewski, «Personal Security within the Human Security Paradigm», **Security Dimensions: International & National Studies**, No. 23, (August. 2017), pp. 52-54.

[2] United Nation's Development Programme (UNDP), **Human Development Report 1994**, March 1994, p. 30.

[3] Des Gasper and Oscar A. Gomez, «Human Security Thinking in Practice: "Personal Security", "Citizen Security" and Comprehensive Mappings**», Contemporary politics**, Vol. 21, (January. 2015), p.11.

تضطلع الشركات الأمنية الخاصة بأدوار الحماية للعديد من الجهات، وفي العديد من الدول تقوم بتوفير الحماية للأفراد في حالات السلم والحروب، عن طريق توظيف عناصر أمنية ذات خبرة وكفاءة عالية في هذا المجال. ومن بين هذه الشركات الأمنية الخاصة، نجد:

- **شركة أكاديمي (Academi):**

هي شركة بلاك ووتر سابقا (Blackwater)، شركة أمنية وعسكرية أمريكية خاصة، تأسست سنة 1997، في ولاية كارولينا الشمالية (North Carolina)، من طرف اليميني المتطرف إيريك برينس (Erik Prince). في البداية قامت بتدريب القوات الحكومية وغير الحكومية في الولايات المتحدة ومن خارجها على استخدام الأسلحة[1]، وبعد ذلك قامت الشركة بتوسيع نشاطها، لتقدم خدمات الأمن والحماية للحكومات، الشركات والأفراد. في سنة 2009 غيّر اسم الشركة إلى إكس إي سرفيس (Xe Services)، وفي 2011، غيّر ثانية إلى أكاديمي (Academi).

في العراق، قامت بلاك ووتر بإبرام عقود تولّت من خلالها مسؤولية توفير الحماية للحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر والعديد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية، عقب الغزو الأمريكي للبلاد. وقد بلغ عدد المتعاقدين الناشطين في مجال الحماية الشخصية الخاصة في العراق حوالي 48000 متعاقد[2].

- **شركة داين كورب انترناشيونال (DynCorp International):**

هي شركة أمريكية للخدمات الأمنية والعسكرية متعددة الجنسيات، يرجع تاريخ تأسيسها إلى سنة 1946 كشركة طيران تجارية (Claifornia Eastern Airways, Inc) أسّسها طيارون عسكريون عائدون من الحرب العالمية الثانية. في سنة 1961، غيرت تسميتها إلى (Dynalectron)، وقامت بتنويع خدماتها، فعملت في مجال الطاقة. قامت أيضا بتدريب طيارين وفنيين لطائرات الهيلكوبتر في المملكة العربية السعودية. وفي أواخر الثمانينات اعتمدت الشركة تسمية داين كورب (DynCorp)، وأصبحت من أكبر الشركات في مجال الدفاع، التكنولوجيا والطيران، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زادت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام المزيد من عقود الدفاع مع القطاع الخاص، فأبرمت شركة داين كورب عقودا مع وزارة الدفاع

[1] جيريمي سكاهيل، **بلاكووتر أخطر منظمة سرية في العالم**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 3، 2010)، ص ص 68-69.

[2] نصر الدين بوسماحة، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: الوجه الآخر لعودة المرتزقة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، م. 7، ع. 2، (جوان 2017)، ص 439.

لتقديم خدمات الأمن، الدعم اللوجستي، تدريب الجيوش، تأمين المنشآت الحيوية والقيام بالعمليات العسكرية في الخارج[1]. كما قامت الشركة بأدوار الحماية للشخصيات ورؤساء الدول والحكومات والقيادات السياسية، فتولّت مسؤولية حماية الرئيس الأفغاني السابق حامد قرضاي وكبار رجال الحكومة[2]. وفي العديد من دول العالم الثالث، تقوم الشركات الأمنية الخاصة بحراسة رؤساء الدول الذين يتولون الحكم عبر الانقلابات، وتشارك في الانقلابات على أنظمة الحكم القائمة فيها، مثل الانقلابات التي حدثت في كل من جزر القمر، غينيا وجزر سيشل وفي غيرها من الدول[3].

يعتبر توفير الأمن والحماية أحد الأدوار الأساسية التي تضطلع بها شركات الأمن الخاصة، حيث تؤمن حياة الأشخاص، لكن في المقابل، في الوقت الذي يكون فيه موظفو هذه الشركات يقومون بمهامهم الأمنية، تحدث العديد من الجرائم أهمها جرائم القتل العمدي. ففي سبتمبر 2007 في العراق، أطلق حراس من شركة بلاك ووتر النار على المدنيين في ساحة النسور، قُتل العديد منهم، وفي ديسمبر من نفس السنة، أنقذت طائرة الهيلكوبتر التابعة للشركة نفسها السفير البولندي بعد تعرض موكبه لكمين[4]. وبالتالي، فإنّ هذه الشركات تعمل وفق منطق تجاري ربحي، لا لتحقيق الأمن بالدرجة الأولى.

[1] International Directory of Company History, **Encyclopedia.com**, (March 21, 2023), «DynCorp», At: https://tinyurl.com/2fhvcb53

[2] طالب، **مرجع سابق**، ص 53.

[3] أحمد أبو الخير، مستقبل الحروب: دراسات ووثائق، **مرجع سابق**، ص 70.

[4] Ulrich Petersohn, «The Effectiveness of Contracted Coalitions», **Armed Forces & Society**, Vol. 39, No. 3, (July 2013), p. 468.

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في توفير الحماية والأمن للمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات

يعتبر توفير الأمن والحماية للمؤسسات الدولية والكيانات التجارية، من بين الأدوار التي تؤديها شركات الأمن الخاصة، بحيث توفر الحماية لموظفي هذه المنظمات والشركات المتعددة الجنسيات ومقرّات تواجدها وكذا المرافق التابعة لها. ومنذ الحرب الباردة استفادت العديد من المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات من خدمات الشركات الأمنية الخاصة في حماية مصالحها وموظفيها، ومن بين المنظمات الدولية، وكالات الإغاثة والشركات متعددة الجنسيات التي تعاقدت مع شركات الأمن الخاصة نجد:

أولاً: المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

هناك العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تستعين في توفير أمنها خلال فترات السلم والنزاع بمتعاقدي الأمن الخاص، ومن بين أهم هذه المنظمات نجد الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

- **منظمة الأمم المتحدة:**

على الرغم من أنه لا يتم الإشارة إلى ذلك كثيرا في الوثائق الصادرة عنها، إلا أن منظمة الأمم المتحدة تقوم بالتعاقد مع الشركات الأمنية الخاصة الدولية للقيام بمهام أمنية مثل: العمليات الإنسانية، عمليات حفظ السلام، خدمات دعم البعثات السياسية وخدمات الأمن والحماية[1].

ويعود تاريخ هذه الممارسة إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث أن الكثير من هذه الشركات كانت حاضرة في معظم عمليات الأمم المتحدة منذ سنة 1990. ففي هذه الفترة توسعت أدوار الأمم المتحدة وتطورت عمليات السلام التابعة لها بشكل كبير، فأصبحت تقوم بالتدخل، المراقبة، صنع السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الحروب والنزاعات. وبما أن بيئات الصراع أصبحت أكثر تعقيدا، فإن ذلك أصبح يشكل خطورة بالغة على أفراد عمليات الإغاثة

[1] Åse Gilje Østensen, «UN Use of Private Military and Security Companies: Practices and Policies», **Ubiquity Press**, Vol 3, (2011), p. 5.

الدولية وعمليات السلام، وهو ما أدى بالمنظمة إلى الاستعانة بالخدمات التي توفرها الشركات الأمنية الخاصة لكونها أكثر كفاءة واحترافية[1].

ومن بين الشركات الأمنية الخاصة التي قامت بتوفير الحماية والأمن لمنظمة الأمم المتحدة نجد: الشركة الأمريكية داين كورب، الشركة البريطانية آرمور غروب (ArmorGroup) وشركة غلوبال ريسك ستراتيجي (Global Risk Stratigies). فكلها قامت بتأمين المواقع، الممتلكات والموظفين في المناطق التي تنشط فيها منظمة الأمم المتحدة، خاصة في مناطق النزاع، رغم أن ذلك قد يتعارض مع مبادئ وأهداف المنظمة في الكثير من المحطات، خاصة وأنه منذ أواخر التسعينيات وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين، تورط موظفون من شركة آرمور غروب في أعمال لا أخلاقية، أبرزها الاتجار بالبشر في كل من البوسنة والهرسك، عندما كانوا في مهمة للعمل الشُرَطي بتعاقد مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي أفغانستان، تورط موظفون من شركة (ArmorGroup North America Inc)، كان قد تم تعيينهم سنة 2007 في كابول لتقديم خدمات الحراسة المسلحة، بأعمال الاتجار بالبشر وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان[2].

- **اللجنة الدولية للصليب الأحمر:**

تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) من بين المنظمات الدولية الأكثر انتشارا في العالم، حيث تهدف إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف، من خلال العمل الميداني في المناطق المتضررة، فتقدم المساعدات الإنسانية والدعم النفسي[3]، وبالتالي فإن أغلب نشاطها يكون في المناطق التي فيها تهديدات أمنية كالميلشيات، الجماعات المسلحة والإرهاب. فيتعذر عليها توفير الحماية الكافية لموظفيها وفرقها، وبالتالي فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كغيرها من وكالات الإغاثة، تلجأ في توفير الحراسة والأمن إلى التعاقد مع الشركات الأمنية الخاصة. ومن بين الشركات الأمنية الخاصة التي قامت بهذه المهمة نجد شركة ديفانس سيستم ليميتد (Defense Systems Ltd)، وهي شركة تابعة لشركة آرمور غروب[4].

---

[1] Ibid, p. 19.

[2] Liana Wyler, «Are Government Contractors Exploiting Workers Overseas?», **Congressional Research Service**,(November 2011), pp. 11, 13.

[3] «Who We Are», **International Committee Of The Red Cross**, at: https://tinyurl.com/37x96hv9, accessed on: 16-04-2023.

[4] Caroline Holmqvist, «Private Security Companies: The Case for Regulation», **SIPRI Policy Paper**, No. 9, (January. 2005), p. 7.

ثانياً: الشركات متعددة الجنسيات

في العقود الأخيرة، تعززت الصلة بين الشركات الأمنية الخاصة والشركات الصناعية العابرة للحدود، خاصة تلك التي تتخصص في توفير السلع والخدمات التي تُستخدم في المجال الأمني مثل إنتاج الأسلحة، تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات وغيرها، هذا ما جعل العلاقة بين الشركات الأمنية الخاصة والشركات متعددة الجنسيات لا تقتصر فقط على تقديم خدمات الحماية والأمن فقط، بل أكثر من ذلك، انتقلت العديد من هذه الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) إلى قطاع الأمن، فعلى سبيل المثال، في سنة 2003 اشترت شركة الاتصالات (L-3) الشركة الأمريكية (Military Professional Resources Incorporated)، وحصلت الشركة الأمريكية المتخصصة في الدفاع، الاستخبارات، الفضاء وتكنولوجيا المعلومات نورثروب غرومان (Northrop Grumman) على شركة فينيل (Vinnell Corporation) المتخصصة في تقديم خدمات التدريب ودعم الجيش الأمريكي[1]. وفي سنة 2003 استحوذت الشركة الأمريكية المختصة في تكنولوجيا المعلومات والبرمجة (Computer Sciences Corporation) على الشركة الأمنية الخاصة داين كورب[2]. ومن بين أبرز الشركات متعددة الجنسيات التي استعانت بمتعاقدي الأمن الخاص، نجد:

- **شركة هاليبرتون (Halliburton Company):**

هي شركة عالمية في مجال الطاقة، تأسست سنة 1919، تنشط في العديد من دول العالم وتقدم خدمات واسعة في مجال النفط والغاز، بما في ذلك التنقيب، الانتاج والخدمات الهندسية وصيانة منشآت النفط والغاز[3]. إلى الجانب الحماية التي توفرها لها الولايات المتحدة الأمريكية، استعانت شركة هاليبرتون بعدة شركات أمنية خاصة لتوفير الأمن والحماية للعاملين فيها ولممتلكاتها في المناطق المعرضة للتهديدات الأمنية، ففي العراق قامت بالتعاقد مع شركة (Blackwater USA) لتوفير حراس أمن مسلحين لموظفيها[4].

[1] Holmqvist, op.cit, p. 6.

[2] William Welsh, «CSC Completes DynCorp Acquisiti on», **Washington Technology**, at: https://tinyurl.com/y9sb3p8k, accessed on: 16-04-2023.

[3] «About Us», **Halliburton Company**, at: https://tinyurl.com/ywswcmxh, accessed on: 16-04-2023.

[4] Philip Shenon, «Army Says It Will Withhold $19.6 Million from Halliburton Citing Potential Contract Breach», **The New York Times**, at: https://tinyurl.com/492wd99v, accessed on: 16-04-2023.

- **شركة بريتش بتروليوم (British Petroleum):**

هي إحدى أكبر شركات النفط والغاز في العالم، تأسست سنة 1909، وكانت تابعة لحكومة المملكة المتحدة، ثم في أواخر الثمانينات أصبحت تابعة للقطاع الخاص، استحوذت على العديد من الشركات النفطية، وتقوم بمجموعة من الخدمات كالاستكشاف، الإنتاج، النقل وتوزيع النفط والغاز الطبيعي، وتنشط في العديد من دول العالم[1]. استعانت شركة بريتش بتروليوم بعدة شركات أمن خاصة لتأمين مواقعها وعملياتها، فاستأجرت الشركة الأمنية الخاصة (Defense Systems Limited) لتدريب القوات المحلية لحماية خطوط الأنابيب التابعة لها في كولومبيا[2].

يعتبر تحقيق الأمن للمنظمات الدولية والشركات العالمية في مناطق النزاعات والبيئات عالية الخطورة من بين الأهداف التي تسعى الشركات الأمنية الخاصة إلى تحقيقها، إلا أن هذا لا ينفي المصلحة المشتركة التي تقدم على أساسها هذه الخدمات. فرؤساء الشركات العالمية مثل شركة هاليبرتون لهم علاقات مع الشركات الأمنية الخاصة والكونغرس الأمريكي، وقد يكونون أفرادا سابقين في القوات العسكرية الأمريكية وسياسيين في الوقت نفسه، مثل ديك تشيني الذي شغل عدة مناصب سياسية كرئيس الأركان في البيت الأبيض ووزير الدفاع خلال رئاسة جورج بوش الأب والمدير التنفيذي لشركة هاليبرتون، وإيريك برينس مؤسس شركة بلاك ووتر وآل كلارك (Al Clark) الذين كانا في البحرية الأمريكية[3]. فضلا عن أنّ العديد من الشركات الأمنية الخاصة هي فروع تابعة لهذه الشركات العالمية أو لها مصالح مشتركة في إطار المركّب العسكري الصناعي الأمريكي مثل شركة كيلوج، براون أند روت (Kellogg, Brown and Root) التابعة للشركة الصناعية هاليبرتون.

[1] **Encyclopaedia Britannica** T. Editors of Encyclopaedia, (May 17, 2023) «BP PLC: British Corporation», at: https://tinyurl.com/9jxt5dyk, accessed on: 16-04-2023.

[2] Deborah D. Avant, «The Privatization of Security and Change in the Control of Force», **International Studies Prespectives**, Vol. 5, No. 2, (May. 2004), p. 154.

[3] سكاهيل، **مرجع سابق**، ص. 59.

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الأمن والسلامة البحرية

يعتبر الأمن والسلامة البحرية من بين القضايا الحيوية والمهمة في مجال النقل البحري، خاصة وأنّ هذا الأخير يمثل مصدرا أساسيا للتجارة العالمية التي تقدر بحوالي 95%، في ظل وجود تهديدات أمنية عديدة كالهجمات الإرهابية، القرصنة والأخطار التقنية التي تتعرض لها السفن.

اختلف الخبراء في تحديد الفرق بين الأمن البحري (Maritime Security) والسلامة البحرية (Maritime Safety) وتعريفهما، "ولكن رغم الاختلاف فهما متكاملان، حيث يهدف كلاهما إلى حماية الحياة البشرية في البحر، وكذلك حماية السفن، مرافق الموانئ والبيئة البحرية بشكل عام"[1].

أصبح الأمن البحري يشكّل تحديًا كبيرا في العقود الأخيرة، خاصة بعد تنامي العديد من التهديدات الأمنية كالهجمات الإرهابية، التغيرات المناخية، ظاهرة التهريب، الهجرة غير الشرعية والقرصنة البحرية؛ هذه التهديدات جعلت الدول والمنظمات الدولية في أغلب الحالات غير قادرة على التصدي لها، الأمر الذي أدى بها إلى الاستعانة بالقطاع الخاص والشركات الأمنية الخاصة، التي باتت تقدم خدمات أمنية متخصصة وفعّالة، وتتضمن بعض هذه الخدمات:

- توفير الحراسة الأمنية للسفن من التهديدات الخارجية كالقرصنة البحرية، الهجمات الإرهابية والسرقة.
- مراقبة وتفتيش البضائع والحاويات والتحقق من هويات المسافرين.
- القيام بمهام التدريب وتقديم الاستشارات للعاملين في الموانئ والسفن حول المخاطر التي تهدد الأمن والسلامة البحرية.
- الكشف عن التهديدات الأمنية المحتملة والتصدي لها، من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة والمتطورة كالرادارات ونظم الكشف عن المعادن وكاميرات المراقبة.

[1] «Sécurité et Sureté Maritime», **République du Sénégal, Haute Autorité Chargée De La Coordination De La Sécurité Maritime, De La Sureté Maritime Et De La Protection De L'Environnement Marin**, at: https://tinyurl.com/bddmr5c4, accessed on: 16-04-2023.

ظهرت الشركات الأمنية الخاصة في مجال السلامة والأمن البحري بشكل واضح، في مضيق ملقا (The Malacca Strait) في جنوب شرق آسيا، وتولّت مهام مكافحة القرصنة البحرية هناك، كالشركة الفرنسية سكوبكس (Secopex)، شركة تي. فيش (T.FISH) وشركة إينوكوم (INNOCOM)، ومن بين أهم هذه الشركات نجد[1]:

- **الشركة البريطانية (Anglo Marine Overseas Services Ltd):**

هي شركة بحرية بريطانية تعمل في قطاع النقل البحري والشحن، قامت في سنة 2000 بتوفير أكثر من 300 جندي سابق من الجوركا[2] لأصحاب السفن لمكافحة القرصنة، بحيث يتم تجنيد من 4 إلى 8 جنود من الجوركا وتقلّهم على متن السفينة لتوفير الأمن والحماية للطاقم والبضائع من القرصنة وباقي التهديدات.

- **شركة (DRUM Resources, Eos):**

هي شركة أمنية خاصة بريطانية، تقوم بتقديم أدوار الحراسة للسفن بواسطة أفراد مسلحين من المشاة البحرية الملكية.

- **شركة أكاديمي (Academi)**

في سنة 2006، استحوذت شركة بلاك ووتر على السفينة البحثية (McArthur) التابعة لمنظمة (Symbiosis)، وأعادت تشكيلها كسفينة دعم للمهام الأمنية والعسكرية، وتقدم مهام الحماية ومكافحة القرصنة للسفن.

تعتبر الصين من بين الدول الرائدة في هذا المجال، حيث أنه بعد إطلاق مشروع طريق الحرير سنة 2013، وعلى طول الطرق البرية والبحرية، أصبح العمال الصينيين يواجهون العديد من التهديدات كالهجمات الإرهابية، القرصنة البحرية والاختطاف مقابل دفع فدية الأمر الذي أدى إلى دخول الشركات الأمنية الصينية سوق الأمن الخاص، وأصبحت تقدم خدمات المراقبة البحرية وحماية السفن والموظفين طوال فترات الشحن البحري للبضائع.

[1] Catheline Remy, «Les Sociétés Militaires Privées Dans La Lutte Contre La Piraterie», **Pyramides**, at: https://tinyurl.com/mvpmnxhx, accessed on: 01-06-2023.

[2] الجوركا (Gurkhas): هم جنود نخبة من الجيش البريطاني، يتألفون من مجموعة من الجنود النيباليين المدربين تدريبا عاليا.

ومن بين أهم الشركات الأمنية الخاصة الصينية في هذا المجال نجد: شركة (Chastny Voennie Kompaniy *ChVK*)، شركة (Ping An) وشركة (China Taiping)[1]. إلا أنه إلى جانب التهديدات التي يواجهها الموظفون الصينيون في إطار مشروع طريق الحرير، فإن تنامي الشركات الأمنية الصينية راجع إلى استراتيجيتها الاقتصادية، القائمة على خلفية عسكرية، في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، فإنّ الشركات الأمنية الخاصة تقوم بأدوار تخدم أجندات دولها، وتحقق مصالحها الاستراتيجية.

ازدهرت سوق الأمن البحري الخاص في المحيط الهندي منذ عقود، نتيجة للانتشار الواسع للقرصنة البحرية خاصة على الحدود الصومالية وخليج عدن، فمع انسحاب القوات الأجنبية من الصومال في منتصف التسعينيات، وتخفيض الدول لقواتها النظامية في البحر، تدهورت الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المنطقة، وأصبح القراصنة يهاجمون السفن ويأخذونها وطاقمها كرهائن بانتظام، مع الإفلات من العقاب. الأمر الذي أدى بسفن الشحن إلى توظيف شركات أمنية خاصة، تجاوز عددها 140 سفينة و2700 متعاقد أمني خاص سنة 2012[2]. وفي السنة نفسها، انخفضت نسبة القرصنة البحرية للسفن التجارية في المنطقة بنسبة 60%، مقارنة بالسنة التي سبقتها[3].

يعتبر الخطر الناجم عن عمليات القرصنة وارتفاع تكاليف تأمين السفن التجارية، من بين العوامل التي دفعت بالعديد من الدول إلى اللجوء إلى الشركات الأمنية الخاصة في تأمين الصناعة البحرية، نظرا للخدمات المتطورة التي تقدمها في مكافحة القرصنة كالمرافقة المسلحة للسفن، توفير الطاقم الطبي، الاتصالات عبر الأقمار الصناعية ومعدات المراقبة الليلية والأسلحة[4]. إلا أن العديد من شركات الأمن البحري الخاصة تقوم بانتهاك القوانين، مثل القيام بتعاقد من الباطن مع مختلف الجهات في المجال الطبي أو توريد الأسلحة أو القيام بجرائم قتل، حيث أنه في مرات عدة يقوم موظفوا الشركات الأمنية الخاصة وفرق حماية السفن بإطلاق

[1] Alessandro Ardouino, «China's Belt and Road Initiative Security Needs: The Evolution of Chinese Private Security Companies», **S. Rajaratnam School of International Studies**, No. 306, (August 2017), pp. 2-3.

[2] James Brown, «Pirates and Privateers: Managing the Indian Ocean's Private Security Boom», **Lowy Institute for International Policy**, (September 2012), p. 3.

[3] Mike Pflanz, «Piracy Attacks Drop to Zero for First Full Month in Five Years», **The Telegraph**, at: https://tinyurl.com/5b7wtndn, accessed on: 19-04-2023.

[4] Brown, op.cit, p. 7.

النـار على صـيادين مشـتبه فـيهم أنهـم قراصـنة[1]. وفي الصـومال تقـوم هـذه الشـركات بانتهـاك الحظـر الموجـود على الأسـلحة والاتجـار بهـا، فضـلا عـن قيامهـا بتـدريب الميليشـيات وإجـراء تجـارب زراعيـة بهدف إنتاج المخدرات[2].

[1] في فيفـري 2012، قتـل أفـراد المشـاة البحريـة الإيطاليـة كـانوا على مـتن ناقلـة نفـط إيطاليـة إثنـين مـن الصـيادين الهنـود، لاشـتباههم بأنهما قراصنة، مما أدى إلى تأزم العلاقات بين الهند وإيطاليا. أنظر:

« Italy Warns India over Move to Invoke Anti-Piracy Law Against its Marines», **The Guardian**, at: https://tinyurl.com/4t685wj5, accessed on: 19-04-2023.

[2] United Nations, Security Council, **Letter dated 18 July 2011 from the Chairman of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea addressed to the President of the Security Council,** July 2011, pp. 52, 53.

المبحث الثاني: أدوار الأمن التكنولوجي وإدارة المخاطر للشركات الأمنية الخاصة

أدى التطور التكنولوجي وبروز العولمة إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة غير مباشرة في فضاء جديد، وجدت الدول نفسها عاجزة عن مواجهتها لوحدها، فظهرت الحاجة لاستدعاء الشركات الأمنية الخاصة، باعتبار أنها تمتلك التقنيات المتطورة والمهارات الكافية، خاصة في المجال السيبراني ومجالات البحث والتطوير، وبالتالي أصبحت هذه الشركات تؤدي دورا محوريا في توفير الحماية من الهجمات السيبرانية، وكذا تقديم الحلول الأمنية الأنسب للدول، من خلال تقييم المخاطر التي تواجهها.

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الأمن السيبراني

في السنوات الأخيرة ظهر الفضاء السيبراني كأحد مجالات الحرب، فأصبحت الحرب تدار في هذا الفضاء، بأسلحة جديدة كالفيروسات، الهجمات الإلكترونية، القرصنة، التشويش وغيرها من التهديدات. وعليه، ظهرت العديد من المفاهيم التي تصف هذه الظاهرة كالحرب السيبرانية والإرهاب السيبراني، ولاقت هذه المفاهيم اختلافا بين الباحثين في تعريفها.

لا يتفق الباحثون حول تعريف موحّد للحرب السيبرانية، لكن يميز كل أندريو كولاريك ودانيال هوغز من (Andrew Colarik and Daniel Hughes) بين مفهومين لها هما: "(Cyber War) ويقصد به تصرف الحرب ذاته؛ و(Cyber Warfare) ويقصد به مجموعة الوسائل اللازمة لإدارة هذه الحرب"[1].

أما الإرهاب السيبراني (Cyber Terrorism) فيقصد به: "أي هجوم متعمّد ذو دوافع سياسية، ضدّ المعلومات والبيانات الإلكترونية، يؤدي إلى العنف ضدّ أهداف غير مقاتلة أو عسكرية، من قبل جماعات فرعية أو فواعل سرية"[2].

أدى التطور في المجال التكنولوجي والفضاء الإلكتروني إلى ظهور العديد التهديدات الأمنية، التي تمس أمن الأفراد الدول، كالهجمات السيبرانية التي تستهدف تعطيل البنية التحية، التجسس وسرقة المعلومات، تزويرها والتلاعب بها، والقرصنة الإلكترونية والاختراق وغيرها. هذه التهديدات جعلت الدول تسعى للبحث عن آليات للحدّ منها. وتعتبر الشركات

[1] إيهاب خليفة، **الحرب السيبرانية: الاستعداد لقيادة المعارك العسكرية في الميدان الخامس**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021)، ص72.

[2] Kevin Curran (Ed), «Cyber Terrorism Attacks», in: Lech J. Janczewski and Andrew M. Colarik (Editors), **Cyber Warfare and Cyber Terrorism**, (New York: Information Science Reference, 2008), p. 6.

الأمنية الخاصة إحدى الوسائل التي لجأت إليها، فأصبحت تقدم خدمات في مجال الأمن السيبراني للعديد من الفواعل كالحكومات، الشركات متعدّدة الجنسيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتشمل هذه الخدمات: تطوير أنظمة للكشف عن الهجمات السيبرانية المحتملة، تقييم المخاطر السيبرانية وتقديم حلول وحماية البيانات.; من بين شركات الأمن الخاصة التي توفر خدمات الأمن السيبراني، نجد:

- **الشركة الأمريكية (Kellogg, Brown and Root):**

تأسست هذه الشركة سنة 1901 تحت تسمية (M. W. Kellogg Company)، ثم اندمجت سنة 1998 مع شركة (Brown & Root) تحت تسمية (Kellogg, Brown and Root). تقوم بتقديم خدمات في مجال الهندسة والطاقة، كما تقدم الخدمات الأمنية التي تشمل: توفير الأمن الشخصي، الأمن المادي والأمن السيبراني. وفي الأخير تقوم بأدوار[1]:

- التقييم والتدقيق الأمني وتحديد الثغرات الأمنية ومعالجتها.
- التشفير وحماية البيانات والحسابات من الهجمات السيبرانية.
- التعامل مع التهديدات السيبرانية المختلفة وإدارتها.
- تصميم وتطوير مختلف الأنظمة الأمنية في المجال السيبراني.
- خدمات التدريب حول كيفية التعامل مع التهديدات السيبرانية.

من هذا، فإن شركة (Kellogg, Brown and Root) توفر الأمن السيبراني القائم على حماية البيانات والمعلومات والأجهزة من مختلف التهديدات الناتجة عن الفضاء السيبراني. فأصبحت الخدمات التي تقدمها شركات الأمن الخاصة في مجال الأمن السيبراني تشكل سوقا مزدهرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة مع التوجّه الرقمي لحكومات المنطقة في العقود الأخيرة، إلا أن نمو هذه السوق قد ينعكس سلباً على حقوق الإنسان، حيث تتم عمليات التعاقد دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الخصوصية للأفراد الذين تُجمع عنهم المعلومات، ناهيك عن أن القدرة المحدودة للدول في التحكم في الأمر مقارنة بالتقدم الذي تشهده هذه الشركات[2].

[1] «Cybersecurity Services», **KBR Inc**, at: https://tinyurl.com/22xrww26, accessed on: 18-04-2023.

[2] الاجتماع الإقليمي لمنتدى مونترو، "تعزيز آلية تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، **مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن**، 2021، ص4.

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال خدمات البحث والتطوير

تعد خدمات البحث والتطوير من بين المهام الأساسية التي تُناط بها الشركات الأمنية الخاصة، حيث تقوم بتوفير المعلومات والتحليلات الأمنية لتستفيد منها الحكومات والمنظمات باختلافها في تحليل الأوضاع الأمنية ثم تقوم على أساسها باتخاذ القرارات.

هناك العديد من الشركات الأمنية الخاصة التي تقوم بمهام البحث والتطوير، ومن بين هذه الشركات نجد:

- **الشركة الأمنية الخاصة سكيوريتاس (Securitas):**

هي شركة أمنية خاصة عالمية، تأسست سنة 1934 في السويد، تعمل في 45 سوق حول العالم في أمريكا، أوروبا، أفريقيا، الشرق الأوسط وآسيا. وتقدم خدمات في مجالات الحراسة والأمن المادي، أمن الطيران، الأمن السيبراني، إدارة المخاطر، حماية الأصول، التكنولوجيا وتقديم الحلول الأمنية. كما تُعنى هذه الشركة بخدمات البحث والتطوير في المجال الأمني، من خلال مراكز العمليات الأمنية التابعة لها، حيث تقوم بدراسة التهديدات المختلفة ثم تطور أساليب وتقنيات جديدة ومبتكرة للحد منها أو إيجاد الحلول المناسبة لها[1].

- **الشركة الأمريكية بالو ألتو نتوركس (Palo Alto Networks):**

هي شركة أمنية خاصة أمريكية، تأسست سنة 2005 في كاليفورنيا، تقوم هذه الشركة بتقديم خدمات أمنية في المجال السيبراني للحكومات، الشركات والمؤسسات، من خلال توفير الحماية من الهجمات السيبرانية وإدارة حركة البيانات، وفي مجال البحث والتطوير، تسعى لتوفير حلول أمنية فعّالة لمواجهة التهديدات السيبرانية، من خلال استحداث أنظمة متطورة في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة[2].

[1] «About Us», **Securitas company**, at: https://tinyurl.com/ff4xuuzr, accessed on: 28-04-2023.

[2] «About Us», **Palo Alto Networks Company**, at: https://tinyurl.com/bd5cewtm, accessed on: 28-04-2023.

- **الشركة الأمنية الخاصة غارداورد (GardaWorld):**

هي واحدة من أكبر الشركات الأمنية الخاصة، تقدم العديد من الخدمات في مجال الأمن المادي وإدارة المخاطر، كحراسة الأفراد والشركات، حماية الأصول، أمن المطارات والنقل الجوي كالمراقبة والتفتيش وتوفير خدمات التدريب وغيرها من الخدمات الأمنية[1].

تختص شركات الأمن الخاصة في تقديم خدمات البحث والتطوير الأمني في عدة مجالات هي من اختصاصها، ويمكن إرجاع ذلك إلى التكنولوجيا الرقمية إضافة إلى الخبرة التي يمتلكها موظفوها كون أنهم ضباط سابقون أو مختصون في هذه المجالات. ففي المجال السيبراني، تقوم بفحص المعلومات، البيانات وحسابات الأفراد والشركات، ثم تحدد التهديدات المحتملة أو المجودة كالاختراقات والهجمات الإلكترونية، ومن ثَم تطور برامج متقدمة لمعالجة هذه المخاطر. كما تقوم بمرافقة الشركات متعددة الجنسيات في مختلف أنحاء العالم وتقوم بتوفير الحماية لها بطرق أكثر تطورا، فمثلا في مجال الصناعة الاستخراجية في الشرق الأوسط، ترافق شركات الأمن الخاص الشركات النفطية وتلعب دورا بارزا في التصدي لمختلف التهديدات التي قد تتعرض لها كالهجمات الارهابية التي يقوم بها الأشخاص أو الطائرات بدون طيار، الاختطاف مقابل دفع فدية والقرصنة[2]. فضلا عن أن بعض الحكومات تعتمد على متعاقدي الأمن الخاص -إلى جانب قواتها- في الاستخبارات وجمع المعلومات، خدمات التفتيش والتحقيق في الجرائم والاستجواب، ففي سنة 1998، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإبرام عقود مع الشركة الأمنية الخاصة داين كورب لتوفير 150 من مفتشي الأسلحة وخبراء التحقيق إلى منظمة التعاون الأمني (OSCE) في بعثة التحقيق في كوسوفو، وخلال الأزمة في يوغسلافيا عينت 45 موظفا أمنيا خاصا من شركة (MPRI) كمراقبين على الحدود[3]، إلا أن هذه الأدوار لحساسيتها ينتج عنها العديد من الانتهاكات للقوانين ولحقوق الإنسان، كانتهاك الخصوصية والاختطاف غير المبرر، التعذيب والقتل.

[1] «About Us», **GardaWorld**, at: https://tinyurl.com/yc22kppv, accessed on: 29-04-2023.

[2] الاجتماع الإقليمي لمنتدى مونترو، **مرجع سابق**، ص03.

[3] Azeez O. Olaniyan, «Unorthodox PeaceKeepers and Responses in Africa», in: Sabelo Gumedze (editor), **From Market for Force to Market for Peace: Private Military and Security Companies In Peacekeeping Operations**, (Institute for Security Studies, Monograph, No. 183, 2012), pp. 8-9.

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الاستعلام وتقييم المخاطر

نتيجة لتزايد المخاطر التي تتعرض لها القوات النظامية للدول خلال قيامها بوظائفها في مناطق النزاعات والحروب، ولعدم توفر الأمن الكافي بسبب نقص المعلومات وعدم وضوحها، أصبحت الدول تطلب الدعم من الشركات الأمنية الخاصة للقيام بمهام الاستعلام وتقييم التهديدات والمخاطر الأمنية وتطوير استراتيجيات للحد منها. وفي هذا الإطار تقوم الشركات الأمنية الخاصة بالاستطلاع وجمع المعلومات باستخدام تكنولوجيات متطورة كالأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار وتزويد القوات النظامية بها، ومن ثمّ القيام بتحليل المخاطر والتهديدات الأمنية المحتملة ووضع استراتيجيات وحلول للتعامل معها أو الحد منها. ومن بين الشركات الأمنية الخاصة التي قامت بأدوار الاستعلام وتقييم المخاطر نجد:

- **مجموعة تشيلسي (Chelsea Group):**

هي شركة أمنية خاصة عالمية، تأسست في المملكة المتحدة بتأسيس شركة (Hart) للأمن الخاص وإدارة المخاطر، تنشط في 69 دولة في العالم، ويبلغ عدد موظفيها أكثر من 180000 موظف، وهي عبارة عن مجموعة من الشركات المستقلة التي تقدم خدمات أمنية وعسكرية تشمل: توفير الحراسة الشخصية، الأمن السيبراني والبحري، التدريب والاستشارات العسكرية،تقديم الخدمات الاستخباراتية، تقييم المخاطر وإدارة الأزمات[1].

- **شركة كونترول ريسك (Control Risks):**

هي شركة أمنية خاصة بريطانية، تختص في تقديم الاستشارات العسكرية والحلول الأمنية للأفراد، الحكومات، الشركات العالمية والمنظمات الدولية، كما تقوم بتقييم وإدارة المخاطر الأمنية، الاستخبارات، والتدريب. قامت بتقييم المخاطر في العديد من دول العالم كالعراق سنة 2003، وهي عضو في مدونة قواعد السلوك الدولية ووثيقة مونترو[2]. تعتبر وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (Department For International Development) من بين الجهات التي استعانت بالشركة الأمنية

[1] «About Us», **Chelsea Group**, at: https://tinyurl.com/ypjz43x2, accessed on: 19-05-2023.

[2] Andres Carleton-Smith, «Statement of Conformance: Operating Standards in Iraq», **Review in Control Risks**, (December 2020), pp. 1, 2.

الخاصة كونترول ريسك، حيث قامت بالتعاقد معها لتزويد الحكومة العراقية بالتحليلات والمعلومات الاستخباراتية في إطار الحرب على الإرهاب[1].

على الرغم من حساسية المهمة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول التي لجأت إلى الشركات الأمنية الخاصة بدرجة كبيرة في مجال تقييم المخاطر، ففي العراق وأفغانستان أسندت إليها مهام تعقب وجمع المعلومات للتحضير لعمليات عسكرية ضد عناصر من طالبان والقاعدة، قُدّرت هذه العقود بحوالي 34 مليار دولار[2].

يصاحب تدخل قطاع الأمن الخاص في مجال الاستعلام وتقييم المخاطر مجموعة من التداعيات السلبية، فعلى الرغم من الكفاءة والخبرة التي يتمتع بها متعاقدي الأمن الخاص في هذا المجال، إلا أنّ ذلك قد يؤثر على قضايا مثل حقوق الإنسان وسيادة الدولة، من خلال الاستخدام التعسفي للسلطة التي تخوّل لهم، إضافة إلى السيطرة على الشؤون الأمنية والتدخل في اتخاذ القرارات السيادية، وذلك نتيجة لوصولهم إلى المعلومات السرّية.

[1] عمار، **مرجع سابق**.

[2] بوسماحة، **مرجع سابق**، ص 441.

المبحث الثالث: أدوار الشركات الأمنية الخاصة في عمليات السلام

في حالات الحروب والسلم، تقوم الشركات الأمنية الخاصة بالتعاون مع الجيوش النظامية، المنظمات الدولية ووكالات الإغاثة، على احلال السلم والأمن الدوليين، فتلعب أدوارا محورية في دعم عمليات حفظ السلام وإعادة الإعمار في مناطق التي شهدت حروبا أو نزاعات، فضلا عن تقديم الخدمات الأمنية في فترات ما بعد النزاع، حيث تكون الدول غير قادرة على الحفاظ على الأمن والنظام العام.

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في المشاركة في عمليات حفظ السلام

تشير عمليات حفظ السلام (Peacekeeping) إلى: مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، للحفاظ على السلم والأمن الدوليين في العالم، تسعى من خلالها إلى الحفاظ على حالة الاستقرار والسلم، مهما بلغت درجة هشاشتها، بعد توقف القتال، وتقديم الدّعم لتنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار[1].

منذ بداية تأسيسها، اضطلعت الأمم المتحدة بأدوار حفظ السلام في العديد من الدول، وبالرغم من عدم نصّ ميثاقها على أحكام هذه المهام صراحة، إلا أنّ عمليات حفظ السلام تعدُّ أدوارا عسكرية بالأساس، تؤديها بعثة تشمل أفرادا عسكريين مسلحين أو غير مسلحين[2]. تؤدي مجموعة من المهام كالمراقبة والتبليغ عن مدى تقيُّد أطراف النزاع بمختلف الإلتزامات، الإشراف على وقف إطلاق النار ودعم آليات تحقيقه، التدخل المباشر للفصل بين المتحاربين وعمليات بناء الثقة[3].

أدى تزايد النزاعات الداخلية وتعقدها بعد نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى: كتوسيع أهداف حفظ السلم لتشمل كلا من التنمية والأمن، عدم تكافؤ قدرات المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي وعجزها عن تحقيق الحماية الكافية لبعثاتها، وكذا استعداد الدول للاعتماد

---

[1] United Nations, Department of Peacekeeping Operations, **United Nations Peacekeeping Operations: Principales and Guidelines**, January 2008, pp. 17- 18.

[2] Stean A.N. Tshiband, «PeaceKeeping: A Civilian Perspective?», **Journal Of Conflictology**, Vol. 1, No. 2, (November 2010), p. 2.

[3] United Nations, Department of Peacekeeping Operations, **United Nations Peacekeeping Operations: Principales and Guidelines**, op.cit, pp. 20, 21.

على القطاع الخاص[1]، إلى ظهور فكرة الاستعانة بمصادر خارجية، وخصخصة أدوار حفظ السلام. فأصبحت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية تتعاقد مع الشركات الأمنية الخاصة لأداء بعض وظائف حفظ السلام الناعمة (Soft) والصلبة (Hard)، حيث تتعلق الوظائف الناعمة بالدعم اللوجستي، التدريب، جمع المعلومات الاستخبارية، الخدمات الاستشارية، إصلاح قطاع الأمن، وخدمات الطيران، إزالة الألغام، وحماية البنية التحتية، في حين تشمل المهام الصلبة الأنشطة القتالية أو الحربية"[2].

تتعاقد منظمة الأمم المتحدة مع الشركات الأمنية الخاصة، في إطار عمليات حفظ السلام، وفق ثلاث مستويات: فإما أن يكون مباشرًا، تقوم من خلاله المنظمة أو الهيئات التابعة لها بالتعاقد مع شركات الأمن الخاصة للاستفادة من خدمات الأمن والحماية الثابتة والمتنقلة لبعثات حفظ السلام، أو بطريقة غير مباشرة، حيث يتعاقد شركاء الأمم المتحدة كالمنظمات أو الدول الأعضاء أو حتى الشركاء التجاريين مع الشركات الأمنية الخاصة، لتحل محل موظفي الأمم المتحدة في مناطق النزاع، كما تُعهد إليهم مهام تدريب القوات الأممية المتدخلة في عمليات حفظ السلام، وبالتالي يكون تدخلهم هامشيا لكن له تأثير كبير[3].

تتراوح الشركات المتعاقد معها بين شركات أمنية مسلحة وغير مسلحة، ففي سنة 2014، استعانت الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام بثلاثين (30) شركة أمنية خاصة مسلحة وغير مسلحة، منها شركات أمنية خاصة مسلحة في ثلاث بلدان، وأخرى غير مسلحة في 23 بلد، بميزانية تقدر ب 42 مليون دولار، منها 14 مليون دولار خصّصت للخدمات المسلحة في بعثات الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (MINUSTAH) وبعثة تقديم المساعدة في أفغانستان (UNAMA)[4]. ومن بين الشركات الأمنية الخاصة التي قامت بالتعاقد لأداء مهام حفظ السلام، نجد:

---

[1] Eric George, «The Market For Peace», in: Sabelo Gumedze, **From Market for Force To Market for Peace: Private Military and Security Companies In Peacekeeping Operations**, (Pretoria: Institute for Security Studies, Monograph, No. 183), p. 19.

[2] Thembani Mbadlanyana, «Moralpoltik and Realpolitik: Seeking Common Ground On The Use of Private Military and Security Companies», in: Gumedze, op. cit, p. 41.

[3] Åse Gilje Østensen, «In The Business of Peace: The Political Influence of Private Military and Security Companies on UN Peacekeeping», **International Peacekeeping, International Peacekeeping**, Vol. 20, No. 1, (February 2013), p. 38.

[4] United Nations, General Assebly, **Report of the Working Group on the Use of Mercenaries as A Means of Violating Human Rights and Impending the Exercise of The Right of Peoples to Self-Determination**, August 2014, p. 5.

- **الشركة الأمنية الخاصة (HART Security Limited):**

هي شركة أمنية خاصة وعضو مؤسس لمجموعة تشيلسي(Chelsea Group) لإدارة المخاطر التي تأسست سنة 2006، تقوم بتوفير مجموعة من الخدمات الأمنية والعسكرية في العديد من دول العالم، وتشمل هذه الخدمات: الأمن المادي، الأمن البحري والجوي، استشارات إدارة المخاطر، انضمت إلى مدونة قواعد السلوك الدولية (ICoCA) سنة 2013، وكانت من أبرز المؤسسين لها[1]. قامت هذه الشركة بالتعاقد مع الأمم المتحدة لتزويد برنامج الأغذية العالمي (World Food Programme *WFP*) بخدمات تقييم المخاطر الأمنية في العديد من دول العالم[2].

في العديد من المرات التي استعانت فيها الأمم المتحدة بالشركات الأمنية الخاصة للقيام بعمليات حفظ السلام، استفادت من مجموعة من الخدمات اللوجستية كالدعم اللوجستي وتوفير الامدادات وحماية المواقع اللوجستية التابعة لقوات حفظ السلام، توفير التدريب والاستشارات الأمنية للتعامل مع مختلف التهديدات الأمنية، توفير المراقبة وتحليل المعلومات الاستخباراتية وضمان مواصلة سير عمليات حفظ السلام، إضافة إلى المشاركة العسكرية المباشرة في مواجهة الاعتداءات. ففي ليبيريا قادت الأمم المتحدة مبادرة حفظ السلام، دامت خمسة عشر (15) عاما، تعاقدت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها مع شركتي داين كورب وشركة (Pacific Architects & Engineers) لتقديم الدعم، وبعد انتهاء المهمة واصلت هاتين الشركتين تدريب القوات الليبيرية، كما استعانت بشركة (Defence Systems Limited) لتقديم الدعم الاستخباراتي واللوجستي لحالات الطوارئ الوطنية المشاركة في القوة الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة في تيمور الشرقية[3].

إنّ لجوء الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات الدولية إلى القطاع الخاص لأداء مهام حفظ السلام، يترتب عنه مجموعة من التداعيات، فعلى الرغم من أن الشركات الأمنية الخاصة تعمل بكفاءة وخبرة في بعثات حفظ السلام، إلاّ أنّ ما يُتفق عليه هو أنّ هذه الكيانات لا تعمل وفق إطار قانوني منظَّم يضبطها، ففي حالة التعاقد المباشر لا يتضح تماما على من تقع مسؤولية الانتهاكات، ويصبح الأمر أكثر تعقيدا عند

[1] «HART Security Limited: Company Profile», **International Code of Conduct Association**, at: https://tinyurl.com/3725pwtu, accessed on: 11-05-2023.

[2] Åse Gilje Østensen, «In The Business of Peace: The Political Influence of Private Military and Security Companies on UN Peacekeeping», op. cit, p. 36.

[3] Maria A. Nebolsina, «Private Military and Security Companies in UN Peacekeeping Operations: Problems and Perspectives», **Journal of International Analytics**, Vol. 11, No. 3, pp. 67, 68.

التعاقد غير المباشر، خاصة إذا تم التعاقد من الباطن، وقامت هذه الشركات بانتهاكات لحقوق الانسان، مثل السلوك الذي قام به موظفوا شركة داين كورب في البوسنة، في إطار عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[1]. وبالتالي فإنّ "الكفاءة وحدها يمكن أن تتعارض مع المسائلة، وتشوه مصداقية مبادئ الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان"[2].

[1] Peter H. Gantz, «The Private Sector's Role in Peacekeeping», **Global Policy Forum**, at: https://tinyurl.com/mry53pf3, accessed on: 10-05-2023.

[2] Nebolsina, op.cit, p. 68.

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال إعادة الإعمار

منذ نهاية الحرب الباردة، وخلال العديد من النزاعات الدولية، قامت الشركات الأمنية الخاصة بتقديم خدماتها في المجال الأمني، من خلال توفير الحراسة الأمنية للأفراد والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، حماية السفن التجارية والأمن السيبراني وغيرها من الخدمات. لكن هذه الشركات لم تعد تنشط فقط في فترات النزاع والحرب، بل أكثر من ذلك أصبحت موجودة في عمليات ما بعد الصراع وفي أوقات السلم. حيث تقدم خدمات مثل إعادة الإعمار، أين تشارك في بناء المناطق التي تضررت بشكل كبير جرّاء الحروب أو الكوارث الطبيعية.

على الرغم من أن شركات الأمن الخاصة تختص في تقديم خدمات الأمن والدفاع، إلا أنها تساهم في عمليات إعادة الإعمار بطريقتين: تتمثل الأولى في تقديم خدمات الدعم الأمني والمرافقة للفرق والشركات التي تقوم بإعادة البناء، من خلال توفير الحراسة للعمال والمنشآت خاصة في مناطق النزاع وحماية مقرات إقامتهم وتسهيل عملية تنقلهم، وتتمثل الثانية في المساهمة المباشرة في عمليات البناء، ويمكن إرجاع ذلك إلى الهدف الربحي الذي تقوم عليه هذه الشركات[1]. خاصة وأنها في بعض الأحيان تكون فروعا من الشركات الهندسية العالمية في مجال البناء وإعادة الإعمار.

ومن الشركات الأمنية الخاصة التي تقدم خدمات إعادة الإعمار نجد:

- **الشركة البريطانية أيجيس (Aegis Defense Services):**

هي شركة أمنية خاصة بريطانية، يعود أصل تسميتها إلى أواخر الستينيات، مع إدراك البحرية الأمريكية أن القوة النارية وحدها لم تعد كافية لردع الصواريخ المضادة للسفن، ونتيجة لذلك تم إطلاق برنامج تطوير شامل لنظام صواريخ متقدمة (ASMS)، أُعيد تسميته (AEGIS) في ديسمبر 1969. وبالتالي فإن الشركة تستخدم تسمية (Aegis) للإشارة إلى الخدمات الأمنية الشاملة التي تقدمها، فهي تختص في تقديم خدمات الأمن والحراسة الاستباقية، إدارة المخاطر، الخدمات اللوجستية، الاستشارات الاستراتيجية والتدريب[2].

---

[1] James Cockayne, «Commercial Security in Humanitarian and Post-Conflict Settings: An Exploratory Study», **International Peace Academy**, (March. 2006), p. 15.

[2] «About AEGIS», **AEGIS Security and Invesigations**, at: https://tinyurl.com/3f4n2y5m, accessed on: 21-04-2023.

في جوان 2004، شاركت شركة أجيس في عمليات إعادة اعمار العراق، حيث تعاقدت مع وزارة الدفاع الأمريكية، لتقديم خدمات الدعم الأمني للمكتب المسؤول عن إدارة عمليات إعادة الإعمار في العراق آنذاك، فقامت بإنشاء ستة مواقع تابعة لها متعددة الخدمات.

ومن بين الخدمات التي قدمتها في هذا الإطار:[1]

- توفير الخدمات الأمنية واللوجستية لمقر القيادة العسكرية ومركز عمليات إعادة الاعمار.
- الاستخبارات وتبادل المعلومات بين قوات الأمن وشركات إعادة الإعمار والقيام بمهام التنسيق بينهم.
- رصد وتقييم مختلف التهديدات الأمنية وتقديم حلول استباقية.
- التزويد بمعلومات حول سلامة الحركة على الطرق في مختلف المناطق في العراق والتحذير من الأخطار التي تكون وشيكة الحدوث، باستعمال أنظمة ارسال متطورة.
- خلال حالات الطوارئ، تقوم بتقديم خدمات الدعم والتنسيق والمشورة الأمنية للقوات النظامية والشركات الهندسية التي تقوم بإعادة الاعمار.
- **شركة أكاديمي (Academi):**

تعتبر شركة أكاديمي (بلاكووتر سابقا) من بين الشركات الأمنية الخاصة التي ساهمت في عمليات إعادة الاعمار في العراق بعد الحرب، حيث قامت بتقديم خدمات الحماية والأمن للشركات العاملة في مشاريع الإعمار وموظفيها، لحمايتهم من الهجمات الارهابية والاعتداءات المسلحة.

في 2005، بعدما ضرب إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية، شاركت العديد من الشركات الأمنية الخاصة في عمليات إعادة بناء مدينة نيو أورليانز (New Orleans) بناءً على طلب إدارة بوش بميزانية قدّرت بحوالي 1.5 مليار دولار. كانت شركتا بلاك ووتر وكيلوغ،

[1] أحمد أبو الخير، الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، **مرجع سابق**، ص ص. 155- 156.

براون أند رووت من بين الشركات التي قدمت خدماتها في هذه العمليات، حيث فازت شركة (KBR) بعقد قيمته 60 مليون دولار[1].

- **شركة تريبل كانوبي (Triple Canopy):**

هي شركة أمنية خاصة تأسست في شيكاغو سنة 2003، من قبل أفراد سابقين في القوات الخاصة الأمريكية، لمواجهة الإرهاب الدولي من خلال تدريب الوكالات الحكومية على تقنيات مكافحته، تعمل هذه الشركة وفق القواعد التي تنص عليه مدونة السلوك الدولية، تقوم هذه الشركة بتوفير خدمات الأمن والحماية للأفراد والشركات متعددة الجنسيات والحكومات، كما تختص في إدارة المخاطر وتوفير الدعم اللوجستي في البيئات المعقدة[2]. وفي إطار عمليات إعادة الإعمار، قامت شركة (Triple Canopy) بتقديم الدعم اللوجستي، الإمدادات، النقل والموظفين لمساعدة ضحايا الزلزال في هايتي سنة 2011[3].

أدى تصاعد حالات العنف وانعدام الأمن في العراق إلى لجوء الشركات العالمية مثل شركة هاليبرتون والمنظمات الحكومية إلى شركات الأمن الخاصة لتوفير الحماية ودعم عمليات إعادة الإعمار، مما أنتج تداعيات سلبية بالغة الأثر، فإشراك متعاقدي الأمن الخاص الذين ارتبطت صورتهم بالجرائم الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان خاصة في العراق، في العمليات الإنسانية ومهام إعادة الإعمار إلى جانب المنظمات الدولية والشركات العالمية، يجعل الفرق بين العسكري والمدني غير واضح بالنسبة للمواطنين، وأن هذه العمليات ما هي إلا استمرار للتواجد الأجنبي واستغلال ثروات البلاد، الأمر الذي يزيد من الهجمات والاغتيالات المرتكبة ضد المدنيين الأجانب، فضلا عن عمليات التعاقد من الباطن التي تتم بين الحكومات والشركات العالمية مع

[1] Luc Mampaey et Mehdi Mekdour, «La Guerre En Sous-Traitance: L'urgence d'un Cadre Régulateur Pour Les Sociétés Militaires et de Sécurité Privées», **Groupe De Recherche Et D'information Sur La Paix Et La Sécurité GRIP**, Février. 2010. p.9.

[2] «About Us», **Triple Canopy**, at: https://tinyurl.com/yjmvh8zk, accessed on: 22-04-2023.

[3] «Triple Canopy Donates and Delivers Humanitarian Aid to Haitian Earthquake Victims», **PRNewswire**, at: https://tinyurl.com/tjn5haan, accessed on: 22-04-2023.

شـركات الأمـن الخـاص، والتي تعرقـل المسـاءلة عنـد قيـام مـوظفي هـذه الأخيـرة بانتهاكـات، بحيـث يصبح من الصعب تحديد من يتحمل المسئولية[1].

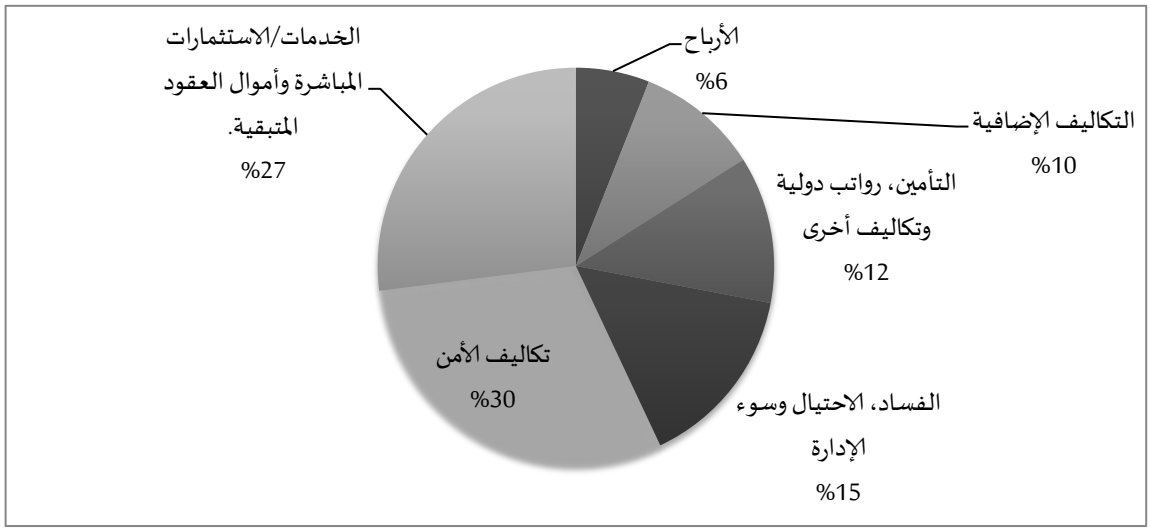

شكل بياني رقم 01: تكاليف عقود إعادة الاعمار الأمريكية في العراق لسنة 2004[2]

علـى غـرار تجنـب المسـاءلة أمـام الهيئـات القضـائية والـرأي العـام، يعتبـر التقليـل مـن التكـاليف مـن بـين الأسـباب التي تجعـل الـدول تلجـأ إلى قطـاع الأمـن الخـاص والشـركات الأمنيـة الخاصـة في تـوفير خـدمات بكفـاءة أكبر، إلا أنـه في غالـب الأحيـان تجـد الـدول نفسـها لا تحقـق الأهـداف المرجـوّة. فالولايـات المتحـدة في إطـار عمليـات إعـادة إعمـار العـراق في أكتـوبر 2003، خصصـت ميزانيـة للإعمـار قـدرها 18.4 مليـار دولار، أنفـق منهـا 1.3 مليـار دولار مـع نهايـة أكتـوبر 2004[3]. إلا أنـه بسـبب تـردي الأوضـاع الأمنيـة آنـذاك، فـإن نسـبة كبيـرة مـن الأمـوال لـم تنفـق على عمليـات إعـادة الإعمـار وبنـاء الطـرق والمنشـآت، وإنمـا كانـت تخصـص لعقـود الأمـن مـع الشـركات الأمنيـة الخاصـة لتـوفير الحمايـة والأمـن للشـركات والأفـراد العـاملين هنـاك. وقُـدّرت بنسـبة 30% مـن إجمـالي بـاقي التكـاليف، وهـي نسـبة كبيـرة مقارنـة بهـدف إعـادة بنـاء الطـرق، المستشـفيات،

[1] Kjell Bjork and Richard Jones, «Overcoming Dilemmas Created by the 21st Century Mercenaries: Conceptualising the Use of Private Security Companies in Iraq», **Third World Quarterly**, Vol. 26, No. 4-5, (2005), p. 788.

[2] «Estimated Breakdown of Funding Flows for Iraq's Resconstruction: How Are the Funds Being Spent?», **Center for Strategic and International Studies (CSIS)**, December 2004, p. 1.

[3] Ibid.

المنشآت النفطية والبنية التحتية للدول، وليس مضاعفة عدد متعاقدي الأمن الخاص المسلحين.

في إطار التوجه النيوليبرالي وخصخصة قطاع الأمن خاصّةً، أصبحت كل من الحكومات، المنظمات الدولية والشركات الكبرى أثناء عمليات ما بعد الصراع كإعادة الإعمار أو الإغاثة الإنسانية، تلجأ إلى سوق الأمن الخاص للقيام بالأدوار الأمنية، وفي ظل نمو هذه السوق مقابل ضعف الإطار القانوني الذي يُنظّمها، أصبحت الجرائم التي يرتكبها أفراد الأمن الخاص كبيرة، وأغلب هذه الشركات يتم اتهامها بعدم احترام اللوائح القانونية للدول المضيفة، الفساد ونهب الثروات، القتل العمدي كالإطلاق العشوائي للنار على المدنيين، تدعيم جهات مسلحة غير قانونية وغيرها من الانتهاكات، وتعتبر كل من العراق وأفغانستان من أكثر الدول تعرضا لهذه الانتهاكات.

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم خدمات في فترات ما بعد النزاع

كثيرا ما يتم ربط الأدوار العسكرية التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة بحالات الفوضى والانفلات الأمني التي تعيشها الدول، حيث تقوم بالتدخل العسكري المسلح إلى جانب الجيوش النظامية، إلا أن الشركات الأمنية الخاصة تتدخل إلى جانب الدول والهيئات الدولية في فترات ما بعد النزاع، حيث تقدم العديد من الخدمات الأمنية والعسكرية إلى جانب قوات الدولة والمنظمات الدولية.

تعتبر المرحلة التي تلي النزاعات المسلحة مرحلة حساسة ومعقدة، خاصة وأن الدول فيها تكون في حالة ضعف وهشاشة في مختلف القطاعات: فعلى المستوى الاقتصادي تكون بنيتها التحتية مدمرة وتعاني من ديون خارجية، كما أن قواتها النظامية تكون في حالة من الإنهاك بعد المعارك التي خاضتها، وقد تشهد مؤسساتها السياسية الفساد، الصراع على السلطة والانقلابات، فضلا عن الضغوطات والتهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تواجهها.

أدت خصخصة الأمن في العالم الغربي إلى لجوء الدول والمنظمات الدولية إلى متعاقدي الأمن الخاص للقيام بمهام القوات النظامية والبعثات الأممية في الدول التي كانت تعاني من نزاعات مسلحة. فأصبحت تُعهد إليها مجموعة من الأدوار كتوفير الأمن، إزالة الألغام، نزع السلاح، إصلاح القطاع الأمني، إعاة التأهيل، التسريح ودمج المسلحين وغيرها من المهام التي تؤديها في هذه المرحلة. ومن بين الشركات الأمنية الخاصة التي قامت بتقديم خدمات أمنية وعسكرية من هذا القبيل، نجد:

- **الشركة الأمنية الخاصة (Group 4 Securicor *G4S*):**

هي شركة أمنية خاصة، ترجع جذور تأسيسها إلى دمج مجموعة من الشركات الأمنية في كل من السويد، الدنمارك والمملكة المتحدة، كشركة الحراسة الإسكندنافية (Kjobenhavn Frederiksberg Nattevagt)، خدمة الإطفاء والإنقاذ المستقلة (Redningskorpset)، (Securitas AB) السويدية وخدمات المراقبة الليلية (Night Watch Services) في المملكة المتحدة، وفي سنة 1968 تم دمج الشركات تحت تسمية (Group 4 Total Security). ومنذ سنة 2000 استحوذت المجموعة على عدّة شركات على غرار شركة (Falck) والشركة الأمنية الأمريكية (The Wackenhut Corporation)، وبعد ضم شركة (Securicor) أصبحت الشركة تعمل تحت تسمية (Group 4 Securicor)، وتقدم العديد من الخدمات الأمنية والعسكرية كالحراسة الشخصية للأفراد والمؤسسات، خدمات النقل الأمني للأموال والبضائع،

التحقيقات الأمنية، الأمن السيبراني، تقييم المخاطر، تقديم الاستشارات العسكرية، تأمين المعسكرات والقواعد العسكرية وتقديم الدعم اللوجستي، يفوق عدد أفرادها 800000 موظف حول العالم[1].

قامت شركة (G4S) بتقديم خدمات الأمن والحماية للحكومات والمنظمات الدولية خلال فترات النزاع، كما قامت بدعم وكالات الإغاثة وبعثات الأمم المتحدة في فترات ما بعد النزاع، ففي جنوب السودان تعاقدت معها بعثة حفظ السلام إلى جانب قوات أخرى لإزالة الألغام والتخلص من الذخائر في ساحة المعركة، إلا أن العملية تمت فقط في جزء من الأراضي قدر بحوالي 835 ميل مربع، مع بقاء مساحات كبيرة لم يتم إنجازها[2].

- **الشركة الأمنية الخاصة داين كورب (DynCorp):**

فبعد النزاع وفي إطار مبادرات إصلاح القطاع الأمني (SSR)[3] في كل من العراق، أفغانستان وليبيريا، تعاقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع الشركة الأمنية الخاصة الأمريكية داين كورب لتقديم خدمات تشمل تدريب قوات شرطة جديدة في العراق وأفغانستان وإعادة هيكلة القوات المسلحة الليبرية[4]. إلا أن عملية التعاقد تمت من الباطن بحيث أنه في اتفاقية السلام الشامل في أكرا الموقعة في أوت 2003، كان المتفق عليه هو قيام القوات النظامية للولايات المتحدة الأمريكية بمهام التدريب، إضافة إلى التشكيك بمدى فاعلية هذه الشركة في التدريب واحترام القانون، خاصة بعد الانتهاكات التي قام بها موظفيها في البوسنة[5].

إنّ مشاركة الشركات الأمنية الخاصة في مرحلة ما بعد النزاع، إلى جانب القوات النظامية للدول، يخفف من عبء العملية الانتقالية، لكون أن هذه الشركات تتمتع بالكفاءة والخبرة. إلاّ أنه قد يترتب عن توظيفها في هذه المرحلة بالذات مجموعة من الآثار السلبية، نظرا لحالة الضعف التي تكون قد تعاني منها

[1] «Our history», **G4S An Allied Universal Company**, at: https://tinyurl.com/4wvuhx8h, accessed on: 17-05-2023.

[2] Nebolsina, op. cit, p. 68.

[3] إصلاح القطاع الأمني (Security Sector Reform): هو مجموعة من الإجراءات التي تتضمن تحسين مستوى أداء المؤسسات الأمنية كالشرطة والجيش في الدول التي تعاني من حروب ونزاعات داخلية، تشمل هذه الإصلاحات تدريب وتأهيل الجيوش، تسريح ودمج الأفراد المسلحين، وغالبا ما يقود هذه العمليات أطراف خارجية.

[4] Adedeji Ebo, «The Challenges And Opportunities Of Security Sector Reform In Post-Conflict Liberia», **Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF)**, Occasional Paper-N.9, (December 2005), p. 18.

[5] Ibid, pp. 24-25.

الدول، فالتعاقد من الباطن عندما تكون مؤسسات الدولة غير مستقرة، يجعل موظفيها لا يخضعون للقوانين والمسائلة أثناء قيامهم بالانتهاكات.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق التطرّق إليه، نستخلص في هذا الفصل أن الشركات الأمنية الخاصة تضطلع بمجموعة واسعة من الأدوار، تستجيب فيها لتنامي التهديدات الأمنية التي تمسّ أمن الأفراد والدول. حيث تقوم هذه الشركات بتوفير الحماية لرؤساء الدول والحكومات في البيئات عالية الخطورة، كما تقوم بحراسة القوافل والمقرات التابعة للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى حراسة السفن البحرية ضد القرصنة. وخلال قيامها بهذه الأدوار، تعمل الشركات الأمنية الخاصة وفق منطق ربحي بالدرجة الأولى، حيث توفر الأمن لمن يدفع لها أكثر. وفي الكثير من المرات يتعارض هذا المنطق الربحي مع تحقيق أمن الأفراد، ففي العديد من الحالات قام متعاقدي الأمن الخاص، في أفغانستان والعراق، بإطلاق النار على الأفراد المشتبه فيهم دون التأكد من هوياتهم، خلال قيامهم بحراسة أفراد الحكومات والسفراء. وعليه، فالشركات الأمنية الخاصة تحقق أمن الأفراد الذين يدفعون لها.

وفي نفس الإطار، تعمل الشركات الأمنية الخاصة إلى جانب الشركات العالمية والمنظمات الدولية عل تحقيق الأمن، إلاّ أنها تسعى دائما لتعظيم هامش ربحها، فخلال مرافقتها للشركات الكبرى خاصة في المناطق المظطربة تستفيد من عقود الامتيازات النفطية.

أدى تواجد الشركات الأمنية الخاصة المتعاقدة إلى جانب المنظمات الدولية ووكالات الإغاثة الإنسانية، خلال فترات ما بعد النزاع وإعادة الإعمار إلى التقليل من شرعية وحتى مشروعية هذه الهيئات، خاصة وأن بقائها لسنوات مرتبط بحماية حقوق الإنسان وإحلال الأمن والسلم في العالم، فوجود أفراد مسلحين من القطاع الخاص، الذين سبق وأن ارتبطت صورتهم بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، يجعل الأفراد والجماعات في حالة من التشكيك في مصداقيتها، ويؤدي إلى ظهور العمل الإنساني المسلح.

إنّ الاعتماد الواسع على الشركات الأمنية الخاصة، يترتب عنه مجموعة من التداعيات السلبية على أمن الدولة وأمن أفرادها، خاصة في ظل عدم وجود إطار قانوني يضبط المسؤوليات المترتبة عنها. فالأدوار التي تقوم بها في إطار عمليات البحث والتطوير وتقييم المخاطر، تجعلها تتحكم في المعلومات الاستخباراتية، ممّا يؤثر على سيادة الدولة وحريتها في اتخاذ القرار، وانتهاك حريات الأفراد من خلال الوصول أيضا إلى معلومات تخصّهم.

إنّ الشركات الأمنية الخاصة في ظل تأديتها لوظائفها الأمنية، فإنها تحقق مصالح دولها واستراتيجياتها. حيث تقوم بمرافقة القوات النظامية أو الحلول محلّها في المهام الخارجية، كالأدوار التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة الصينية والأمريكية وحتى الروسية، إذا تقوم الأولى بتوفير الحماية لمشروع الطريق والحزام الصيني، من خلال تأمين الطرق البحرية. وتقوم الشركات الأمريكية بحراسة الشركات النفطية، في المناطق التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا القطاع. أمّا الشركات الروسية فهي تتواجد دائما في الدول التي فيها مصالح روسية.

الفصل الثالث:

الأدوار العسكرية للشركات الأمنية الخاصة

تمهيد:

إضافة إلى الأدوار الأمنية التي تؤديها، تضطلع الشركات الأمنية الخاصة بمجموعة من الأدوار العسكرية في إطار تحقيق الأمن. تقوم من خلالها بدعم القوات العسكرية للدول أو القوات الأممية المنتشرة في مناطق النزاعات، إما عن طريق التدخّل العسكري المباشر من خلال النشر الفعلي لأفرادها أو من خلال تقديم الدعم اللوجستي والاستشاري. فالدول بعد نهاية الحرب الباردة، قامت بتقليص نفقاتها العسكرية وأعداد جيوشها، الأمر الذي دفعها إلى الإستعانة بالقطاع الخاص لتعويض النقص وتوفير هذا النوع من الخدمات.

في هذا الفصل سندرس ونحلل الأدوار العسكرية التي تؤديها الشركات الأمنية الخاصة، إلى جانب القوات النظامية وقوات حفظ السلام، عبر ثلاثة مباحث: تضمّن المبحث الأول المشاركة المباشرة لمتعاقدي الأمن الخاص في العمليات القتالية، إلى جانب الجيوش النظامية، من خلال تقديم الدعم المسلّح أثناء المواجهة المباشرة، وتأمين المواقع والمنشآت الحيوية من الهجمات التي تقوم بها الجماعات المتمردة. أما المبحث الثاني، فتضمّن الأدوار اللوجستية التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة لتوفير الإسناد اللازم للجيوش خلال فترة المعركة، من تقديم التدريب والدعم الاستشاري إلى إدارة اللوجستيات وأعمال الصيانة فالإصلاحات التقنية للأجهزة والأسلحة. وأمّا المبحث الثالث فقد تمّت الإحاطة فيه بمجموعة من الأدوار التي لاقت انتقادا واسعا نتيجة لطابعها العسكري، والذي يجعل من وصف المرتزقة ينطبق بدرجة أكبر على موظفي الشركات الأمنية الخاصة.

المبحث الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في المشاركة في العمليات العسكرية

تعتبر المشاركة في العمليات العسكرية من بين الأدوار التي تؤديها الشركات الأمنية الخاصة، حيث تقوم بالمشاركة في ساحات القتال إلى جانب الجيوش النظامية، من خلال التدخل المباشر المسلح وغير المباشر، حيث يكون التدخل المباشر المسلح من خلال نشر قواتها الفعلي في مناطق النزاع، من أجل مكافحة التمرد ودعم الجيوش النظامية، أو من خلال توفير خدمات الحماية للمواقع والمنشآت التي تستخدمها القوات العسكرية أو تزويدها بالخدمات الاستخباراتية والاستشارية.

المطلب الأول: المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية

منذ نشأة الدولة الحديثة اعتُبر القتال العسكري المباشر وظيفة الجيوش النظامية، إلا أنه بعد خصخصة قطاع الأمن أصبحت الشركات الأمنية الخاصة تؤدي أدوارا عسكرية إلى جانب الدول، مما يجعل نشاطها هذا أشبه بنشاط المرتزقة، ويجري هذا التشبيه بالنظر إلى غياب إطار قانوني واضح للمسؤوليات المترتبة عن الانتهاكات التي يقوم بها افراد هذه الشركات خلال العمليات العسكرية، مقارنة بالتبعات التي تقع على الجيوش النظامية.

بعد نهاية الحرب الباردة أدى تخفيض الدول الغربية لعدد جيوشها النظامية في النزاعات المسلحة في أفريقيا والعالم، إلى زيادة الطلب على متعاقدي الأمن الخاص لأداء أدوار محورية إلى جانب القوات النظامية في العمليات العسكرية. وأصبحت تتضمن عقودا جديدة تشمل: التعاقد في حالات الطوارئ، التعاقد السريع والتعاقد في زمن الحرب[1]. كما أنها أصبحت تشارك في القتال المباشر جنبا إلى جنب مع القوات الحكومية. في المقابل، تستعين الدول الضعيفة خاصة في أفريقيا بهذه الشركات في الأدوار العسكرية، لعدة أسباب أهمها: الضعف الهيكلي لجيوشها، ارتفاع التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة وسعي الحكومات لقمع حالات العصيان والتمرد. ومن بين الشركات الأمنية الخاصة التي تقوم بالتدخل العسكري المباشر في العمليات العسكرية، نجد:

[1] Moshe Schwartz and Jennifer Church, «Department of Defense's Use of Contractors to Support Military Operations: Background, Analysis, and Issues for Congress», **CRS Report for Congress**, May 2013, p. 3.

- **شركة (Executive Outcomes):**

هي شركة أمنية خاصة افريقية، تأسست سنة 1989 في دولة جنوب أفريقيا، من قبل إيبن بارلو (Eeben Barlow) عضو سابق في قوة الدفاع لجنوب أفريقيا، تضم هذه الشركة موظفين من مختلف الدول الأفريقية وتقوم بتقديم خدمات أمنية وعسكرية للحكومات، تشمل: دعم قوات الأمن، توفير الدعم الاستراتيجي، التشغيلي والتكتيكي، القيام بالتدريب وتقديم الاستشارات في المجالين الأمني والعسكري[1]. وفي العديد من المرات، قامت هذه الشركة بالمشاركة المباشرة المسلحة في العمليات القتالية، ففي أنغولا خاض حوالي 80 جنديا تابع لها معارك ضد قوات اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا (UNITA)[2]، كما قامت بتوفير الدّعم الجوّي المباشر للقوات البرية في سيراليون وأنغولا بمجموعة متقدمة من الطائرات الحربية[3] كمقاتلات (MIG)[4] وطائرات هيليكوبتر (MI)[5].

رغم ما تلاقيه المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية لأفراد الأمن الخاص من انتقادات، إلا أن العديد من الشركات الأمنية الخاصة قامت بتقديم خدمات لا يمكن تمييزها تقريبا عن جنود الجيوش النظامية، ففي العراق وأفغانستان قاتلت شركة بلاك ووتر إلى جانب الجيش الأمريكي[6]. وفي سوريا، شاركت قوات الشركة الأمنية الخاصة فاغنر في القتال البري مع القوات الحكومية السورية، وقُتل العديد من أفرادها سنة 2018 بسبب الغارات المكثفة التي شنتها القوات الأمريكية، أما في اليمن فقد تمت الاستعانة سنة 2015 بأفراد تم تدريبهم من قبل الشركة الأمنية الخاصة (Global Enterprises) بقيادة قائد العمليات الخاصة الكوبية السابق

[1] «Who We Are», **Executive Outcomes Company**, at: https://tinyurl.com/5n7puwje, accessed on: 04-05-2023.

[2] الصالح جمال، **مرجع سابق**، ص 160.

[3] M. Howe, op.cit, p. 315.

[4] مقاتلات (MIG): هي اختصار ل"ميكويان إنتراشيونال"، وهي سلسلة مقاتلات من الطائرات المقاتلة التي تم تطويرها في الاتحاد السوفييتي، تعود جذور هذه الطائرات إلى فترة الحرب العالمية الثانية.

[5] طائرات هيليكوبتر (MI): هي اختصار ل"ميكويان غريفوفيتش"، وهي سلسلة من طائرات الهجوم، الاستطلاع والمقاتلات، تم تطويرها في الإتحاد السوفييتي.

[6] Deborah D. Avant, «Private Military Companies and the Future of War», **Foreign Policy Research Institute**, at: https://tinyurl.com/yrhxk3j6, accessed on: 02-05-2023.

أوسكار جارسيا باتي (Oscar Garcia Batte)، للمشاركة في القتال العسكري خلال الحرب في اليمن[1].

في أفريقيا أيضا، أصبحت الشركات الأمنية الخاصة تنشط في مناطق النزاعات وتقوم بالمشاركة المباشرة في العمليات العسكرية من خلال عمليات التعاقد من الباطن سواء مع حكومات الدول أو الميليشيات والجماعات المسلحة، وتعد شركة ساندلاين انترناشيونال (Sandline International) البريطانية والشركة الأمنية الخاصة "ياجيل" (Yagil) التابعة للكيان الصهيوني من بين الشركات الأمنية الخاصة التي مارست أنشطة عسكرية في الدول الأفريقية، أهمها دعم نظام القذافي بأفراد مسلحين من الأفارقة قبل سقوطه في مدينة بن غازي شمال شرق ليبيا وفي العاصمة طرابلس[2].

إنّ المشاركة المسلحة المباشرة للشركات الأمنية الخاصة في الحروب قد ينتج عنها العديد من التداعيات السلبية، إذ أنّ الحروب التي تقوم بها هي حروب تعاقدية تتميز بالسرية، تستغل من خلالها قوتها وثقة الحكومات فيها للقيام بجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب[3]، فإذا ما تم توظيفها من قبل حكومات قوية أو ضعيفة، فإنّها ستعمل في نوع من غياب الرقابة الكافية على أنشطتها، فضلا عن أنها تتخذ من تعاقدها مع الحكومات القوية ذريعة لزيادة العنف وانتهاك حقوق الإنسان وقوانين الدول التي تنشط فيها.

تخدم الشركات الأمنية الخاصة أجندات دولها، فكما تعمل الشركات التجارية متعددة الجنسيات لتحقيق الربح وفي الوقت نفسه تحقيق مصالح الدولة الأم، فإن الأمر نفسه مع الشركات الأمنية الخاصة، وقد يعتبر أشدّ خطورة، ففي حين أن الأولى قد تقوم بالضغط فقط، فإنّ الثانية تقوم بالتنفيذ في المجمل، وهو ما يخوّله لها انتسابها للقطاع الأمني والعسكري، في ظل غياب الرقابة والمسائلة ووجود قوانين رادعة لسلوكها، ممّا يجعلها تتعاون مع حكوماتها للقيام بانقلابات والإطاحة بالأنظمة في الدول الضعيفة ودعم الأنظمة التابعة لها. ففي سنة

[1] خليل توم، **مرجع سابق**، ص 206.

[2] عمار، **مرجع سابق**.

[3] Chukwuma Osakwe and Ubong Essien Umoh, «Private Military Contractors, War Crimes And International Humanitarian Law», **Scientia Militaria: South African Journal of Military Studies**, Vol. 42, No. 1, (May. 2014), pp. 74- 75.

1998 تعاونت حكومة توني بلير (Tony Blair) في المملكة المتحدة مع الشركة الأمنية الخاصة البريطانية (Sandline International) لمساعدة قوات وقف إطلاق النار التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا [1](ECOMOG)، لإعادة الرئيس أحمد تيجان كباح (Ahmed Tejan Kabbah) المنتخب في دولة سيراليون بعد الإطاحة به في انقلاب سنة 1997، من خلال تمويلها بالسلاح، في ظل قرار الأمم المتحدة الذي يحظر بيع الأسلحة والعتاد العسكري للجهات الفاعلة في الصراع آنذاك[2].

في إطار التوجه الليبرالي وخصخصة القطاع العام، دفع تقليص الدول لجيوشها النظامية إلى إسناد مهام هذه الأخيرة إلى متعاقدي الأمن الخاص، فأصبحوا ينشطون كقوات خاصة تابعة للدول في بيئة أمنية معقدة، إلا أنّ ما يميزهم عن القوات الخاصة الوطنية هو دافعهم الربحي في إطار العقد الذي تم توقيعه، وبالتالي فإنّ التزامهم بالعقد ونجاح المهمة، إضافة إلى الرغبة في تحقيق أقصى قدر من الربح، قد يتعارض مع القوانين والنصوص الدولية لحماية حقوق الإنسان[3]، ولا يخضعون إلى القوانين المحلية التي تنطبق على القوات النظامية أثناء قيامها بانتهاكات.

وبالتالي، فإنّ الدول في ظل تطور صناعة الأمن الخاص لتشمل الوظائف العسكرية التي هي في الأصل من اختصاص جيوشها النظامية، أصبحت تستعين بالشركات الأمنية الخاصة للقيام بحروبها ومهامها العسكرية. في المقابل، هناك العديد من الشركات الأمنية الخاصة التي تؤدي هذه الأدوار كشركة (EO)، من خلال امتلاكها للقوة المادية والبشرية المخصصة لذلك، ممّا يجعلها تساهم في تعزيز قدرات الدولة وتحقيق التفوق العسكري، إلا أنّها من جهة أخرى تشكل خطورة على أمن الدول وأمن أفرادها، خاصة الدول الضعيفة، التي تقدّم تنازلات قد تمس بسيادتها.

[1] يطلق عليها مجموعة من التسميات كقوات وقف إطلاق النار، مجموعة المراقبة أو قوات السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إيكواس (ECOWAS)، تم تأسيسها سنة 1990 للتدخل في الحرب الليبيرية، وهي قوة مسلحة تابعة لدول غرب أفريقيا، قامت بالتدخل في العديد من الدول الأفريقية التي شهدت نزاعات داخلية، ترتب عنها مجموعة من الانتهاكات القانونية وانتهاكات حقوق الإنسان.

[2] Richard Banégas, «De La Guerre au Maintien de La Paix: Le Nouveau Business Mercenaire», **Critique Internationale,** No. 1, (Automne 1998), p. 179.

[3] Osakwe and Umoh, op.cit, p. 74.

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في دعم الاستقرار في الدول خلال النزاعات الداخلية

عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشارا واسعا للنزاعات الداخلية، وتنامي التهديدات اللاتماثلية كالجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود، التي راحت تُغذي هذه النزاعات من خلال إمداد أطرافها بالأسلحة والتهريب، فوجدت الحكومات نفسها عاجزة عن فرض الاستقرار وإدارة هذه النزاعات، خاصة في ظل غياب الدعم الغربي بالشكل الذي كان عليه في السابق. فلجأت إلى الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة كبديل لتقديم الدعم لقواتها النظامية لتعزيز الأمن والاستقرار ومكافحة التهديدات الداخلية.

لعبت الشركات الأمنية الخاصة أدوارا عدّة في النزاعات الداخلية، قامت بموجبها بتقديم الدعم القتالي في الخطوط الأمامية إلى جانب الجيوش النظامية وتوفير الدعم اللوجستي، التدريب والحماية والأمن للأفراد والمواقع الحيوية. ويجري التعاقد مع هذه الشركات في مناطق النزاع بطريقتين: تتمثل الأولى في التعاقد المباشر مع الحكومة، إذ تلجأ الحكومات إلى الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة للقيام بالعديد من المهام من بينها توفير الحراسة الشخصية وتأمين مناطق النزاع، إلى جانب القوات العسكرية والشرطة المحلية أو عن طريق التعاقد مع الدول والمنظمات الدولية التي تتعاقد مع القطاع الخاص للتدخل في مناطق النزاع إلى جانب قواتها النظامية أو بدلا منها، لعدة أسباب أهمها تجنب المساءلة أمام الرأي العام والمؤسسات القانونية. ومن بين الشركات الأمنية الخاصة التي لعبت أدوارا خلال النزاعات الداخلية نجد:

- **الشركة الروسية فاغنر (Wagner Group):**

هي شركة أمنية خاصة روسية، يعدّ تاريخ تأسيسها محل خلاف بين الباحثين، حيث يرجعه البعض إلى سنة 2003 تاريخ تأسيس شركة أوريل (Orel) لمكافحة الإرهاب، ويرجعه البعض الآخر إلى سنة 2014، بتأسيسها من قبل رجل الاستخبارات الأوكراني ديمتري أوتكين

(Dmitry Utkin) بقسم الاستخبارات الحربية التابعة لرئاسة الأركان الروسية (GRU)[1]. فهي شركة متخصصة في تقديم الخدمات الأمنية والاستشارات العسكرية داخل وخارج روسيا.

منذ تأسيسها، قامت مجموعة فاغنر بتقديم الخدمات الأمنية والعسكرية للدول التي تعاني من النزاعات الداخلية. حيث قامت بالتدخل في النزاع الداخلي الليبي إلى جانب قوات اللواء خليفة حفتر منذ سنة 2018 على الأقل في عمليات الدعم اللوجستي والتدخل المباشر في العمليات القتالية[2]، وفي سوريا قدّمت خدمات قتالية في الخطوط الأمامية إلى جاب نظام بشار الأسد، كما تدخلت في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان والصومال، أين قامت بتدريب القوات النظامية للدول أو تقديم الاستشارات العسكرية[3] وحماية المنشآت النفطية ومناجم المعادن.

- **الشركة الأمنية الخاصة (Executive Outcomes):**

تعتبر (Executive Outcomes) من بين أكثر الشركات الأمنية الخاصة تدخلا في الدول الأفريقية التي تعاني من نزاعات داخلية، ففي سيراليون تم استدعاؤها من قبل الحكومة سنة 1995، لتقديم الدعم اللوجستي والمشاركة المباشرة ضد الجبهة الثورية المتحدة (Revolutionary United Front *RUF*)، أين قامت في فترة وجيزة بإرجاع مناجم الماس وموقع مهم لتعدين الروتيل[4] (Rutile) من سيطرة المتمردين في جنوب البلاد، كما استطاعت أن تدمر المقر الرئيسي للجبهة الثورية المتحدة وتحرير العاصمة فريتاون (Freetown)[5].

---

[1] مراد بوعيشة ومحمد بن فردية، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل أفريقيا: دراسة حالة شركة فاغنر الروسية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، م. 14، ع. 1، (جانفي 2022)، ص398.

[2] Strasbourg, Parlement Européen, **Violations des Droits de L'homme Commises par des Entreprises Militaires et de Sécurité Privées, Notamment le Groupe Wagner**, Novembre 2021, at: https://tinyurl.com/yey97ccw, accessed on: 16-05-2023.

[3] Tor Bukkvoll and Åse Gilje Østensen, «The Emergence of Russian Private Military Ccompanies: A New Tool of Clandestine Warefare», **Special Operations Journal**, Vol. 6, No. 1, (March. 2020), p. 17.

[4] الروتيل هوم معدن متكرر من الأكاسيد والهيدروكسيدات، يوجد بكثرة في الصخور النارية، يعتبر من الأحجار الكريمة ويستخدم في العديد من الصناعات كالطائرات، السفن والمعادن من خلال مادة التيتانيوم التي يحتويها، كما يستخدم في صناعات الدهان والسيراميك.

[5] محمد الصالح جمال، **مرجع سابق**، ص ص149-150.

إنّ استعانة الحكومات التي تعاني دولها من نزاعات داخلية مسلحة بالشركات الأمنية الخاصة، يترتب عنه مجموعة من التداعيات، فعلى الرغم من أنها تحافظ على أمن السلطة واستمرار الأنظمة القائمة، إلا أنّ ذلك يصاحبه مجموعة من الممارسات التي تعود بالسلب على أمن الأفراد وأمن الدولة أيضا. فوجود مجموعة فاغنر في أوكرانيا، ليبيا، سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الدول أسفر عنه تورط أفرادها في العمليات العسكرية المباشرة[1]، حيث تورطت في جرائم الحرب كالإعدام، الممارسات الشبيهة بالاستعباد، انتهاك حظر الأسلحة التي تفرضه الأمم المتحدة، دعم الجماعات المسلحة المتطرفة، تدريب ونقل المرتزقة بين الدول[2].

أما شركة (Executive Outcomes)، فعلى الرغم ممّا حققته من مكاسب للحكومات خلال النزاع في سيراليون، إلا أنها كانت تستفيد من حالة اللا استقرار لتحقق مكاسب مادية، حيث كانت تتفاوض على صفقات تجارية لصالح التجارية الكندية-البريطانية (Brench Energy) حول مناجم الماس، وكانت بريطانيا في المقابل تقوم بالدعم الضمني للأمن الخاص في النزاع الداخلي في سيراليون، فضلا عن أن هذه الشركة الأمنية الخاصة كانت تقوم بتموين الميليشيات المسلحة الموالية للحكومة بالأسلحة والتقنيات التكنولوجية[3]، الأمر الذي يؤدي إلى تنامي عدد الجماعات المسلحة في المنطقة وتقويتها، مما يهدد أمن الأفراد وأمن دولهم، خاصة وأنّ هذه الجماعات أصبحت ممتدة وتنشط في العديد من المناطق وتستعمل التجارة اللامشروعة للمعادن مقابل الحصول على السلاح.

وبالتالي، فإن التعاون المباشر للجيوش مع الشركات الأمنية الخاصة في فترات النزاع له العديد من الآثار السلبية، خاصة وأن الدول في هذه المرحلة تكون في حالة من الضعف، فيصبح قرارها السياسي بيد أطراف خارجية تستغله لتحقيق أهدافها واستراتيجيات دولها، ونتيجة لاستفادتها من الامتيازات الممنوحة لها، فقد تساهم في بقاء النزاع واستمراره.

---

[1] Mady Ibrahim Kanté, «La Société Wagner En Afrique: Entre Bouleversement Des Equilibres Mondiaux Et Absence De Stratégie Africaine Au Sahel», Note D'Analyse Politique, **Thinking Africa**, p. 11.

[2] «Violations des Droits de L'homme Commises par des Entreprises Militaires et de Sécurité Privées, Notamment le Groupe Wagner», **Parlement Européen**, op.cit.

[3] Paul Richards, «War as Smoke and Mirrors: Sierra Leone 1991-2, 1994-5, 1995-6», **Anthropological Quarterly**, Vol. 78, No. 2, (Spring. 2005), pp. 394-400.

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في حماية المو اقع والمنشآت الحيوية خلال فترات النزاع

خلال فترات النزاع التي تعيشها الدول، تعتبر المواقع والمنشآت الحيوية كالموانئ، المطارات، السفارات والمنشآت الصناعية من أكثر النقاط استهدافا، بغية إضعاف الدولة، في ظل غياب الحماية الكافية من قبل قوّاتها النظامية. وبالتالي، فإنها تلجأ إلى الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة لتأدية مهام الحماية لمواقعها الحيوية. وتعتبر العراق، أفغانستان، سوريا والعديد من الدول الأفريقية كسيراليون من بين الدول التي استعانت بمتعاقدي الأمن الخاص للقيام بهذا الدور، خلال فترات الإنفلات الأمني الذي تعيشه. كما أنه في العديد من الأحيان تستعين بها الشركات متعددة الجنسيات، التي تعمل في هذه الدول لحماية موظفيها ومقراتها من الهجمات المحتملة ضدها.

يعتبر توفير الأمن والحماية للمواقع والمنشآت الحيوية خلال فترات النزاع، من بين الأدوار التي تلعبها الشركات الأمنية الخاصة، حيث تقوم بالتعاون مع السلطات المحلية بتوفير الحراسة المسلحة للأفراد، المباني وآبار النفط، وباستخدام التقنيات المتطورة كأنظمة الإنذار والمراقبة لمواجهة المخاطر، وتدريب الموظفين على التعامل مع حالات الطوارئ، إضافة إلى تقييم المخاطر المحتملة وتقديم الحلول الممكنة لها. ومن بين هذه الشركات نجد:

- **الشركة الأمنية الخاصة البريطانية آرمورغروب (Armor Group):**

هي شركة أمنية خاصة متعدّدة الجنسيات، تأسست سنة 1981، تضم أفرادًا سابقين في جيوش عدّة دول، تقدم خدمات أمنية ودفاعية، تشمل تقديم الاستشارات، توفير الحماية للأفراد والشركات، إضافة إلى حراسة المواقع، المباني والمرافق الحيوية، خطوط الأنابيب والنقل الجوي والبحري. استحوذت على الشركة الروسية آلفا (Alpha)، وفي سنة 1996، استحوذت على الشركة البريطانية (Defense System Ltd)[1]، ثم بعد ذلك تم الاستحواذ عليها من قبل الشركة الأمنية الخاصة (G4S). قامت هذه الشركة بتوفير الحماية للمقرات الدبلوماسية والمنشآت الحيوية في العديد من الدول، حيث قامت خلال الحرب في العراق بتأمين مطار بغداد[2].

[1] Singer, **Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry**, op.cit, pp. 149, 164, 165.

[2] عمار، **مرجع سابق.**

- **الشركة الأمنية الخاصة أنظمة الدفاع المحدودة (Defense Systems Ltd):**

هي شركة أمنية خاصة بريطانية، تأسست سنة 1982، تقوم بتقديم خدمات الامن والحماية الشخصية، تقديم الاستشارات والتدريب للحكومات والشركات متعددة الجنسيات في مناطق النزاع، فقد قامت بتدريب وحدات القوات الخاصة في كل من إندونيسيا، الأردن، موزمبيق، الفيليبين وأوغندا. كما تختص في تقديم خدمات الحراسة والأمن في الدول التي فيها نزاعات، حيث قامت بتوظيف 1000 شخص من أفرادها لحراسة السفارات، منشآت النفط والمناجم في أنغولا[1]. وفي سنة 1997 وقعت الشركة عقدا لتأمين منصات النفط البحرية في كولومبيا، أين كانت البنية التحتية آنذاك هدفا لمقاتلي حرب العصابات اليساريين، كما قامت بتقديم تكتيكات للقوات الكولومبية لمكافحة التمرد، وتعاقدت مع شركة بريتش بتروليوم لتوفير الحماية لها[2].

منذ نهاية الحرب الباردة، تستعين العديد من الدول التي تعيش في حالة من عدم الاستقرار بالشركات الأمنية الخاصة، لتأمين مواقعها الحيوية من التهديدات التي تواجهها. ففي أفريقيا سنة 1992، تم استدعاء شركة (EO) لإبرام عقد مع الشركة الوطنية للبترول في أنغولا سونوجال (Sonogal)، لتوفير الحماية والأمن لحقول نفط غولف شيفرون (Gulf Chevron) التابعة لها من الجماعات المتمردة[3]، من أجل ضمان استمرارية الإنتاج، سلامة الموظفين والحد من المخاطر الأمنية المحتملة كالهجمات الإرهابية. كما استعان الاتحاد الأوروبي بشركة أرجيس (Argus) لتوفير الحماية والأمن لمقرات الاتحاد الأوروبي وموظفيه في ليبيا، بعد الإطاحة بنظام القذافي[4].

على الرغم من أن الحكومات والشركات متعددة الجنسيات تستفيد من الأدوار التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة خلال فترات النزاع، خاصة عند توفير الحماية للمواقع المستهدفة، إلا أن تنامي دور متعاقدي الأمن الخاص في المواقع الحيوية للدول، كالمناطق الصناعية والاستخراجية، قد يثير قضايا تتعلق بالسيادة الوطنية، حيث يتم تكليفهم بدلاً من

[1] Singer, **Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry**, op.cit, p. 165.

[2] Mateusz, op.cit, p. 59.

[3] Axelrod, op. cit, pp. 598- 599.

[4] بوسماحة، **مرجع سابق**، ص 439.

الجهات الحكومية بالقيام بهذه الأدوار المهمة، مما يزيد من الاعتماد على القطاع الخاص والتقليل من دور الدولة في الحفاظ على الأمن الوطني. ناهيك عن التدخل الأجنبي الذي يحدث نتيجة توظيف شركات التعدين أو النفط والغاز لأفراد الأمن الخاص من خارج الدولة[1]، وما يترتب عنه من انتهاكات لقوانين الدولة وحقوق الإنسان، خاصة وأنها تعمل وفق منطق ربحي بالأساس.

أصبح تواجد الشركات الأمنية الخاصة إلى جانب القوات التابعة للدول أو المنظمات الدولية أمرا كثير الحدوث، حيث تقوم بتأمين المواقع الحيوية والمنشآت المستهدفة، وبالتالي فهي تساهم في تعزيز أمن الدول خلال فترات النزاع وتقديم الدعم لقواتها النظامية.

[1] Alan Bryden, «Introduction», in: Alan Bryden (Editior), **La Privitisation De La Sécurité En Afrique: Défis et Enseignements de la Côte d'Ivoire, du Mali et du Sénégal,** (Genève: Centre pour le Contrôle Démocratique des Forces Armées, 2016), p.4.

المبحث الثاني: الأدوار اللوجستية للشركات الأمنية الخاصة

تقوم الشركات الأمنية الخاصة بأدوار لوجستية تشمل التدخل غير المباشر لأفرادها في ساحات القتال، فتقوم من خلاله بتوفير الدعم للجيوش النظامية. فمنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت الدول تلجأ إلى شركات الأمن الخاصة للقيام بالأدوار اللوجستية من أجل تخفيف العبء عن جيوشها، فتستعين بها في مهام التدريب والتكوين، الإمداد بالنقل والغذاء أثناء الحرب والمعارك المسلحة، فضلا عن الصيانة والدور اللوجستي التقني لتسهيل مهام القوات النظامية.

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في تدريب القوات المسلحة النظامية

يعتبر التدريب من بين المهام الأساسية التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى الكفاءة والخبرة التي تتمتع بها وكذا التقنيات الحديثة والمتطورة التي تمتلكها، والتي تجعل الدول في بعض الأحيان تلجأ إلى الشركات الأمنية المتخصصة في تقديم التدريب والمشورة لقواتها النظامية أو الشرطة أو القوات الخاصة.

تقدّم الشركات الأمنية الخاصة مجموعة من التدريبات للدول، فتوفر التدريب العسكري للقوات النظامية ويشمل القتال الحربي، التدريب على استعمال الأسلحة الحربية ومنظومات الدفاع والتكتيكات العسكرية والتعامل مع حالات الطوارئ. فضلا عن تدريب قوات الأمن على تعزيز الأمن الداخلي للدولة والحفاظ على الاستقرار، كيفية التعامل مع الكوارث الطبيعية، التحقيق وجمع المعلومات وتحليلها وتوفير الأمن والحماية للشخصيات والمنشآت والمواقع الحيوية وغيرها من الأدوار الأمنية والعسكرية.

تعتبر الشركات الأنجلوسكسونية رائدة في مجال التدريب، حيث تقوم بتقديم الاستشارات للنخب والقوى خلال الأزمات، التدريب على مكافحة التمرد، تدريب قوات الشرطة والأمن على مختلف آليات إدارة الأزمات[1]. ومن بين هذه الشركات نجد:

[1] Loup Francart, «Sociétés Militaires Privées: Quel Devenir En France?», **Inflexions**, No. 5, (Janvier 2005), pp. 90-91.

- **الشركة الأمنية الخاصة الأمريكية فينيل كورب (Vinnell Corp):**

تعتبر شركة فينيل كورب من بين الشركات الأمنية الخاصة الدولية التي تضطلع بمهام تدريب القوات التابعة للدول، فمنذ تأسيسها سنة 1931 في الولايات المتحدة الأمريكية، قامت فينيل كورب بتقديم خدمات الأمن والحماية والتدريب للجيش الأمريكي ولجيوش الحكومات حول العالم، ومنذ منتصف 1970 أصبحت فينيل كورب أول شركة أمريكية تقدم خدمات التدريب العسكري بصفة مباشرة إلى الحكومات الأجنبية، حيث قامت بإبرام عقد بقيمة 77 مليون دولار مع المملكة السعودية لتقديم الاستشارات وتدريب حرسها الوطني (SANG)[1]، وهو "قوة يفوق عددها 125000 فرد، تتمثل مهمته في حماية العائلة المالكة السعودية من الانقلابات الداخلية من قبل جيشها"[2]. وتأسست شركة فينيل العربية (Vinnell Arabia) سنة 1975 بالمملكة العربية السعودية، فأصبحت تقدم خدمات مثل التدريب الجوي والبري القائم على العقيدة العسكرية الأمريكية وخدمات الصيانة الشاملة والإسناد اللوجستي للقوات السعودية[3]. كما قامت بتدريب الجيش العراقي بتوكيل من الولايات المتحدة الأمريكية.

- **شركة داين كورب (DynCorp):**

هي شركة أمنية خاصة أمريكية، قامت بمهام التدريب العسكري للقوات الليبيرية المسلحة (AFL) في إطار برنامج إصلاح القطاع الأمني (SSR Program) بعد الحرب الأهلية في ليبيريا، بطلب من الحكومة الليبيرية المؤقتة خلال اتفاقات أكرا للسلام سنة 2003 من أجل إعادة هيكلة وتنظيم جيش جديد ليحل محل الهياكل الحربية القائمة، وتم التعاقد مع شركتي

[1] Deborah. D Avant, «Selling Security: Trade-Offs in State Regulation of the Private Security Industry», in: Thomas Jäger and Gerhard Kümmel (Eds), **Private Military and Security Companies: Chances, Problems, Pitfalls and Prospects**, (Germany: VS Verlag für Sozialwissenschaften, January 2007), p. 423.

[2] Kateri Carmola, **Private Security Contractors and New Wars: Risk, Law and Ethics**, (New York: Routledge, 2010), pp. 47-48.

[3] «Our Strategic Partnership With the Ministry of National Guard (MNG)», **Vinnell Arabia LLC**, at: https://tinyurl.com/4axk3uvm, accessed on: 26-04-2023.

داين كورب و(Pacific Architects and Engineers) في فيفري 2005، للقيام بمهام التدريب وإعادة بناء المعسكرات ومنشآت التدريب[1].

مع مهام التدريب التي يقومون بها، يصدر عن مقاولي الأمن الخاص العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، ففي ثمانينات القرن العشرين، اتهمت الشركة الأمنية الخاصة سبيرهيد (Spearhead Ltd) بتوفير التدريب لتجار المخدرات وجماعات اليمين العسكرية غير الرسمية في كولومبيا، الذين شاركوا في مصادرة أراضي الفلاحين واغتيالهم، إضافة إلى أعمال النهب، السرقة والتهجير[2]. وعليه، فإن هذه الشركات بالقدر الذي تقدم فيه خدمات للدول، يصدر عنها انتهاكات لحقوق الإنسان وقوانين الدول التي توظفها.

[1] Marcus Mohlin, «Security Sector Reform as Trojan Hors? The New Security Assemblages of Privatized Military Training in Liberia», in: Paul Higte and Mats Utas (Editors), **Private Security in Africa: From the Global Assemblage to The Everyday**, (London: Zed Books, 2017), pp. 110- 111.

[2] José L. Gomez del Pardo, «Privatising Security and War», **Forced Migration Review: Armed Non-State Actors and Displacement,** FMR. 37, (March 2011), p. 19.

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال خدمات الصيانة والإدارة اللوجستية

يعتبر الدعم اللوجستي من بين الأدوار الأساسية التي تضمن الاستمرار سواءً للحكومات أو الشركات أو الجيوش خلال تأديتها لمهامها، ففي السابق كانت هذه المهمة من اختصاص الفاعلين أنفسهم أو المدنيين المختصين في المجالات اللوجستية. إلا أنه مع ظهور الشركات الأمنية الخاصة زاد الاعتماد أكثر عليها في توفير هذه الخدمة. بحيث تقوم بإمداد الجيوش أثناء الحروب بالتموين من أسلحة ومعلومات، الاشراف على بعض المهام، المراقبة الجوية، الدعم الطبي، الدعم الإداري وصيانة المعدات والآلات.

تقوم الشركات الأمنية الخاصة بتقديم خدمات الصيانة والإدارة اللوجستية للحكومات، الشركات متعددة الجنسيات والجيوش النظامية، وتقدم هذه الخدمات خلال فترات النزاعات، فتوفر إمدادات الغذاء، الأسلحة، المراقبة الجوية والبرية والإمداد بالمعلومات وعمليات التمشيط، وفي حالات السلم من خلال دعم المنظمات الدولية ووكالات الإغاثة لضمان استمرار عملياتهم.

ففي أفريقيا، تعاقدت منظمة الأمم المتحدة مع شركات أمنية خاصة مثل الشركة البريطانية ساندلاين (Sandline) و(DSL) و(LifeGuard) لتوفير الحماية والدعم اللوجستي لعمليات الإغاثة في سيراليون منذ بداية 1998، وشملت النقل العسكري والاستخبارات لموظفي الأمم المتحدة[1]. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية في دارفور بالتعاقد مع الشركة الأمنية الخاصة (Defence Systems Limited) لتقديم الدعم اللوجستي لقوات حفظ السلام الأفريقية، وتعاقدت معها لتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي للقوة الدولية التي أنشأتها الأمم المتحدة لإعادة الاستقرار والأمن في تيمور الشرقية (INTERFET)[2]. ومن بين الشركات الأمنية التي توفر خدمات الصيانة والإدارة اللوجستية، نجد:

- **الشركة الأمريكية بوز آلان أند هاملتون (Booz Allen & Hamilton):**

هي شركة أمنية خاصة أمريكية، تقدم العديد من الخدمات في مجال الأمن والدفاع كالاستشارات، تحليل المخاطر وتقديم الحلول الرقمية والتدريب والأمن السيبراني، وفي الجانب

[1] Robert A. Portada, John H. Riley and Michael D. Gambone, «Security Sector Reform In South Sudan: Identifying Roles For Private Military And Security Companies», **Journal of Third World Studies**, Vol. 31, No. 2, (FALL. 2014), p. 167.

[2] O. Olaniyan, op.cit, p. 9.

اللوجستي تقوم بعمليات النقل والشحن للمعدات لاستمرار العمليات العسكرية وإدارة العقود[1]، وفي العديد من الدول تعاقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الشركة لتوفير خدمات لوجستية.

في السنوات الأخيرة، أصبحت الدول تعتمد على الشركات الأمنية الخاصة في توفير الخدمات اللوجستية للجيوش، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب كالحالات المعقدة أو فشل قواتها في القيام بهذه الأدوار بشكل كافي، فتسندها للقطاع الخاص. وبالرغم من أن هذه الممارسة ليست مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية[2]، إلا أن آثارا سلبية قد تنجم عنها، خاصة في الدول التي تشهد عدم استقرار، ففي أفريقيا مثلا خلال برامج إصلاح القطاع الأمني التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت بشكل كبير على الشركات الأمنية الخاصة بغية التقليل من عدد جيوشها المنتشرة في الخارج، من أجل توفير الدعم اللوجستي لجيوش الدول الأفريقية، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور القوات المحلية لتلك الدول، وبالتالي تم تسريحهم من مناصبهم.

تعاني الدول الأفريقية التي تشهد نزاعات داخلية، من عدم استقرار مؤسساتها السياسية، فتدخل الشركات الأمنية الخاصة خلال هذه الفترة، خاصة في إطار عمليات التعاقد من الباطن، يزيد من حالات الفساد وغياب المسائلة.

[1] «About Us», **Booz/Allen/Hamilton**, at: https://tinyurl.com/3dkusp66, accessed on: 30-04-2023.

[2] S. Bosch and M. Martiz, «South African Private Security Contractors Active in Armed Conflicts: Citizenship, Prosecution and the Right to Work», **Potchefstroom Electronic Law Journal/Potchefstroomse Elektroniese Regsblad**, Vol. 14, No. 7, (2011), p. 81.

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم الدعم اللوجستي التقني

يعتبر الدعم اللوجستي في الجانب التقني (Technical Logistic Support) للقوات التابعة للدول من الأدوار المهمة التي تقوم شركات الأمن الخاص بها، ففي العقود الأخيرة أصبحت المهام اللوجستية في الجانب التقني كلها تقريبا من اختصاص الشركات التكنولوجية، حيث تتفرغ الجيوش للمهام العسكرية المباشرة. وتعد الشركات الأمنية الخاصة من بين العديد من الشركات التي أصبحت تمتلك التكنولوجيات المتطورة، وهو ما جعل الدول تُسند هذه المهام إليها، بدلا من أن تقوم بها قواتها النظامية خاصة في ظل "ارتفاع التكلفة والندرة النسبية للجنود النظاميين من ذوي الخبرة"[1].

تقوم الشركات الأمنية الخاصة بتقديم الإسناد اللوجستي الفني من خلال توفير بعض الخدمات المتعلقة بالأنظمة الحاسوبية، البرامج المتطورة، الصيانة المتعلقة بالجوانب التقنية في الأسلحة والمعدات العسكرية وتدريب القوات على العمل عليها من أجل تحسين كفاءة العمليات العسكرية. وهناك العديد من الشركات الأمنية الخاصة التي تقدم خدمات الدعم اللوجستي الفني للقوات المسلحة والشركات العالمية والمنظمات الدولية، ومن بينها:

- **شركة بلاك ووتر:**

استفاد الجيش الأمريكي من خدمات بلاك ووتر في مجال الدعم اللوجستي الفني في العديد من الدول كالعراق وأفغانستان.

- **شركة نورثروب غرومان (Northrop Groman Corporation):**

هي شركة أمنية ودفاعية تكنولوجية، تأسست سنة 1994 في الولايات المتحدة الأمريكية، تقدم حلولا متكاملة في مجال الأمن والدفاع للحكومات، الجيوش والمنظمات الدولية، يصل عدد موظفيها إلى 95000 موظف، يقدمون خدمات تشمل: تقديم الحلول في مجال الفضاء الخارجي والإلكتروني والطيران، تطوير أنظمة البحث عن الألغام تحت الماء، تكنولوجيا الاتصالات مع المركبات والأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار، كما تقدم الدعم اللوجستي من طائرات وأسلحة ومنصات للجيوش[2].

[1] مارك كانسيان، "المتعاقدون: العنصر الجديد في بنية القوة العسكرية"، في: مارك كانسيان وستيفن شونر، **دراسات عالمية: المتعاقدون في الحروب**، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، العدد 87، 2009)، ص10.

[2] «What We Do», Northrop Groman Company, at: https://tinyurl.com/yck6359b, accessed on: 30-04-2023.

كثيرا ما استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بمتعاقدي الأمن الخاص لتوفير الدعم اللوجستي الفني لجيشها أو للقوات الدولية، فخلال الأزمة في ليبيريا وقعت عقدا مع الشركة الأمنية الخاصة (MPRI) لتدريب قوات حفظ السلام النيجيرية في مجموعة المراقبة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOMOG) على كيفية تسيير المركبات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

إن الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة في المهام اللوجستية أصبح يشكل سوقا متطورة، تعتبر فيها الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الأول، للتقليل من انتشار جيشها النظامي وتفرغه للمهام الأخرى، وبقدر ما تستفيد من ذلك، فإن الدول المستقبلة لهذه الأدوار تتضرر بشكل كبير، سواء من حيث الانتشار للأفراد المسلحين على حساب قواتها أو الانتهاكات التي يقومون بها للقوانين المحلية ولحقوق الإنسان على حد سواء.

[1] O. Olaniyan, op.cit, p. 8.

المبحث الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في دعم تشغيل السجون والإشراف عليها

تضطلع الشركات الأمنية الخاصة بمجموعة من الأدوار العسكرية، التي تعتبر أساسية ومكمّلة في نفس الوقت لما تقوم به الجيوش النظامية. حيث تقوم بتوفير الدعم الاستشاري في المسائل العسكرية، إضافة إلى الدعم العملياتي والتكتيكي، فتزوّدها بالخبرة والمهارة الكافية للتعامل مع العتاد العسكري ووضع الخطط الحربية، بغية تحقيق الأهداف العسكرية. وإلى جانب هذه الأدوار، أصبحت الشركات الأمنية الخاصة تتدخل في مجال إدارة السجون، فتزود الدول بالمتعاقدين المترجمين والمحققين.

المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم الاستشارات في المسائل العسكرية

يعتبر تقديم الاستشارات العسكرية من بين الوظائف الأساسية التي تُكلّف بها الشركات الأمنية الخاصة منذ بداية ظهورها، فإضافة إلى مهام التدريب على القتال العسكري للجيوش، تقوم الشركات الأمنية الخاصة بتوفير المشورة والمتابعة للجيوش النظامية أثناء قيامها بوظائفها العسكرية، ويعتبر هذا الدور مكملا للأدوار الأساسية التي تقوم بها هذه الأخيرة؛ فبعد نهاية الحرب الباردة ومع ظهور الإرهاب الدولي زاد اعتماد الدول على متعاقدي الأمن الخاص، في توفير الدعم الاستشاري الكافي في العمليات القتالية.

تلجأ الدول إلى الإستعانة بالشركات الأمنية الخاصة للاستفادة من الدور الاستشاري الذي تقدمه، وذلك راجع إلى عدّة أسباب أهمها: أن هذه الشركات هي شركات متخصصة في هذا المجال وتتمتع بالكفاءة والخبرة، لأن العديد من موظفيها هم أفراد سابقون في القوات النظامية للدول، وبالتالي فهم يحملون خبرة واسعة تمكّنهم من توفير المعلومات وتقديم الاستشارات لتكوين الجيوش، كما أنّ هذه الشركات تمتلك التكنولوجيا والوسائل المتطورة التي تسمح بتقديم المشورة بدقة وفعالية أكبر، فضلا عن التكلفة التي تعتبر مناسبة مقابل ما تتكبده الحكومات من استثمارات في تدريب وتأهيل جيوشها.

هناك العديد من الشركات الأمنية الخاصة التي تضطلع بأدوار الدعم الاستشاري العسكري للجيوش النظامية، ومن بينها:

- **الشركة الأمنية الخاصة آر أس بي (RSB Group):**

هي شركة أمنية خاصة روسية، تختصّ في تقديم الاستشارات الأمنية ونُظم الحماية، وتقوم بالعديد من الأدوار الأمنية والعسكرية، كحماية السفن من القرصنة البحرية، حماية

المنشآت الاستراتيجية والشركات العالمية وتوفير الأمن الشخصي، الدعم اللوجستي والاستخباراتي، كما تخصصت في تقديم الاستشارات العسكرية والتدريب على الاستطلاع والكشف عن الألغام وتوفر فرق الحماية البحرية والتكتيكات أثناء مرافقة القوافل في مناطق النزاع، وفي هذا المجال قامت الشركة بتوفير الدعم الاستشاري في كل من العراق وأفغانستان[1].

- **شركة (Military Professional Resources Incorporated):**

هي شركة أمنية خاصة أمريكية، تأسست سنة 1987، من قبل اللواء المتقاعد في الجيش الأمريكي فيرنون لويس (Vernon Lewis). في جوان سنة 2000 ، استحوذ عليها من قبل شركة (L-3) وهي شركة توفر أنظمة المراقبة، الاستطلاع والاستخبارات للجيش الأمريكي، وأصبحت تعمل تحت تسمية (L-3 MPRI)، ثم في سنة 2012 أصبحت تحت تسمية (Engility)، تقوم بمهام التدريب وتقديم الاستشارات العسكرية لقوات الجيش الأمريكي والعديد من الحكومات في العالم، فبعد اتفاقية دايتون للسلام، استأجرت البوسنة شركة (MPRI) لتقديم المشورة وتدريب الجيش[2].

ظهرت الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة في مجال الاستشارات العسكرية في أفريقيا بطريقتين: تمثلت الأولى في برامج اصلاح قطاع الأمن التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من دول القارة، ودعم قوات حفظ السلام، حيث عيّنت الحكومة الأمريكية شركة (MPRI) لتدريب قوات حفظ السلام النيجيرية في وحدة (ECOMOG) على التعامل الفعّال مع المركبات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة[3]. أما الطريقة الثانية، فتمثلت في الاستعانة المباشرة للدول الأفريقية بشركات الأمن الخاص لتقديم الدعم الاستشاري العسكري لقواتها النظامية، فخلال التسعينيات استأجرت سيراليون شركة (Executive Outcomes) للمساعدة في تدريب وتوفير الدّعم الاستشاري لقواتها، في مواجهة تمرد الجبهة الثورية المتحدة[4].

[1] « Who We Are», **RSB Group**, at: https://rsb-group.org/, accessed on: 05-05-2023.

[2] Alan Axelrod, **Mercenaries: A Guide to Private Armies and Private Military Companies**, (New York: Congressional Quarterly Press, 2014), p. 738.

[3] Mateusz Maciag, «Engagement of Executive Outcomes in Sierra Leone: Utility Assessement», **Security and Defence Quarterly**, Vol. 27, No. 5, (2019), p. 59.

[4] Avant, «Private Military Companies and the Future of War», op.cit.

يعتبر الدّعم الاستشاري للجيوش من بين أهم الأدوار التي تؤديها الشركات الأمنية الخاصة، والتي تساهم في تحقيق الأمن الوطني للدول في بعده العسكري، إذ تتولّى مهام القيام بالاستخبار وجمع المعلومات وتحليلها خلال فترات الحرب والسلم، ومن ثمّ تقديم المشورة للقوات النظامية للتصدي لمختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها. فخلال قيام هذه الأخيرة بمهامها العسكرية في ساحات المعركة في الخطوط الأولى، تلجأ إلى التعاقد مع القطاع الخاص لشراء الخدمات الاستشارية من أجل ضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية معتمدة في ذلك على الخبرة والكفاءة التي يتمتع بها موظفوا الشركات الأمنية الخاصة باعتبارهم ضباطا ومسؤولين سابقين في القوات الرسمية للدول.

يتطلّب تقديم الاستشارات في الجانب العسكري الكثير من الجهد، الوقت والتكلفة، وهي أسباب تدفع الدول إلى اللجوء إلى الشركات الأمنية الخاصة لتعويضها والتقليل من استنزاف قدراتها البشرية والمادية. إلا أنّ الاعتماد على هذه الفواعل في الجانب الاستشاري قد يترتب عنه مجموعة من التجاوزات كالتدخل في القرارات السيادية للدول ونقل العقيدة العسكرية التي تكوّن عليها أفراد الأمن الخاص إلى الجيوش الرسمية للدول.

وعليه، فالشركات الأمنية الخاصة من بين أهم الوظائف العسكرية التي تقوم بها هي تقديم الدعم الاستشاري للقوات النظامية، فتستفيد هذه الأخيرة من الخبرة وتوفير الوقت والجهد.

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم الدعم العملياتي والتكتيكي

أدى التوجه العام نحو خصخصة قطاع الأمن في العقود الأخيرة إلى تخلي الدول عن مجموعة من المهام العسكرية للشركات الأمنية الخاصة، بهدف تعزيز قدرتها القتالية وتحقيق أهدافها العسكرية. ويعتبر الدعم العملياتي والتكتيكي من بين هذه الأدوار التي أصبحت من اختصاص الشركات المتعاقدة، بحيث تقوم بإسناد الجيوش النظامية وتعمل جنبا إلى جنب معها في المعارك القتالية.

يشمل الدعم العملياتي والتكتيكي الذي توفّره شركات الأمن الخاصة مجموعة من الأدوار كتقديم الدعم المعلوماتي والاستخبارات للتخطيط واتخاذ القرارات الحاسمة، توفير الموارد البشرية المؤهلة وذات الخبرة لتنفيذ العمليات العسكرية، توفير التقنيات المتطورة كالأسلحة والأجهزة والعتاد العسكري،توفير الدعم اللوجستي التكتيكي كصيانة منظومات إطلاق الصواريخ والقاذفات التي تكون على متن السفن والطائرات الحربية، شحن ونقل الأسلحة والمعدات العسكرية للجيوش في ساحات المعارك[1]، الاستطلاع الجوي، مراقبة وتأمين الطرق والمنشآت الحيوية، بهدف تحقيق التفوق التكتيكي ونجاح العمليات العسكرية. ومن بين الشركات الأمنية الخاصة التي قدّمت خدمات الدعم العملياتي والتكتيكي نجد:

- **الشركة الأمنية الخاصة (Tactical Security LLC):**

هي شركة أمنية خاصة أمريكية، تأسست سنة 2007، تقوم بتوفير الخدمات الأمنية للأفراد والحكومات والخدمات العسكرية لجيوش الدول، تشمل هذه الخدمات توفير الأمن والحماية المسلحة وغير المسلحة للأشخاص والشركات، الأمن المادي، الأمن التكنولوجي، التدريب والاستشارات العسكرية، إدارة الأزمات وتقديم الدعم التكتيكي للقوات النظامية[2].

- **الشركة الأمنية الخاصة (Meteoric Tactical Solutions):**

هي شركة أمنية خاصة تأسست في جنوب أفريقيا، تقوم بتوفير خدمات الأمن والحماية الشخصية، حراسة المباني والمواقع الحيوية، إدارة المخاطر، حماية الأصول، تدريب القوات الرسمية، تقديم الاستشارات العسكرية والدعم العملياتي والتكتيكي للجيوش النظامية، في

[1] بوسماحة، **مرجع سابق**، ص 440.

[2] «About Us», **Tactical Security Systems**, at: https://www.tacticalsecure.com/about-us/, accessed on: 25-05-2023.

سنة 2003، قامت الشركة بتوقيع عقد مع وزارة التنمية الدولية البريطانية (The Department for International Development *DFID*)، لتوفير الحماية لموظفي الإدارة والمسئولين التابعين لها في العراق، كما تعاقدت مع البنتاغون لتدريب قوة الشرطة العراقية الجديدة، والتدريب على حراسة المباني الحكومية والمواقع المهمة[1].

تستفيد العديد من الدول من الدعم العملياتي والتكتيكي الذي توفره الشركات الأمنية الخاصة، ففي العراق منذ سنة 2003، استفاد الجيش الأمريكي من هذه الخدمات، حيث قامت الشركات الأمنية الخاصة وعلى رأسها شركة بلاك ووتر بتقديم مجموعة من الخدمات العسكرية التكتيكية، شملت: حماية المرافق والمنشآت التابعة لسلطة لتحالف المؤقتة، توفير الحماية المسلحة للقادة والدبلوماسيين ومرافقة القوافل التابعة لمنظمات الإغاثة وجيوش الدول للتصدي للهجمات والكمائن[2]. كما قدّم موظفوا الشركة الأمنية الخاصة (Pacific Architects and Engineers) في المحيط الهادئ الوقود والمركبات والدعم التكتيكي لبعثة الأمم المتحدة في ساحل العاج، إضافة إلى مراقبة الحركة الجوية، الدعم العملياتي والتسيير لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2004[3].

ساهمت هذه الخدمات في تحقيق التفوق العسكري في المجال العملياتي والتكتيكي للدول، ودعم قدرة الجيش على التعامل مع التهديدات التي تواجهه بكفاءة أكبر وفي مدة زمنية أقل. إلا أنّ الدعم العملياتي والتكتيكي من قبل الشركات الأمنية الخاصة لقي العديد من الانتقادات بسبب طابعه العسكري المحض، إذ يتم اعتبار مقدميه من المرتزقة[4]. فالقيام به يثير العديد من القضايا كسيادة الدولة، حيث أنّ دور الجهات الفاعلة الخاصة أصبح محوريا

[1] Loverdos and Armendariz, op.cit, p. 239.

[2] Peter W. Singer, «The Private Military Industry and Iraq: What Have We Learned and Where to Next?», **Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF)**, Policy Paper, p. 6.

[3] Anne-Marie Buzatu and Benjamin S. Buckland, «Private Military and Security Companies: Future Challeenges in Security Governance», DCAF Horizon 2015, Working Paper No.3, p.15.

[4] بوسماحة، **مرجع سابق**، ص 440.

وأكثر بروزا في هذا المجال إلى جانب القوات النظامية، ممّا يؤثر على استقلالية اتخاذ القرار، حرينها في التصرف واحتكارها للعنف[1].

إضافة إلى العديد الانتهاكات التي تحدث من قبل الموظفين التابعين للقطاع الخاص. فمحاولة الإنقلاب التي نُفذت في غينيا الاستوائية سنة 2004، تمّت بمشاركة مدراء وموظفين من الشركة الأمنية الخاصة (EO)، وتضمنت موظفَين اثنين من الشركة الأمنية الخاصة (Meteoric Tactical Solutions)، التي كانت آنذاك توفر الحماية لدبلوماسيي السفارات الغربية في بغداد، بهدف الاستفادة من النفط[2].

بالتالي، فإن مساهمة القطاع الخاص في تقديم الدعم العملياتي والتكتيكي وإسناد الجيوش النظامية خلال عملياتها العسكرية، يساهم في تعزيز أمنها الوطني في بعده العسكري، إذ تقوم هذه الشركات الأمنية الخاصة بتولي الأدوار الأساسية خلال فترة المعركة، فتعزز قوة الجيش وقدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

[1] Gloria Westermeyer, **The Impact of Private Actors on Security Governance: An Analysis based on German ISR Capabilities for ISAF**, (Germany: Springer Fachmedien Wiesbadebn, 2013), p. 145

[2] José L. Gomez del Prado, «Impact on Human Rights of a New Non-State Actor: Private Military and Security Companies», **The Brown Journal of World Affairs**, Vol. 18, No. 1, (Fall/Winter 2011), p. 157.

المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في خدمات السجون

أدى التواجد الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق، إلى تطور سوق الأمن الخاص وبروز أدوار جديدة تؤديها الشركات الأمنية الخاصة إلى جانب القوات النظامية. لاقت هذه الأدوار انتقادا واسعا، لكونها من صميم مهام الحكومات ولارتباطها بحقوق الإنسان بصفة مباشرة. فبعد صدور قرار وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) لتصعيد البحث عن المعلومات الاستخباراتية بين السجناء العراقيين، تمت الاستعانة بضباط ومحققين من سجن غوانتانامو للعمل في سجون العراق والمعتقلات السرية فيها، بحيث يُسمح لهم استخدام الأساليب القسرية خلال إجراء التحقيق[1]. وإلى جانب قواتها النظامية، استدعت الولايات المتحدة الأمريكية عددا من متعاقدي الأمن الخاص لتقديم الدعم في الاستجواب والإشراف على السجون في العراق وأفغانستان، ومن بين الشركات الأمنية الخاصة التي قامت بهذه الأدوار نجد:

- **الشركة الأمنية الخاصة (CACI International Inc):**

هي شركة أمنية خاصة أمريكية، تأسست سنة 1962 في فرجينيا بالولايات المتحدة، تقدم خدمات أمنية وعسكرية لعدة قطاعات كقطاع الأمن والدفاع، الحكومة الفيدرالية والشركات، تشمل هذه الخدمات: توفير الأمن والحماية في المجال الأرضي، الجوي، البحري والسيبراني، الخدمات اللوجستية، الدعم الفني، التدريب، تحليل البيانات وتقديم الحلول والخدمات الاستخباراتية وغيرها من الخدمات[2].

- **الشركة الأمنية الخاصة (Titan Corporation):**

هي شركة أمنية خاصة أمريكية، تأسست سنة 1981 في كاليفورنيا، تم الاستحواذ عليها من قبل شركة الاتصالات (L-3) سنة 2005، وواصلت مهامها تحت تسمية (Titan Group) إلى غاية سنة 2007، تقوم هذه الشركة بتقديم العديد من المهام الأمنية والعسكرية، فقد قامت بتوفير خدمات الاستعلام والاتصال للقوات النظامية الأمريكية وجهازها الاستخباراتي[3].

[1] The United States of America, Human Rights Watch, **The Road to Abu Ghraib**, June 2004, p. 3.

[2] «About CACI», **CACI**, at: https://www.caci.com/about-caci, accessed on: 21-05-2023.

[3] Axelrod, op.cit, p. 947.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول التي لجأت إلى الشركات الأمنية الخاصة لأداء مهام التحقيق مع السجناء والإشراف على السجون، وبرزت هذه الممارسة في العديد من المعتقلات من بينها سجني أبو غريب في العراق وباغرام في أفغانستان. حيث قامت هذه الشركات باستجواب السجناء بالتعاون مع السلطات الأمنية المحلية، حراسة السجون، الترجمة، الإشراف على التسيير وتدريب القوات المحلية على حراسة المعتقلات، توفير الخدمات اللوجستية كالصيانة والنقل وغيرها من الخدمات.

منذ سنة 2003 تعاقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع شركتي (CACI International Inc) و(Titan Corporation)، لتقديم الدعم لقواتها في العراق، حيث قدمت الشركة الأولى أكثر من نصف المحققين الموجودين في سجن أبو غريب، حيث قاموا باستجواب السجناء وتحليل المعلومات الاستخباراتية المتحصَّل عليها. وقامت (Titan Corporation) بتوفير خدمات الترجمة داخل مراكز الاحتجاز[1]. كما استعانت بمتعاقدين من الكيان الصهيوني للقيام بالتحقيق مع السجناء بحكم خبرتهم ودرايتهم بشؤون المنطقة[2].

إنّ لجوء الدول إلى الشركات الأمنية الخاصة يساهم في تعزيز قوتها العسكرية، من خلال استفادة جيوشها النظامية من الخبرات العسكرية في مجال التدريب والاستشارات التي يتمتع بها أفراد الأمن الخاص، وتحسين فعالية وكفاءة قواتها الرسمية من خلال استفادتها من التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، إضافة إلى حصولها على الإمدادات والدعم اللوجيستي وفي نفس الوقت الإبقاء على جنودها في الخطوط الأمامية. إلاّ أنّه هناك أدوار تبقى من اختصاص الدول كالتحقيق مع السجناء، وذلك راجع إلى عدم جود إطار قانوني واضح ينظم مهام متعاقدي الأمن الخاص ويحدّد المسؤوليات المترتبة عن الانتهاكات التي يقومون بها، خاصة إذا كانت الدولة تعاني من نزاع أو عدم تماسك واستقرار مؤسساتها السياسية، ففي العراق عملت الشركات الأمنية الخاصة في حالة من الفراغ القانوني، حيث كان لها كل الصلاحيات لتأدية مهامها. الأمر الذي انجرّ عنه العديد من الانتهاكات للقوانين وحقوق الإنسان، خاصة فيما

[1] Simon Chesterman, «We Can't Spy...If We Can't Buy!: The Privatization of Intelligence and the Limits of Outsourcing 'Inherently Governmental Functions'», **The European Journal of International Law**, Vol. 19, No. 5, (2008), p. 1063.

[2] بوسماحة، **مرجع سابق**، ص 441.

يتعلق بالإشراف على السجون وعمليات التحقيق مع السجناء، "فأكثر من ثلث الحوادث التي وقعت شملت الموظفين المتعاقدين"[1].

أدى غياب الرقابة وافتقار الجهات المتعاقدة إلى السيطرة الكافية على نشاط الأفراد الذين تعاقدت معهم من شركتي (CACI International Inc) و(Titan Corporation) خلال مراحل الاستجواب في العراق، إلى حدوث العديد من الانتهاكات وإساءة معاملة السجناء، بسبب عدم تلقيهم التدريب الكافي على إجراءات التحقيق، حيث أن ما يصل إلى 35% من المحققين التابعين لشركة (CACI International Inc) كانوا غير مدربين، فضلا عن فشل الشركة في التأكد من سجلاتهم وخلفياتهم عند توظيفهم[2]. في حين كان المترجمون التابعون لشركة (Titan Corporation) عبارة عن متخرجّين جدد وأصحاب مهن أخرى غير الترجمة[3]، الأمر الذي أدى إلى عدم احترام القوانين والإساءة في معاملة السجناء. إلا أنّ المتعاقدين الخواص لم يكونوا وحدهم من لم يتلق التدريب الكافي، إذ أنّ أفراد القوات النظامية الأمريكية أيضا لم يتلقوا التدريب اللازم في مجال إدارة العقود لمراقبتها والإشراف عليها[4].

[1] Steven L. Shooner, «Contractor Atrocities at Abu Ghraib: Compromised Accountability in a Streamlined, Outsourced Government», **Stanford Law and Policy Review**, Vol. 16, (2005), p. 7.

[2] Hannah Tonkin, **States Control Over Private Military and Security Companies in Armed Conflict**, (New York: Cambridge University Press, 2011), p. 24.

[3] Mark W. Bina, «Private Military Contractor Liability and Accountability after Abu Ghraib», **The John Marshall Review**, Vol. 38, No. 4, (Summer 2005), p. 1245.

[4] Shooner, op.cit, p. 9.

خلاصة الفصل الثالث:

بناءً على ما سبق، نستخلص في هذا الفصل أنّ الشركات الأمنية الخاصة، وإن كان دورها الأساسي هو تحقيق الأمن من خلال الأدوار الأمنية التي تقوم بها، إلاّ أنها في العقود الأخيرة أصبحت تؤدي مجموعة من الأدوار العسكرية إلى جانب الجيوش النظامية، وذلك راجع إلى نظام العقود الذي تسير وفقه، إذ أن هذه الشركات لا تظطلع بأدوار محددة في ميثاق تأسيسها، بل تخضع لقانون العرض والطلب في السوق الأمنية. الأمر الذي أدى إلى توسيع أدوار ها لتشمل الجانب العسكري.

أدّى تخفيض الدول الغربية لعدد جيوشها النّظامية في النزاعات المسلحة في أفريقيا والعالم، إلى زيادة طلب الحكومات على متعاقدي الأمن الخاص في الجانب العسكري، لتخفيف العبء عن جيوشها وتحقيق أمنها وأمن أفرادها، حيث أنّ هذه الشركات من خلال امتلاكها للقوة المادية (تقنيات الذكاء الإصطناعي) والبشرية التي تتميز بالخبرة والكفاءة، أصبحت تساهم في تعزيز قدرات الدول في الجانب العسكري، وتساهم في تحقيق أمنها الوطني في بعده العسكري.

إنّ استعانة حكومات الدول بالشركات الأمنية الخاصة، فضلا عن أنّه يحقّق أمنها العسكري، يجنبها المساءلة أمام الهيئات القضائية من جهة، في حال قيام القطاع الخاص بالانتهاكات القانونية، والرأي العام من جهة أخرى، الذي أصبح يرفض فقدان أعداد كبيرة من جيوش دوله، خاصة في عمليات الانتشار العسكري في الخارج.

إنّ الأدوار العسكرية التي تقوم بها شركات الأمن الخاصة في ساحات القتال، تجعل نشاطها هذا أشبه بنشاط المرتزقة، ففي ظل غياب الإطار القانوني الذي ينظّمها، يقوم أفرادها بانتهاكات تمسّ حقوق الأفراد، مستندين في ذلك إلى ضرورة تنفيذ العقد الذي تمّ توقيعه، والمكسب المادي الذي سيتم تحقيقه في حال نجاح المهمة. وبالتالي، فالشركات الأمنية الخاصة ما يحرّكها هو الدافع الربحي، حتى ولو على حساب أمن الأفراد.

إضافة إلى الدافع الربحي، فإنّ نشاط الشركات الأمنية الخاصة في العديد من المرات، يرتبط بتحقيق مصالح الدولة التي تنتمي إليها، إذ تقوم بدعم بقاء الأنظمة الموالية لها، حتى ولو

كانت فاسدة، أو أنها تقدّم الدعم للجماعات المسلحة المتمردة، لإسقاط الأنظمة القائمة والمشاركة في الإنقلابات، بما يخدم مصالح دولها الاستراتيجية.

إنّ الأدوار العسكرية التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة، في إطار دعم الاستقرار في الدول التي تشهد نزاعات داخلية، هي دعم للحكومات بالدرجة الأولى، وقد يكون ذلك على حساب الأفراد ومجتمعاتهم، أي أنها تحقق أمن السلطة وأمن الأنظمة وليس أمن الأفراد.

إنّ الجهات التي تستفيد من الخدمات العسكرية التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة لا تقتصر على الدول والمنظمات الدولية فقط، فبما أن هذه الشركات تعمل لصالح الجهات التي تدفع أكثر، فإنها تقوم بدعم الميليشيات المسلحة في الدول الضعيفة، من خلال امدادها بالأسلحة والتكنولوجيات المتطورة، الأمر الذي يشكل خطورة على أمن الدول وأمن أفرادها، من خلال تنامي هذه الجماعات وزيادة قوتها، خاصة وأنّها أصبحت ممتدة ولها علاقات مع الإرهاب والجريمة المنظمة.

إنّ الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص دون توفير الرقابة الكافية، ينتج عنه انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، فالأدوار العسكرية التي تمس الأفراد المدنيين بصفة مباشرة (كاستجواب السجناء) يجب أن تبقى من صلاحيات الجيوش النظامية، وليس متعاقدي الأمن الخاص، وذلك راجع لكون أن أفراد الجيوش النظامية، عند قيامهم بانتهاكات حقوق الإنسان، فإنهم ملزمين بالإمتثال أمام المحاكم العسكرية، على عكس أفراد الشركات الأمنية الخاصة اللذين لا يزال الاختلاف حول صفتهم وانتماءهم قائما لحد الآن.

إن الأدوار العسكرية التي تؤديها الشركات الأمنية الخاصة خلال فترات النزاع في الدول الضعيفة، لا تؤدي بالضرورة إلى حل النزاع أو إدارته، بل في الكثير من الحالات قامت هذه الشركات بإطالة أمد النزاعات، للإستفادة من الامتيازات التي تحصل عليها، خاصة في الدول التي تحتوي على الموارد الطاقوية ومناجم المعادن، فتقوم بدعم الحكومات من جهة والجماعات المتمردة من جهة أخرى، من خلال التعاقد من الباطن، كما تقوم بمساومة الدولة في الحصول على هذه الامتيازات، ممّا يضعف موقفها السيادي.

الخاتمة

إنّ موجة الخصخصة التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، مسّت العديد من القطاعات العامة في الدولة، من بينها قطاع الأمن، إذ برزت فواعل أمنية جديدة من غير الدول، أصبحت تنافسها في توفير الحماية لمواطنيها. وقد ساهم في هذا التحول مجموعة من الأسباب والعوامل، حيث كان صعود الحكومات المحافظة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ودعمها للتوجه الليبرالي ونظام السوق، أحد أهمّ هذه الأسباب، الذي نتج عنه تقليل الدول لنفقاتها العسكرية وأعداد جيوشها المنتشرة في العالم، واستبدالها بالخدمات التي تقدّمها الشركات الأمنية الخاصة في سوق القوة. فضلا عن قدرة هذه الشركات على التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة التي عجزت الدولة عن مواجهتها، وذلك راجع إلى التطوّر التكنولوجي الذي حققته في مجال السلاح والمراقبة وأدوات التدريب، مما يجعل الحكومات تتعاقد معها.

أدّى الاعتماد المتزايد على أفراد الأمن الخاص من قبل الدول والمنظمات الدولية إلى انسحاب هذه الفواعل تدريجيا من تقديم الخدمات الأمنية والعسكرية، الأمر الذي أثار مجموعة من القضايا كسيادة الدولة وحقوق الإنسان، إذ أنّ الدولة بمفهومها الوستفالي هي الفاعل المخوّل له احتكار العنف المشروع، من خلال التفرد بامتلاك وسائله وكذلك قرار استخدامها، فتحويل بعض هذه الوظائف الأمنية للقطاع الخاص، يُفقد الدولة السيطرة على هذه الوظائف، ويحدّ من قدرتها على تنظيمها ومراقبتها، ممّا يجعلها غير قادرة على ضبط سلوك هذه الشركات وانتهاكاتها لحقوق الأفراد وحرياتهم. كما أنّ قطاع الأمن أحد أكثر القطاعات حساسية، فإشراك فواعل خارجية فيه، يجعلها تسيطر على أحد المجالات الحيوية للدولة، وتتحكّم في وظائفه، خاصة في الدول التي تشهد نزاعات وعدم استقرار في مؤسساتها السياسية، ممّا يرهن سيادتها ويجعل قرارها السياسي خارج إرادتها.

أمّا بالنسبة إلى المنظمات الدولية، فإنّ اعتمادها على الشركات الأمنية الخاصة في مهام حفظ السّلام والعمليات الإنسانية، ينتج عنه تسليح العمل الإنساني، والتقليل من مصداقيتها، خاصة بعد ارتباط صورة أفراد الشركات الأمنية الخاصة بجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.

أدّت أحداث 11 سبتمبر إلى زيادة اعتماد الدول على الشركات الأمنية الخاصة، إذ أصبحت هذه الأخيرة تقدم طيفاً واسعا من الخدمات الأمنية، تستفيد منها العديد من الجهات

كحكومات الدول، المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات. تشمل هذه الخدمات: توفير الحماية والأمن للأفراد، حماية المواقع والمنشآت الحيوية خلال فترات النزاع، توفير الأمن السيبراني والأمن البحري، مرافقة بعثات حفظ السلام وهيئات الإغاثة الإنسانية، القيام بخدمات إعادة الإعمار وتوفير الأمن لشركات البناء والقيام بالعمل الاستخباراتي وتقييم المخاطر.

عرفت الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة ظهور تهديدات أمنية جديدة لا تماثلية، جعلت الدول في مواجهة مع فواعل مسلحة كالجماعات الإرهابية والميليشيات، الأمر الذي أصبح يهدد أمنها وأمن أفرادها. فوجدت الدول القوية في متعاقدي الأمن الخاص سبيلا لدعم قواتها المنتشرة في العمليات العسكرية في الخارج، بهدف تقليل عدد قتلاها من جهة وتفادي المسائلة أمام الرأي العام والجهات المختصة أثناء قيامها بالانتهاكات من جهة أخرى. أما الدول الضعيفة، فلجأت إل الشركات الأمنية الخاصة نتيجة للضعف الهيكلي الذي تعاني منه جيوشها أو في مواجهة الانقلابات التي تقودها هذه الجيوش ضدها. الأمر الذي أدى إلى تطور الصناعة العسكرية الخاصة وازدهار السوق الأمنية والعسكرية للشركات الأمنية الخاصة، إذ أصبحت تنشط في العديد من دول العالم لتقدم خدمات عسكرية تشمل: التدخل المسلّح في العمليات العسكرية، من خلال النّشر البرّي والجوّي لأفرادها إلى جانب القوّات النّظامية للدّول، تقديم التدريب العسكري والاستشاري لها، توفير الإسناد اللوجستي، الدّعم العملياتي والتكتيكي وخدمات الإشراف على السجون واستجواب السجناء.

إنّ الأدوار العسكرية التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة هي أدوار في الأصل من اختصاص الجيوش النظامية، هذه الأخيرة تعمل تحت رقابة حكوماتها، تخضع للمساءلة ويترتب عن الانتهاكات التي تقوم بها مسؤوليات تتحملها أمام المحاكم العسكرية، في المقابل عمل الشركات الأمنية الخاصة، وإن كان تحت تنظيم الجهود الدولية المختصّة واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، فإنّ أفرادها ينشطون في ظلّ غياب إطار قانوني ملزم لجميع الدول والشركات الأمنية الخاصة التابعة لها، كما أنّ أفرادها لا تتّضح صفتهم بسبب اختلاف طبيعة الأدوار التي يقومون بتأديتها، إذ أنهم خلال نفس المهمة يقوم البعض بأدوار الصيانة والمراقبة المكملة لأدوار الأفراد الذين يشاركون في العمليات العسكرية المسلحة المباشرة. فضلا عن الاختلاف حول الجهة المسؤولة عن هؤلاء الأفراد، هل هي الدولة المتعاقدة؟ أم دولة المنشأ؟ أم

الجهاز التنفيذي للشركة؟ والذي في كثير من الأحيان يكون جاهلا لنشاط موظفيه خاصة في مناطق النزاع، وبالتالي فإن ممارساتهم لا تخضع للرقابة الكافية لا من قبل الدولة المتعاقدة ولا من قبل الشركة التي قامت بالعقد. وبالتالي، فإن الانتهاكات التي تصدر عنهم في الكثير من الحالات لا يعاقبون عليها.

خلال دراستنا للأدوار الأمنية والعسكرية التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة في إطار خصخصة الأمن، بيّنا أن هذه الشركات تنشط لصالح الوحدة المرجعية التي تسمّى الدولة، إذ تسعى الشركات الأمنية الخاصة إلى تحقيق أمن الدولة التي تتعاقد معها في شقّه العسكري، وذلك من خلال امتلاكها لأفراد مدرّبين ذووا كفاءة، خاصة وأنّ أغلبهم من أفراد القوات الرسمية السابقين للدول، ممّا يعني أنهم يمتلكون ما يكفي من الخبرة والكفاءة في هذا المجال، إضافة إلى عامل مهم والذي تفوّقت في امتلاكه شركات الأمن عن العديد من الدول، ولهذا أصبحت تستعين بها، وهو العامل التكنولوجي، فالشركات الأمنية الخاصة تمتلك أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمة الرقابة، التي تجعلها تقدّم خدمات الدّعم والإسناد للجيوش النّظامية، وفي الكثير من المرّات لجأت الدول إليها لتحلّ محلّ قوّاتها الرسمية أو لتدريبها وتقديم الدّعم الاستشاري لها، وهو ما يؤكّد صحّة الفرضية الثالثة في بحثنا.

في نفس السياق، فإنّ الشركات الأمنية الخاصة تسعى لتحقيق مصالح الدولة التي تنتمي إليها، فعلى الرغم من الطابع الخاص الذي تنشط في إطاره، إلا أنّها في العديد من الحالات، خاصة في ظلّ التحديات ذات الطابع العالمي تعتبر أداة في يد قوى أكبر تسعى لتحقيق مصالحها الحيوية، فانتشار الشركات الأمنية الخاصة الأمريكية في العراق منذ سنة 2003، وفي العديد من الدول الإفريقية في إطار برنامج أكوتا يرتبط بالمصالح النفطية الأمريكية، كما أنّ انتشار الشركات الأمنية الخاصة الروسية في مناطق النزاعات التي تقع ضمن الاهتمام الروسي، مرتبط بتحقيق استراتيجياتها في الوصول إلى المياه الدافئة من جهة وتوفير أمنها ضدّ الغرب من جهة أخرى. وعليه يمكن اعتبار أنّ هذه الشركات فاعل غير رسمي من فواعل السياسة الخارجية للدول التي تمتلكها، خاصة وأنّها ساهمت بدعم من حكومات دولها في العديد من الانقلابات، فضلا عن ممارسة الضغط على بعض الأنظمة لتحقيق مصالح الشركات متعددة الجنسيات التابعة لدولها، وبالتالي فهي تخدم استراتيجيات دولها.

غير أنه في حالات أخرى، تقوم الشركات الأمنية الخاصة بتحقيق أمن الأفراد، إذا كان متماهيا مع أمن الدولة، أي من منطق أن أمن الفرد من أمن دولته، فتقوم الدول بشراء خدمات الأمن والحماية للأفراد التابعين لها، في إطار البعثات الدبلوماسية أو المشاريع الاقتصادية على سبيل المثال لا الحصر. إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف أفراد الأمن الخاص لحراسة الوزراء والدبلوماسيين التابعين لها في الدول التي تشهد انفلاتا أمنيا، كما تقوم شركات الأمن الصينية الخاصة بتوفير الحماية والأمن للمواطنين الصينيين الذين يعملون في إطار "مشروع الطريق والحزام"، ولجأت الحكومة المالية إلى استبدال القوات الرسمية التابعة لفرنسا بمجموعة فاغنر، إذ استعانت بها لتوفير الأمن والحماية للأفراد والجماعات، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الثانية.

في مستوى آخر من الأمن، تقوم الشركات الأمنية الخاصة بتحقيق الأمن المجتمعي، من خلال توفير الحماية والأمن للأفراد الذين تجمعهم خصوصيات في عدة أبعاد كالهوية، الدين والتاريخ المشترك...، ففي ظل غياب من يحقق أمنها، تلجأ هذه المجتمعات إلى أفراد الأمن الخاص لشراء الأمن، حيث تستفيد من الدّعم اللوجستي والحماية. ففي كل من مالي وليبيا لعبت الشركة الأمنية الخاصة الروسية فاغنر أدوار الحماية في ظل عجز هذه الدول عن توفيرها. إلا أنه في العديد من الحالات يقوم أفراد هذه الشركات بالمشاركة المباشرة في العمليات العسكرية إلى جانب هذه الجماعات ممّا يهدد أمن الدولة وأمن أفرادها.

غير أنّ الأمن الذي تحقّقه هذه الشركات الأمنية الخاصة في أغلب الحالات هو أمن السلطة مقابل أمن الدولة وأمن الأفراد، حيث تلجأ الأنظمة الاستبدادية إلى القطاع الخاص لضمان استقرارها وبقاءها في السلطة، رغم عدم تمتعها بالمشروعية أو حتى الشرعية الدولية، فتمنح الشركات المتعاقدة كلّ الحق في قمع الأفراد والجماعات، ممّا يؤدي إلى قيامها بعدّة انتهاكات تمسّ حقوقهم وحرياتهم.

إنّ الشركات الأمنية الخاصة هي كيانات تجارية، دافعها الأساسي هو الحصول على الربح المادي مقابل الخدمات التي تقدّمها، أي أنها تعمل لدى من يدفع لها أكثر سواء كانت دولة أو منظّمة مهما كان نوعها أو شركة متعددة الجنسيات، وهو ما يفسّر تعاقدها مع الجماعات المسلحة وكارتالات المخدّرات، إذ تتعاقد مع الأولى في إطار الإطاحة بالأنظمة القائمة في دولها وتقوم بإمدادها بالسلاح والعتاد العسكري المتطور كالدرون وكاميرات المراقبة. أما الثانية فتوفّر

لهـا الحراسـة، وتـأمين المعـابر، وبالتـالي فـإن الشـركات الأمنيـة الخاصـة تحقّـق أمـن مـن يـدفع لهـا. كمـا أنهـا قـد تتعاقـد مـع جهتـين متحـاربتين في الوقـت ذاتـه، فتـوفّر الـدّعم اللوجسـتي للطـرف الأول وتقـوم بـالإنزال البري لقوّاتهـا مـن أجـل دعـم الطـرف الثـاني، وبالتـالي تسـاهم في إطالـة أمـد النـزاع حتى تستفيد أكثر.

إن الـدافع الربحـي إضـافة إلـى أداء أدوار عسـكرية مسـلّحة فـي سـاحة المعركـة، يجعـل نشـاط الشـركات الأمنيـة الخاصـة أشـبه بظـاهرة الإرتـزاق، إذ تقـوم هـذه الشـركات بخدمـة مصـلحة الطـرف الـذي يعيّنهـا، وتسـعى لتنفيـذ العقـد الـذي أبرمتـه معـه، إضـافة إلى الرغبـة في تحقيـق أكبر قـدر مـن المكاسـب الماديـة، وفي العديـد مـن الحـالات التي قامـت فيهـا هـذه الشـركات بالتـدخل المباشـر في سـاحات المعركـة إلى جانـب الـدول، قامـت بانتهاكـات واسـعة لحقـوق الأفـراد، مـن خـلال التعـذيب، القتـل والتجـارة بالبشـر وغيرهـا مـن جـرائم الحـرب، في ظـل غيـاب رقابـة الدولـة. وفي ظـلّ تحقيقهـا لهـدف الدولـة العسـكري، فـإنّ هـذه الشـركات تقـوم بالمسـاومة للحصـول علـى عقـود امتيـازات ضـخمة خاصّـة مـن منـاجم المعـادن كمـا حـدث في سـيراليون أو عقـود الـنّفط في العـراق. وهو ما يدفع الدولة لتقديم امتيازات تمس بأمنها وسيادة قراراتها.

بـالعودة إلى تـاريخ ظهـور خصخصـة الأمـن، نجـد أنّ الشـركات الأمنيـة الخاصـة هـي واحـدة مـن الفواعـل الأمنيـة الخاصـة، إلى جانـب الجماعـات المتمـردة والميليشـيات، فكلهـا فواعـل عنـف غير دولتيـة، إلا أنّ شـركات الأمـن الخاصـة علـى خـلاف بـاقي الفواعـل تتلقـى دعمـاً كبيـراً مـن الـدول والمنظمـات الحكوميـة وغيـر الحكوميـة، ممّـا يجعـل عملهـا مقبـولا علـى المسـتوى العـالمي. وعليـه، فالمعيـار الـذي تخضـع لـه لـيس معيـارا قانونيـا، بـل تزكيـة الـدول لهـا، لأنهـا تخـدم مصـالحها، وبالتـالي فإنّ النقاش حول الشركات الأمنية الخاصة هو نقاش سياسي بالدرجة الأولى.

في الأخيـر، نسـتنتج أنّ دور الشـركات الأمنيـة الخاصـة في تحقيـق الأمـن يتغيّـر بتغيّـر الوحـدة المرجعيـة لقيـاس الأمـن، إذ أنهـا تقـوم بتـوفير الأمـن علـى المسـتويات الثلاثـة (أمـن الدولـة، أمـن المجتمـع وأمـن الأفـراد). إلا أنّـه قـد يتعـارض في الكثيـر مـن الحـالات، بحيـث أنّ تحقيـق الأمـن علـى مستوى أي وحدة قد يؤدي إلى غياب الأمن على مستوى الوحدة الأخرى.

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة الدول الأفريقية التي تصدر إليها روسيا والصين الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة	116
02	جدول الدول الأفريقية المستوردة للأسلحة ومتعاقدي الأمن الخاص من روسيا والصين	117

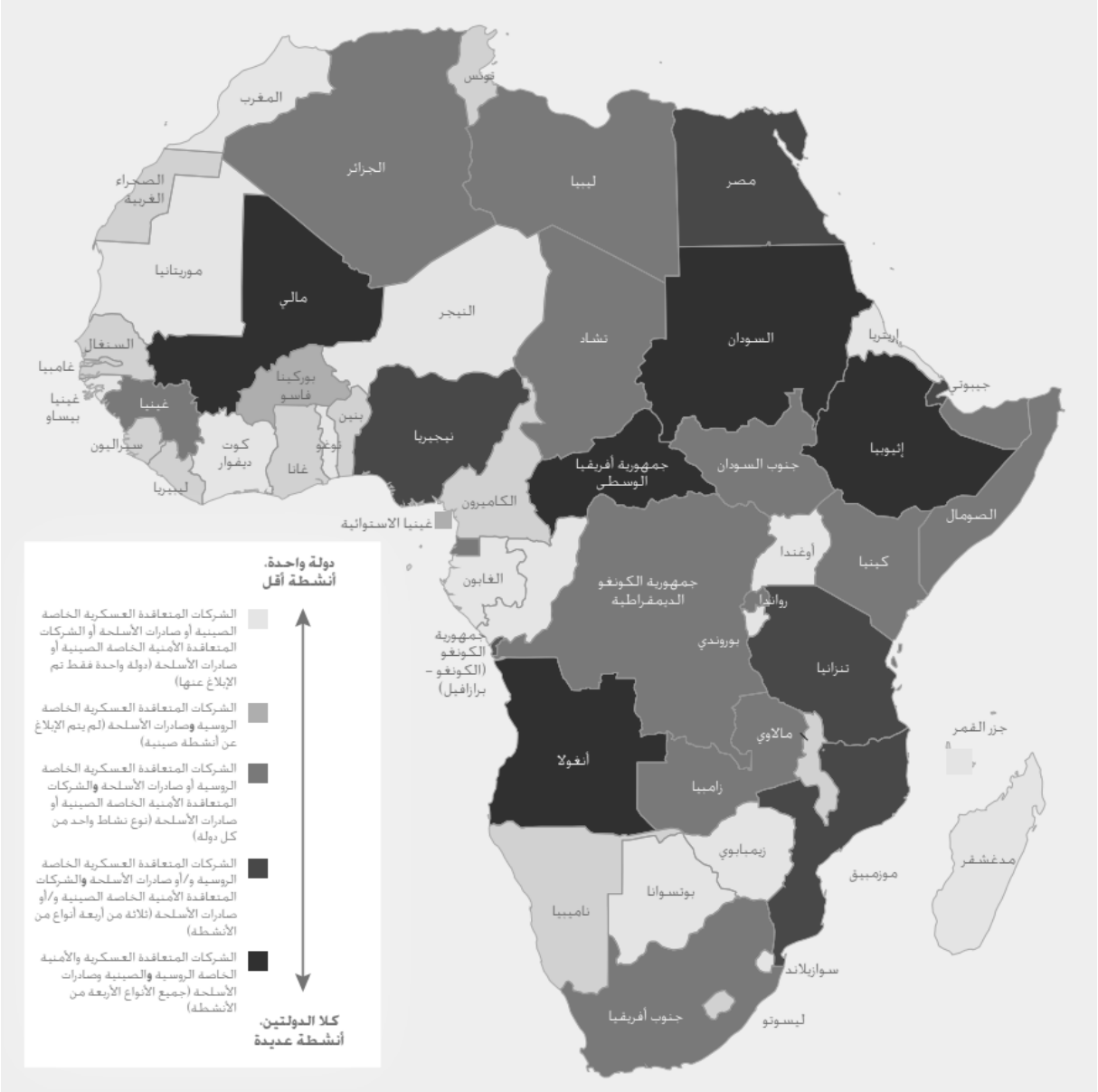

الملحق رقم 01: خريطة الدول الأفريقية التي تصدّر إليها روسيا والصين الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة

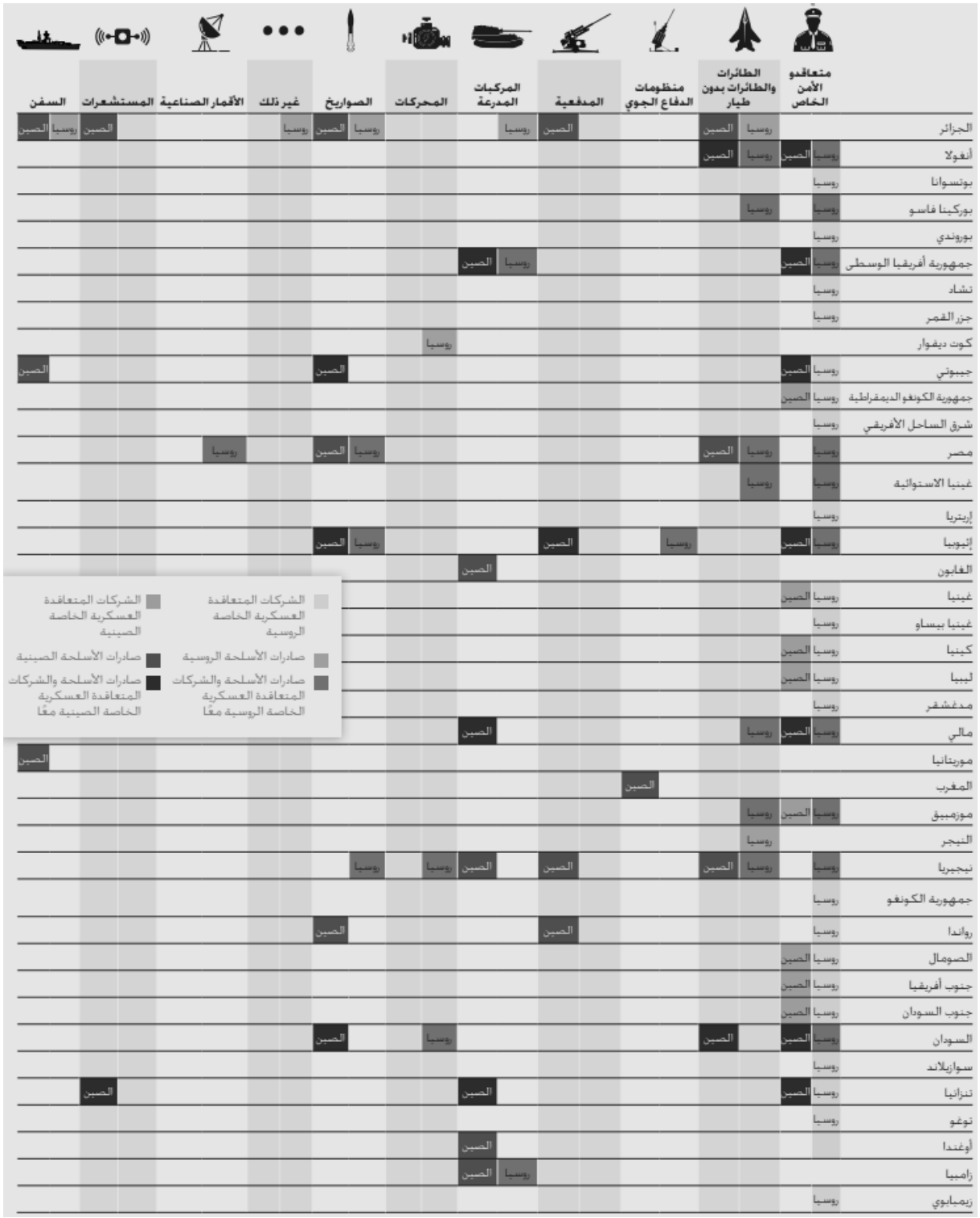

الملحق رقم 02: جدول الدول الأفريقية المستوردة للأسلحة ومتعاقدي الأمن الخاص من روسيا والصين

قائمة المراجــع

أولاً: الكتب

I. باللّغة العربية

1. أحمـد أبـو الخيـر مصـطفى، **الشـركات العسـكرية والأمنيـة الدوليـة الخاصـة: دراسـة قانونية سياسية**، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).
2. أحمـد أبـو الخير مصـطفى، **مسـتقبل الحـروب: دراسـات ووثـائق**، (القـاهرة: مصـر العربيـة للنشر والتوزيع، 2009).
3. الحـاج علـي أحمـد حسـن، **خصخصـة الأمـن: الـدور المتنـامي للشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة**، (أبـوظبي: مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، العـدد 123، 2007).
4. خليفـة إيهـاب، **الحـرب السـيبرانية: الاسـتعداد لقيـادة المعـارك العسـكرية في الميـدان الخامس**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021).
5. سـكاهيل جيريمي، **بلاكـووتر أخطـر منظمـة سـرية في العـالم**، (بيروت: شـركة المطبوعـات للتوزيع والنشر، ط 3، 2010).
6. الصـالح جمـال محمد، **خصخصـة الأمـن فـي أفريقيـا الـدور الجديـد للشـركات الأمنيـة الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020).
7. قـوجيلي سـيد أحمـد ، **الدراسـات الأمنيـة النقديـة: مقاربـة جديـدة لإعـادة تعريـف الأمن**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014).
8. كامل مجدي ، بلاك ووتر.. **جيوش الظلام**، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2007).
9. كانسـيان مـارك ، "المتعاقـدون: العنصـر الجديـد في بنيـة القـوة العسـكرية"، في: كانسـيان مـارك وشـونر سـتيفن، **دراسـات عالميـة: المتعاقـدون فـي الحـروب**، (أبـوظبي: مركـز الامارات للدراسات والبحوث، العدد 87، 2009).

II. باللّغة الإنجليزية

1. Axelrod Alan, **Mercenaries: A Guide to Private Armies and Private Military Companies**, (New York: Congressional Quarterly Press, 2014).

2. Bures Oldrich and Carrapico Helena, « Private Security Beyond Private Military and Security Companies: Exploring Diversity Within Private-Public Collaborations and Its Consequences For Security Governance », in: Bures Oldrich and Carrapico Helena (editors), **Security Srivatization: How Non-Security-Related Private Businesses Shape Security Governance**, (Switzerland: Springer International Publishing AG, 2018).
3. Carmola Kateri, **Private Security Contractors and New Wars: Risk, Law and Ethics**, (New York: Routledge, 2010).
4. Curran Kevin (Ed), «Cyber Terrorism Attacks», in: J. Janczewski Lech and M. Colarik Andrew (Editors), **Cyber Warfare and Cyber Terrorism**, (New York: Information Science Reference, 2008).
5. D. Avant Deborah., «Selling Security: Trade-Offs in State Regulation of the Private Security Industry», in: Jäger Thomas and Kümmel Gerhard (Eds), **Private Military and Security Companies: Chances, Problems, Pitfalls and Prospects**, (Germany: VS Verlag für Sozialwissenschaften, January 2007).
6. D. Avant Deborah, **The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security**, (New York: Cambridge University Press, 2005).
7. George Eric, «The Market For Peace», in: Sabelo Gumedze, **From Market for Force To Market for Peace: Private Military and Security Companies In Peacekeeping Operations**, (Pretoria: Institute for Security Studies, Monograph, No. 183).
8. Ghazi Janaby Mohamad, **The Legal Regime Applicable To Private Military and Security Company Personnel in Armed Conflicts**, (Switzerland: springer international publishing, 2016).
9. Kinsey Christopher, **Corporate Soldiers and International Security: The Rise of Private Military Companies**, (New York: Routledg, 2006).

10. M. Hess Karen, **Introduction to Private Security**, (New York: Wadsworth Cengage learning, 5 ed, 2009).
11. Mohlin Marcus, «Security Sector Reform as Trojan Hors? The New Security Assemblages of Privatized Military Training in Liberia», in: Higte Paul and Utas Mats (Editors), **Private Security in Africa: From the Global Assemblage to the Everyday**, (London: Zed Books, 2017).
12. O. Olaniyan Azeez, «Unorthodox PeaceKeepers and Responses in Africa», in: Gumedze Sabelo (editor), **From Market for Force to Market for Peace: Private Military and Security Companies In Peacekeeping Operations**, (Institute for Security Studies, Monograph, No. 183, 2012).
13. P. Nemeth Charles, **Private Security and Law**, (New York: Elsevier Butterworth-Heinemann, 3 ed, 2005).
14. S. Dempsey Jhon, **Introduction to private security**, (New York: Wadsworth Cengage learning, 2 ed, 2010).
15. Singer Peter. W, **Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry**, (New York: Cornell Studies in Security Affairs, 2007).
16. Tonkin Hannah, **States Control Over Private Military and Security Companies in Armed Conflict**, (New York: Cambridge University Press, 2011).
17. Westermeyer Gloria, **The Impact of Private Actors on Security Governance: An Analysis based on German ISR Capabilities for ISAF**, (Germany: Springer Fachmedien Wiesbadebn, 2013).

I. باللّغة الفرنسية

1. Bryden Alan, «Introduction», in: Bryden Alan (Editior), **La Privitisation De La Sécurité En Afrique: Défis et Enseignements de la Côte d'Ivoire, du**

Mali et du Sénégal, (Genève: Centre pour le Contrôle Démocratique des Forces Armées, 2016).

ثانيا: الدوريات

I. باللّغة العربية

1. "تقرير لجنة القانون الدولي إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين"، **حوليات لجنة القانون الدولي**، م 2، ج 2، 2001.
2. بوسماحة نصر الدين، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: الوجه الآخر لعودة المرتزقة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، م. 7، ع. 2، (جوان 2017).
3. بوعيشة مراد وبن فردية محمد، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل أفريقيا: دراسة حالة شركة فاغنر الروسية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، م. 14، ع. 1، (جانفي 2022).
4. تواتي حليمة، "الوضع القانوني للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، م 11، ع 2 (عدد خاص 2020).
5. خالف اسمهان ولراري علي، "الشركات العسكرية الخاصة كفاعل لا دولتي عنيف: استمرارية أم قطيعة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 8، ع 1، (جوان 2021).
6. خليل توم بسمة، "الشركات الأمنية الخاصة في دول ثورات الربيع العربي 2011-2020"، **مجلة رؤية تركية**، م 10، ع 2، (ربيع 2021).
7. دحموش فايزة وجغام محمد، "شركات الحراسة الخاصة وخدمة الأمن العمومي"، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية**، م 14، ع 3، (جويلية 2022).
8. طالب ياسين، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية"، **حوليات جامعة الجزائر1**، ع 32، ج 4، (ديسمبر 2018).
9. عيساوة آمنة ، "خصخصة الأمن والتحول في احتكار الدولة للقوة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م. 10، ع. 1، (جانفي 2021).

10. غسان فاخوري عامر، "المرتزقة وموظفو الشركات الأمنية الخاصة: دراسة في القانون الدولي العام"، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، م 5، ع 1، (جانفي 2013).

11. الود وطه سابق محمد، "المسؤولية الجنائية لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني"، **مجلة التراث**، م 5، ع 3، (سبتمبر 2015).

II. باللّغة الإنجليزية

1. A. N. Tshiband Stean, «PeaceKeeping: A Civilian Perspective?», **Journal Of Conflictology**, Vol. 1, No. 2, (November 2010).
2. A. Nebolsina Maria, «Private Military and Security Companies in UN Peacekeeping Operations: Problems and Perspectives», **Journal of International Analytics**, Vol. 11, No. 3.
3. A. Portada Robert, H. Riley John and D. Gambone Michael, «Security Sector Reform In South Sudan: Identifying Roles For Private Military And Security Companies», **Journal of Third World Studies**, Vol. 31, No. 2, (FALL. 2014).
4. Aning Kwesi, Thomas Jaye and Samuel Atuobi, «The Role of Private Military Companies in US-Africa Policy», **Review of African Political Economy** , (Dec. 2008), Vol. 35, No. 118, (Dec. 2008).
5. Ardouino Alessandro, «China's Belt and Road Initiative Security Needs: The Evolution of Chinese Private Security Companies», **S. Rajaratnam School of International Studies**, No. 306, (August 2017).
6. Bjork Kjell and Jones Richard, «Overcoming Dilemmas Created by the 21st Century Mercenaries: Conceptualising the Use of Private Security Companies in Iraq», **Third World Quarterly**, Vol. 26, No. 4-5, (2005).

7. Bukkvoll Tor and Gilje Østensen Åse, «The Emergence of Russian Private Military Ccompanies: A New Tool of Clandestine Warefare», **Special Operations Journal**, Vol. 6, No. 1, (March. 2020).
8. Chesterman Simon, «We Can't Spy…If We Can't Buy!: The Privatization of Intelligence and the Limits of Outsourcing 'Inherently Governmental Functions'», **The European Journal of International Law**, Vol. 19, No. 5, (2008).
9. D. Avant Deborah., «Mercenaries», **Foreign Policy**, (July-August. 2004).
10. D. Avant Deborah, «The Privatization of Security and Change in the Control of Force», **International Studies Prespectives**, Vol. 5, No. 2, (May. 2004).
11. Des Gasper and A. Gomez Oscar, «Human Security Thinking in Practice: "Personal Security", "Citizen Security" and Comprehensive Mappings**»,** **Contemporary politics**, Vol. 21, (January. 2015).
12. Francart Loup, «Sociétés Militaires Privées: Quel Devenir En France?», **Inflexions**, No. 5, (Janvier 2005).
13. Gierszewski Janusz, «Personal Security within the Human Security Paradigm», **Security Dimensions: International & National Studies**, No. 23, (August. 2017).
14. Gilje Østensen Åse, «UN Use of Private Military and Security Companies: Practices and Policies», **Ubiquity Press**, Vol 3, (2011).
15. Gilje Østensen,Åse «In The Business of Peace: The Political Influence of Private Military and Security Companies on UN Peacekeeping», **International Peacekeeping, International Peacekeeping**, Vol. 20, No. 1, (February 2013).

16. J. Handy Russell, «African Contingency Operations Training Assistance: Developing Training Partnerships For the Future of Africa», **ASPJ Africa & Francophonie**, Vol.1 ; No. 2, (2 nd Quarter. 2010).
17. L. Gomez del Pardo José, «Privatising Security and War», **Forced Migration Review: Armed Non-State Actors and Displacement,** FMR. 37, (March 2011).
18. L. Gomez del Prado José, «Impact on Human Rights of a New Non-State Actor: Private Military and Security Companies», **The Brown Journal of World Affairs**, Vol. 18, No. 1, (Fall/Winter 2011).
19. L. Shooner Steven, «Contractor Atrocities at Abu Ghraib: Compromised Accountability in a Streamlined, Outsourced Government», **Stanford Law and Policy Review**, Vol. 16, (2005).
20. M. Howe Herbert, «Private Forces and African Stability: The Case of Executive Outcomes», **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 36, No. 2, (Jun. 1998).
21. Maciag Mateusz, «Engagement of Executive Outcomes in Sierra Leone: Utility Assessement», **Security and Defence Quarterly**, Vol. 27, No. 5, (2019).
22. Megginson William, « Privatization », **Foreign Policy**, No. 118, (Spring, 2000).
23. Osakwe Chukwuma and Essien Umoh Ubong, «Private Military Contractors, War Crimes And International Humanitarian Law», **Scientia Militaria: South African Journal of Military Studies**, Vol. 42, No. 1, (May. 2014).
24. Petersohn Ulrich, «The Effectiveness of Contracted Coalitions», **Armed Forces & Society**, Vol. 39, No. 3, (July 2013).

25. Richards Paul, «War as Smoke and Mirrors: Sierra Leone 1991-2, 1994-5, 1995-6», **Anthropological Quarterly**, Vol. 78, No. 2, (Spring. 2005).
26. S. Bosch and M. Martiz, «South African Private Security Contractors Active in Armed Conflicts: Citizenship, Prosecution and the Right to Work», **Potchefstroom Electronic Law Journal/Potchefstroomse Elektroniese Regsblad**, Vol. 14, No. 7, (2011).
27. Singer. P. W, «Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security**», International Security**, Vol. 26, No. 3, (Winter 2001-2002).
28. Singer. P. W, «Outsourcing War», **Foreign Affairs**, Vol. 84, No. 2, (March. 2005).
29. Small Michelle, «Privatisation of Security and Military Functions and the Demise of the Modern Nation-State In Africa», **Occasional Paper Series**, Vol. 1, No. 2, (2006).
30. W. Bina Mark, «Private Military Contractor Liability and Accountability after Abu Ghraib», **The John Marshall Review**, Vol. 38, No. 4, (Summer 2005).

III. باللّغة الفرنسية

1. Banégas Richard, «De La Guerre au Maintien de La Paix: Le Nouveau Business Mercenaire», **Critique Internationale,** No. 1, (Automne 1998).
2. Gillard Emanuela-Chiara, «Quand L'entreprise S'en Va-T'en Guerre: Les Sociétés Militaires et Sociétés Privées et Le Droit International Humanitaire», **Revue Internationale De La Croix-Rouge**, Vol. 88, (Septembre 2006).
3. Van Offelen Catherine, «Les Mercenaires Modernes: Ou L' «Ubérisation» De La Guerre», **Conflits: Revue de Géopolitique**, No. 43, (Janvier-Février 2023).

ثالثا: القواميس

I. باللّغة العربية

1. بالـة صـباح، **الموسـوعة السياسـيّة**، (2020-03-22)، "الشـركات الأمنيـة الخاصـة Private Security Companies"، على الـرابط: https://tinyurl.com/285e59zv، تـاريخ الإطـلاع: 2023-03-27.

II. باللّغة الإنجليزية

1. International Directory of Company History, **Encyclopedia.com**, (March 21, 2023), «DynCorp», At: https://tinyurl.com/2fhvcb53

2. T. Editors of Encyclopaedia, **Encyclopaedia Britannica**, (May 17, 2023) «BP PLC: British Corporation», at: https://tinyurl.com/9jxt5dyk, accessed on: 16-04-2023.

3. T. Editors of Encyclopaedia, **Encyclopedia Britannica**, (August 21, 2022), "Allan Pinkerton" at: https://tinyurl.com/mr3vbk65, seen on: 10-03-2023.

رابعا: الرسائل والمذكرات الجامعية

I. باللّغة العربية

1. بـوعلام طواولـة أمينـة، **مسـؤولية الشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة عـن انتهاكـات القانون الدولي الإنساني**، رسالة ماجستير (جامعة مؤتة: كلية القانون، 2011).

خامسا: المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيئات الدولية

I. باللّغة العربية

1. الأمـم المتحـدة، الجمعيـة العامـة، **مدونـة السـلوك الدوليـة للشـركات الأمنيـة الخاصـة**، نوفمبر 2010.

2. الأمـم المتحـدة، مجلـس الأمـن الأممي، **وثيقـة مـونترو بشـأن الالتزامـات القانونيـة الدوليـة والممارسـات السـليمة للـدول ذات الصـلة بعمليـات الشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصة أثناء النزاع المسلح**، سبتمبر 2008.

3. الأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، **تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها**، جوان 2010.

4. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **المادة 47 من الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة**، 1977.

II. باللّغة الإنجليزية

1. National Criminal Justice Reference Service, **Private Security Report of the Task Force on Private Security**, December 1976.

2. The United States of America, Human Rights Watch, **The Road to Abu Ghraib**, June 2004.

3. United Nations, Department of Peacekeeping Operations, **United Nations Peacekeeping Operations: Principales and Guidelines**, January 2008.

4. United Nations, Development Programme (UNDP), **Human Development Report 1994**, March 1994.

5. United Nations, General Assebly, **Report of the Working Group on the Use of Mercenaries as A Means of Violating Human Rights and Impending the Exercise of The Right of Peoples to Self-Determination**, August 2014.

6. United Nations, Security Council, **Letter dated 18 July 2011 from the Chairman of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea addressed to the President of the Security Council,** July 2011.

III. باللّغة الفرنسية

1. Nation Unies, Conseil Des Droits De L'homme, **Rapport du Groupe de Travail Sur L'Utilisation De Mercenaires Comme Moyen De Violer Les**

Droits De L'homme Et D'empêcher L'exercice Du Droit Des Peuples à Disposer D'eux-mêmes, Juillet 2021.

سادسا: التقارير والأوراق البحثية

I. باللّغة العربية

1. أبـو عجيـب لقـاء، "تقريـر حـول آليـات ووسـائل حمايـة العمـل الانسـاني بـين النظريـة والتطبيق"، **إصدارات المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان**، أوت 2014.

2. الإجتمـاع الإقليمـي لمنتـدى مـونترو، "تعزيـز آليـة تنظـيم الشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة في منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا"، **مركـز جنيـف لحوكمـة قطـاع الأمن**، 2021.

II. باللّغة الإنجليزية

1. «Estimated Breakdown of Funding Flows for Iraq's Resconstruction: How Are the Funds Being Spent?», **Center for Strategic and International Studies (CSIS)**, (December 2004).

2. Branović Željko, «The Privatisation of Security Failing States: A Quantitative Assessment», **Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF)**, Occasional Paper, No. 24, (April 2011).

3. Brown James, «Pirates and Privateers: Managing the Indian Ocean's Private Security Boom», **Lowy Institute for International Policy**, (September 2012).

4. Buzatu Anne-Marie and S. Buckland Benjamin, «Private Military and Security Companies: Future Challeenges in Security Governance», **Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces** (DCAF), Working Paper No.3, (2015).

5. Carleton-Smith Andres, «Statement of Conformance: Operating Standards in Iraq», **Review in Control Risks**,(December 2020).

6. Cockayne James, Commercial Security in Humanitarian and Post-Conflict Settings: An Exploratory Study, **International Peace Academy**, (March 2006).
7. Ebo Adedeji, «The Challenges And Opportunities Of Security Sector Reform In Post-Conflict Liberia», **Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF)**, Occasional Paper-N.9, (December 2005).
8. Holmqvist Caroline, "Private Security Companies: The Case for Regulation", **SIPRI Policy Paper**, No. 9, (January 2005).
9. Ibrahim Kanté Mady, «La Société Wagner En Afrique: Entre Bouleversement Des Equilibres Mondiaux Et Absence De Stratégie Africaine Au Sahel», **Thinking Africa,** Note D'Analyse Politique.
10. Schwartz Moshe and Church Jennifer, «Department of Defense's Use of Contractors to Support Military Operations: Background, Analysis, and Issues for Congress», **CRS Report for Congress**, (May 2013).
11. Schwartz Moshe, «The Department of Defense's Use of Private Security Contractors in Afghanistan and Iraq: Background, Analysis and Options for Congress», **CRS Report for Congress**, (May 2011).
12. W. Singer Peter, «The Private Military Industry and Iraq: What Have We Learned and Where to Next?», **Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF**), Policy Paper.
13. Wyler Liana, «Are Government Contractors Exploiting Workers Overseas?» **Congressional Research Service**, (November 2011).

III. باللّغة الفرنسية

1. Mampaey Luc et Mekdour Mehdi, La Guerre En Sous-Traitance: L'urgence d'un Cadre Régulateur Pour Les Sociétés Militaires et de Sécurité Privées», **Groupe De Recherche Et D'information Sur La Paix Et La Sécurité (GRIP)**, (Février 2010)

سابعا: المقالات من المو اقع الإلكترونية

I. باللّغة العربية

1. "وثيقة مونترو المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، على الرابط: https://tinyurl.com/n46yr8bc، تاريخ الاطلاع: 31-03-2023.
2. عبد الحي وليد، "إسرائيل وشركات الأمن الخاصة"، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، على الرابط: https://tinyurl.com/5d4hrfww، تاريخ الإطلاع: 04-04-2023.
3. عمار رضوى ، "خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم"، **المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية**، على الرابط: https://tinyurl.com/224jmbv4، تاريخ الإطلاع: 26-03-2023.
4. نجم كاظم سماح، "دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الشرق الأوسط"، **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، على الرابط: https://tinyurl.com/4s88zc2h، تاريخ الاطلاع: 26-03-2023.

II. باللّغة الإنجليزية

1. «About AEGIS», **AEGIS Security and Invesigations**, at: https://tinyurl.com/3f4n2y5m, accessed on: 21-04-2023.
2. «About CACI», **CACI**, at: https://www.caci.com/about-caci, accessed on: 21-05-2023.
3. «About Us», **Booz/Allen/Hamilton**, at: https://tinyurl.com/3dkusp66, accessed on: 30-04-2023.
4. «About Us», **Chelsea Group**, at: https://tinyurl.com/ypjz43x2, accessed on: 19-05-2023.
5. «About Us», **GardaWorld**, at: https://tinyurl.com/yc22kppv, accessed on: 29-04-2023.

6. «About Us», **Halliburton Company**, at: https://tinyurl.com/ywswcmxh, accessed on: 16-04-2023.
7. «About Us», **Palo Alto Networks Company**, at: https://tinyurl.com/bd5cewtm, accessed on: 28-04-2023.
8. «About Us», **Securitas company**, at: https://tinyurl.com/ff4xuuzr, accessed on: 28-04-2023.
9. «About Us», **Tactical Security Systems**, at: https://www.tacticalsecure.com/about-us/, accessed on: 25-05-2023.
10. «About Us», **Triple Canopy**, at: https://tinyurl.com/yjmvh8zk, accessed on: 22-04-2023.
11. «Blackwater in Baghdad: It Was A Horror Movie», **Human Rights Watch**, at: https://tinyurl.com/vn49nunf, accessed on: 01-04-2023.
12. «Cybersecurity Services», **KBR Inc**, at: https://tinyurl.com/22xrww26, accessed on: 18-04-2023.
13. «HART Security Limited: Company Profile», **International Code of Conduct Association**, at: https://tinyurl.com/3725pwtu, accessed on: 11-05-2023.
14. «Italy Warns India over Move to Invoke Anti-Piracy Law Against its Marines», **The Guardian**, at: https://tinyurl.com/4t685wj5, accessed on: 19-04-2023.
15. «Our Strategic Partnership With the Ministry of National Guard (MNG)», **Vinnell Arabia LLC**, at: https://tinyurl.com/4axk3uvm, accessed on: 26-04-2023.
16. «Private Military Companies», **Médecins sans frontières,** at: https://tinyurl.com/2p94nk8z, accessed on: 02-04-2023.
17. «Toolkit for Security Sector Reporting: Media, Journalism and Security Sector Reform», **Geneva Centre for Security Sector Governance,** at: https://tinyurl.com/ftbd99mj, accessed on: 2023-03-28.

18. «Triple Canopy Donates and Delivers Humanitarian Aid to Haitian Earthquake Victims», **PRNewswire**, at: https://tinyurl.com/tjn5haan, accessed on: 22-04-2023.
19. «WACKENHUT: A Look Back At Wackenhut», **Security Guard Jobs & Training INFO**, at: https://tinyurl.com/ykduvmh9, accessed on: 29-03-2023.
20. «What We Do», Northrop Groman Company, at: https://tinyurl.com/yck6359b, accessed on: 30-04-2023.
21. «Who We Are», **Executive Outcomes Company**, at: https://tinyurl.com/5n7puwje, accessed on: 04-05-2023.
22. «Who We Are», **International Committee Of The Red Cross**, at: https://tinyurl.com/37x96hv9, accessed on: 16-04-2023
23. «Who We Are», **RSB Group**, at: https://rsb-group.org/, accessed on: 05-05-2023.
24. D. Avant Deborah, «Private Military Companies and the Future of War», **Foreign Policy Research Institute**, at: https://tinyurl.com/yrhxk3j6, accessed on: 02-05-2023.
25. Fabbri Valerio, «Chinese Private Security Companies in Africa: A Tool of Interference», **Geopolitica.info**, at: https://tinyurl.com/td238wva, accessed on: 04-04-2023.
26. H. Gantz Peter, «The Private Sector's Role in Peacekeeping», **Global Policy Forum**, at: https://tinyurl.com/mry53pf3, accessed on: 10-05-2023.
27. Pflanz Mike, «Piracy Attacks Drop to Zero for First Full Month in Five Years», **The Telegraph**, at: https://tinyurl.com/5b7wtndn, accessed on: 19-04-2023

28. Shenon Philip, «Army Says It Will Withhold $19.6 Million from Halliburton Citing Potential Contract Breach», **The New York Times**, at: https://tinyurl.com/492wd99v, accessed on: 16-04-2023.
29. Weinbaum Cortney (Ed), «China's Weapons Exports and Private Security Contractors», **RAND Corporation**, at: https://tinyurl.com/45hnkm94, accessed on: 04-04-2023.
30. Welsh William, «CSC Completes DynCorp Acquisiti on», **Washington Technology**, at: https://tinyurl.com/y9sb3p8k, accessed on: 16-04-2023.

III. باللّغة الفرنسية

1. «Sécurité et Sureté Maritime», **République du Sénégal, Haute Autorité Chargée De La Coordination De La Sécurité Maritime, De La Sureté Maritime Et De La Protection De L'Environnement Marin**, at: https://tinyurl.com/bddmr5c4, accessed on: 16-04-2023.
2. «Violations des Droits de L'homme Commises par des Entreprises Militaires et de Sécurité Privées, Notamment le Groupe Wagner », **Parlement Européen,** Novembre 2021, at: https://tinyurl.com/yey97ccw, accessed on: 16-05-2023.
3. Dousoulier Amandine, «Les Sociétés Miliaires Privés: Des Acteurs Au Cœur Des Conflits», **Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la sécurité (GRIO)**, at: https://tinyurl.com/5dz5j2tj, accessed on: 03-03-2023.
4. Remy Catheline, «Les Sociétés Militaires Privées Dans La Lutte Contre La Piraterie», **Pyramides**, at: https://tinyurl.com/mvpmnxhx, accessed on: 01-06-2023.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة الإختصارات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الخطة	
مقدمة	09
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الخاص	
تمهيد	18
المبحث الأول: خصخصة الأمن	19
المطلب الأول: التحول من الأمن كوظيفة للدولة إلى الأمن الخاص	19
أولا: تعريف خصخصة الأمن	19
ثانيا: التطور التاريخي للأمن الخاص وخصخصة قطاع الأمن	20
1. تطوّر الأمن الخاص في العصور القديمة	20
2. تطور الأمن الخاص في العصور الوسطى	21
3. تطور الأمن الخاص في القرن الثامن عشر (18)	21
4. تطور الأمن الخاص في القرن التاسع عشر (19)	22
5. تطور الأمن الخاص في القرن العشرين (20) وخصخصة قطاع الأمن	23
المطلب الثاني: أهم أسباب ودوافع خصخصة الأمن	25
المطلب الثالث: أبرز الآثار المترتبة عن خصخصة الأمن	27

المبحث الثاني: الشركات الأمنية الخاصة	29
المطلب الأول: تعريف الشركات الأمنية الخاصة وعلاقتها ببعض المفاهيم المشابهة لها	29
أولا: تعريف الشركات الأمنية الخاصة	29
ثانيا: الشركات الأمنية الخاصة وبعض المفاهيم المشابهة لها	32
1. الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) والشركات العسكرية الخاصة (PMCs)	32
2. الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) والشركات القتالية الخاصة (PCCs)	33
3. الشركات الأمنية الخاصة والمرتزقة	34
المطلب الثاني: نشأة الشركات الأمنية الخاصة	36
أولا: الشركات الأمنية الخاصة في شكل مرتزقة	36
ثانيا: الشركات الأمنية الخاصة في شكل كيانات قائمة بذاتها	37
المطلب الثالث: الإطار القانوني للشركات الأمنية الخاصة	39
أولا: أهم الآليات القانونية لتنظيم عمل الشركات الأمنية الخاصة	39
1. وثيقة مونترو (The Montreux Document)	39
2. مدونة السلوك العالمية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة	39
3. تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها	40
ثانيا: الوضع القانوني للشركات الأمنية الخاصة	41
1. وضع العاملين في الشركات الأمنية الخاصة بمقتضى أحكام القانون الدولي الانساني	41
2. مسؤوليات الدول التي تستخدم الشركات الأمنية الخاصة "الدول المتعاقدة"	41
3. مسؤولية الدولة التي أُنشئت فيها الشركات الأمنية الخاصة "دولة المنشأ"	41

المبحث الثالث: السوق الأمنية الخاصة	43
المطلب الأول: صناعة الأمن الخاص	43
المطلب الثاني: بروز سوق القوة	45
أولا: سوق الأمن الخاص الأمريكية	45
ثانيا: سوق الأمن الخاص الصينية	47
ثالثا: سوق الأمن الخاص بالنسبة للكيان الصهيوني	48
رابعا: سوق الأمن الخاص الروسية	48
خامسا: سوق الأمن الخاص البريطانية	49
المطلب الثالث: تداعيات نمو سوق القوة على تحقيق الأمن	51
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: الأدوار الأمنية للشركات الأمنية الخاصة	
تمهيد	55
المبحث الأول: أدوار الحماية والأمن للشركات الأمنية الخاصة	56
المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الأمن الشخصي	56
- شركة أكاديمي (Academi)	57
- شركة داين كورب انترناشيونال (DynCorp International)	57
المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في توفير الحماية والأمن للمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات	59
أولا: المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية	59
- منظمة الأمم المتحدة	59
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر	60
ثانيا: الشركات متعددة الجنسيات	61
- شركة هاليبرتون (Halliburton Company)	61
- شركة بريتش بتروليوم (British Petroleum)	62

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الأمن والسلامة البحرية	63
- الشركة البريطانية (Anglo Marine Overseas Services Ltd)	64
- شركة (DRUM Resources, Eos)	64
- شركة أكاديمي (Academi)	64
المبحث الثاني: أدوار الأمن التكنولوجي وإدارة المخاطر للشركات الأمنية الخاصة	67
المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الأمن السيبراني	67
- الشركة الأمريكية (Kellogg, Brown and Root Inc)	68
المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال خدمات البحث والتطوير	69
- الشركة الأمنية الخاصة سكيوريتاس (Securitas)	69
- الشركة الأمريكية بالو ألتو نتوركس (Palo Alto Networks)	69
- الشركة الأمنية الخاصة غارداورد (GardaWorld)	70
المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال الاستعلام وتقييم المخاطر	71
- مجموعة تشيلسي (Chelsea Group)	71
- شركة كونترول ريسك (Control Risks)	71
المبحث الثالث: أدوار الشركات الأمنية الخاصة في عمليات السلام	73
المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في المشاركة في عمليات حفظ السلام	73
- الشركة الأمنية الخاصة (HART Security Limited)	75
المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال إعادة الإعمار	77
- الشركة البريطانية أيجيس (Aegis Defense Services)	77

- شركة أكاديمي (Academi)	**78**
- شركة تريبل كانوبي (Triple Canopy):	**79**
المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم خدمات في فترات ما بعد النزاع	**82**
- الشركة الأمنية الخاصة (Group 4 Securicor *G4S*)	**82**
- الشركة الأمنية الخاصة داين كورب (DynCorp)	**83**
خلاصة الفصل الثاني	**85**
الفصل الثالث: الأدوار العسكرية للشركات الأمنية الخاصة	
تمهيد	**88**
المبحث الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في المشاركة في العمليات العسكرية	**89**
المطلب الأول: المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية	**89**
- شركة (Executive Outcomes)	**90**
المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في دعم الاستقرار في الدول خلال النزاعات الداخلية	**93**
- الشركة الروسية فاغنر (Wagner Group)	**93**
- الشركة الأمنية الخاصة (Executive Outcomes)	**94**
المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في حماية المواقع والمنشآت الحيوية خلال فترات النزاع	**96**
- الشركة الأمنية الخاصة البريطانية آرمور غروب (Armor Group)	**96**
- الشركة الأمنية الخاصة أنظمة الدفاع المحدودة (Defense Systems Ltd)	**97**
المبحث الثاني: الأدوار اللوجستية للشركات الأمنية الخاصة	**99**
المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في تدريب القوات المسلحة النظامية	**99**
- الشركة الأمنية الخاصة الأمريكية فينيل كورب (Vinnell Corp)	**100**

- شركة داين كورب (DynCorp)	**100**
المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في مجال خدمات الصيانة والإدارة اللوجستية	**102**
- الشركة الأمريكية بوز آلان أند هاملتون (Booz Allen & Hamilton)	**102**
المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم الدعم اللوجستي التقني	**104**
- شركة أكاديمي (Academi)	**104**
- شركة نورثروب غرومان (Northrop Groman Corporation)	**104**
المبحث الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في دعم تشغيل السجون والإشراف عليها	**106**
المطلب الأول: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم الاستشارات في المسائل العسكرية	**106**
- الشركة الأمنية الخاصة آر أس بي (RSB Group)	**106**
- شركة (Military Professional Resources Incorporated)	**107**
المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في تقديم الدعم العملياتي والتكتيكي	**109**
- الشركة الأمنية الخاصة (Tactical Security LLC)	**109**
- الشركة الأمنية الخاصة (Meteoric Tactical Solutions)	**109**
المطلب الثاني: دور الشركات الأمنية الخاصة في خدمات السجون	**112**
- الشركة الأمنية الخاصة (CACI International Inc)	**112**
- الشركة الأمنية الخاصة (Titan Corporation)	**112**
خلاصة الفصل الثالث	**115**
الخاتمة	**118**
قائمة الملاحق	**123**
قائمة المراجع	**126**

الفهرس	142